التفكك الأسري الأسباب والحلول المقترحة

د. أمينة الجابر

د. صالح إبراهيم الصنيع

الشيخة العنود بنت ثامر آل ثاني

تقديم: عمر عبيد حسنه

سلسلة كتب الأمة - الشبكة الإسلامية

المكتبة الالكترونية

مجموعة المساندة لمنع الاعتداء على الطفل والمرأة

www.musanadah.com

التفكك الأسري الأسباب والحلول المقترحة

تقديم بقلم : عمر عبيد حسنه

الحمد لله الذي شرع وحدة الأصل البشري، وخلق الأنثى من الذكر، وأمر بالتقوى في العلاقة بينهما، وجعل هذه العلاقة تحت رقابته، ورتب على الإخلال بها مسؤولية في الدنيا والآخرة، فقال تعالى: (يأيها الناس اتقوا ربكم الذي خلقكم من نفس وحدة وخلق منها زوجها وبث منهما رجالاً كثيراً ونساءً واتقوا الله الذي تسآءلون به والأرحام إن الله كان عليكم رقيبا) (النساء : 1)، وقال تعالى: (يأيها الناس إنا خلقنكم من ذكر وأنثى وجعلنكم شعوباً وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عن الله أتقكم) (الحجرات: 13).

وبتلك الشريعة، ألغي التميز والتمييز والتعالي والكبر والتظالم، وألغيت جميع الفوارق القسرية التي لا يد للإنسان في وجودها أو نفيها كاللون والعرق والجنس والذكورة والأنوثة، وجُعل ميزان الكرامة ومعيارها كسبياً ـ فالأكرم هو الأتقى ـ وليس حكراً على أحد، كما جُعلت هذه العلاقة منبت الإنسانية وسبيل امتدادها وتشكلها وانتشارها من رحم واحد، ورتبت مسؤولية كبرى على العبث بالأرحام والظلم في العلاقات الإنسانية، واعتبرت الأسرة الأساس الأول أو الوحدة الأولى في هذا البناء الإنساني، كما اعتبرتها المركز الرئيس للتدريب عل العلاقات الاجتماعية وتوريث القيم، والنقل الثقافي . . فالأسرة النواة، هي محضن النمو والتنمية والتنشئة والتربية، فمنها ينمو العدد ويمتد، وفيها تنمّى الخصائص الفردية والاجتماعية، وتحدد قسمات الشخصية الإنسانية، وتزرع البذور الأولى لمستقبل الحياة السلوكية.

والصلاة والسلام على الرسول المثل الأعلى، القدوة في مجال الزواج والأبوة والجوار والصداقة . . إلخ، القائل : ((خيركم خيركم لأهله وأنا خيركم لأهلي)) (أخرجه الترمذي).

وبعد، فهذا كتاب الأمة الثالث والثمانون : ((التفكك الأسري . . الأسباب والحلول المقترحة))، يشارك فيه عدد من الباحثين من مواقع ثقافية وتخصصية متعددة وشبه متكاملة، في محاولة للنظر في الموضوع الواحد من زوايا مختلفة، علها تحيط به من كل جانب، فتكون قادرة على صناعة أو تشكيل رؤية تنمية وقائية علاجية، أو وضع دليل تعامل يحمي الأسرة وينميها ويقودها إلى الأفضل، أو هكذا أريد له أن يكون، حيث التخصص بالشريعة والعلوم الإسلامية، والتخصص بعلم النفس، والتخصص في مجالات البحث الاجتماعي والخدمة الاجتماعية، وسيبقى الأمر مطروحاً والملف مفتوحاً لمشاركة تخصصات جديدة، وإضافات من التخصصات نفسها، ذلك أن الأسرة هي الوعاء الذي تنطلق منه جميع التخصصات وتعاود الانصباب فيه في الوقت نفسه.

ونحب أن نعتذر للأخوة الذين تقدموا لنا ببعض المساهمات عن إرجائها للمشاركة في ملف التفكك الأسري، وسوف نقوم بنشرها، إن شاء الله، عند استكمال بعض الجوانب الأخرى للموضوع.

ونستطيع القول: بأنه بعد هذه الرحلة الثقافية في سلسلة ((كتاب الأمة))، التي أصبحت تربو على الثمانين، والتي استطاعت بحمد الله الاستمرار ضمن الإطار الثقافي الذي رسم لها والمرجعية الشرعية التي تلتزم بها، واستنبات أقلام جديدة، أن السلسة قد وفقت إلى حد بعيد في تنقيبها عن الخامات والمعادن الثمينة وكشفها وإعادة صياغتها، كما إنها استطاعت أن تحقق بعض الهدف الذي اختارته وتوجهت إليه، حتى لا تبقى الساحة الثقافية الإسلامية وقفاً على بعض الأشخاص

الذين قد يكونون أعطوا ما عندهم، ولما يتغير الواقع كثيراً، وعلى الأخص في ظل هذه المتغيرات المتسارعة جداً في المجال الثقافي، والتي تقتضي التغيير والتطوير في الوسائل والقدرة على توليد رؤى جديدة قادرة على التعامل مع هذا الواقع وامتلاك أدوات الحوار مع (الآخر)، مما يستدعي التنقيب عن مواهب وإمكانات جديدة إضافة إلى ضرورة الاستمرار في حركة النمو والتنمية.

فلقد كنا، ولا نزال، نرى بأن الأزمة التي نعاني منها على مختلف الصعد هي أزمة عدم وجود نخبة تتحقق فيها المرجعية الشرعية، وتتحقق لها التخصصات المتنوعة في الشعب المعرفية المختلفة بحيث تصبح قادرة على إحياء فروض الكفاية في الأمة واستردادها واستدعائها إلى ساحة المسؤولية والهم الثقافي، كما تعاود تشكيل رؤيتها الاجتهادية بحسب فقهها الحالة، وتحديدها الاستطاعة محل الحكم الشرعي ومورد التكليف.

إن النخبة إذا توفرت لها الاختصاصات المتنوعة، وتحققت بالمرجعية الشرعية، تكون مؤهلة لوضع الأوعية الشرعية لحركة الأمة بحسب الظروف المحيطة والإمكانات المتاحة، كما تكون قادرة على حل إشكالية الالتباس بين نصوص الدين الثابتة المعصومة وصور التدين التي يجري عليها الخطأ والصواب، وإلغاء الكهانة الدينية التي تعتبر من علل الأمم السابقة المزمنة وسبب سقوطها الثقافي والحضاري.

إن فك الالتباس بين الذات والقيمة، يفتح الباب على مصراعيه أمام المراجعة والمناصحة والمثاقفة والنقد والتقويم، والتجديد وإعادة المعايرة، دون هواجس ورعب فكري وثقافي.

نعاود القول : بأن الأزمة التي نعاني منها هي أزمة نخبة قادرة على القيادة والحركة، والتحلي بالخبرة والحنكة والحكمة وحسن التقدير للواقع، وما يقتضيه من مواقف، والتخطيط لحس استثمار الاستطاعة ووضعها في مكانها، حماية للطاقات من الهدر والضياع، والنفوس من الإحباط واليأس، وليست أزمة أمة أكدت في كل الظروف انتماءها للإسلام، والتزامها بأحكامه، واستجابتها لندائه، وتحركها لتكاليفه، وتقديمها في سبيله تضحيات مقدرة يمكن أن تقارب تضحيات صدر الإسلام.

لذلك اجتهدنا، ولا نزال، أن نختار موقعنا في فعلنا الثقافي من خلال سلسلة ((كتاب الأمة))، أن يكون خطاباً ـ ما أمكن ـ للنخبة، في محاولة لإعادة تشكيل هذه النخبة عقل الأمة، وتجتهد في بعثها وإحيائها وإعادة فاعليتها واسترداد عافيتها.

ولعلنا نتطلع بعد هذه الرحلة الثقافية من محاولة بناء خطاب النخبة إلى نوع من التطوير والارتقاء إلى أفق أوسع مدى ضمن الإطار نفسه، حيث إننا لا نزال نعتقد أنه غائب بقدر أو بآخر عن الساحة الدعوية والثقافية الإسلامية، وأننا سبقنا إلى تقدير أهميته ودوره من قبل (الآخر)، ولذلك ندفع اليوم أثماناً باهظة، ونخلي الكثير من المواقع، الواحد تلو الآخر لخصومنا، لعدم تملكنا الأدوات المناسبة والمقنعة في معركة المدافعة الحضارية، حيث تمتد فينا مرحلة الخطباء، وتتجاوز مساحتها المؤثرة والمطلوبة، فنخطب إذا كتبنا، ونخطب إذا دعونا، ونخطب إذا تحدثنا، ونخطب إذا درّسنا، وإذا حاضرنا، وإذا شاركنا (الآخر) في الندوات والحوارات والمقابلات، ونظن أن الحل برفع الصوت وسماكة الحناجر والاستزادة في المستويات كافة، ونقيم الأنصاب من الزعامات ((الزعيم الأوحد الخالد))، وحتى في المجال العلمي تستغرقنا الروح الفردية والفرد الذي يفهم في كل شيء، وبذلك تزداد العطالة، ويكرس التخلف، وتبدد الطاقات، وتدفن المؤهلات والإمكانيات. ونخشى أن نقول: بأننا بذلك نحجر على فضل الله.

وليست هذه الفردية الثقافية، أو الحالة الثقافية التي نعاني منها، هي حالة خاصة متفردة عن غيرها من الفرديات الكثيرة، في المجال السياسي والتربوي والاجتماعي، حيث لا يمكن أن يُتصور نمو ونضج في جانب وتخلف وعجز في الجوانب الأخرى، وإنما هي تداعيات يأخذ بعضها برقاب بعض، وإن كنا نعتقد أن التجليات السياسية والاجتماعية والتربوية والأسرية جميعاً هي في الحقيقة مؤشرات على الخلل الثقافي، لأن تلك التجليات لا تخرج عن كونها صوراً ومظاهر للثقافي . . من هنا آثرنا العمل بالعمق، وبدأنا بالأسرة التي تعتبر عمق العمق، أو المحضن والمنشأ الذي إذا تجاوزناه في عمليات التأصيل والتأسيس والتنهيج أصبحنا وكأننا نضرب في الحديد البارد.

ولا يضيرنا أن نعترف بأن التحول، أو النقلة من الأسلوب الحماسي الإنشائي الوصفي الرغائبي، إلى الأسلوب الهادئ العلمي الموضوعي التحليلي ليس بالأمر الهين، خاصة في مناخ ثقافي يضطرم بالخطابيات، ويتمحور حول استدعاء مواصفات أسلوب الخطبة وزعامة الخطبة مهما كان المجال المطلوب.

ونحن لا ندعي أننا، بما قدمنا، وسوف نقدنه، استوفينا مواصفات خطاب النخبة، ذلك أن مثل هذا الخطاب بحاجة مستمرة إلى التأمل والترقي وحسن البصيرة للساحة ومتطلباتها ومصطلحاتها ومفرداتها، لأنه بطبيعته خطابي دينامي وليس سكوني، كما لا ندعي أن خطاب النخبة يشكل بديلاً عن أساليب الوعظ والإرشاد والدعوة والخطبة وجميع أدوات وسائل خطاب الأمة، وإنما هو أساس مكمل له، لكنه لا يغني عنه.

نقول: بعد هذه الرحلة الثقافية، في إطار محاولة التوفر على تحقيق مواصفات خطاب النخبة، عقل الأمة وسبيل رشادها واستعادة فاعليتها وعافيتها، كان لا بد لنا من التفكير بنقلة نوعية أو محاولة ارتياد أمداء أخرى أو أفق آخر في المسألة الثقافية وعملية الإحياء والتجديد التي نتطلع إليها، وهي محاولة المرابطة عند بعض القضايا والظواهر، والتمحور حولها والتعمق بدراسة الأسباب المنشئة لها، والآثار المترتبة عليها، وإبصار الأقنية الموصلة لها، والمآلات والعواقب التي سوف ننتهي إليها، أو بتعبير آخر محاولة الإحاطة بعلمها، قال تعالى: (بل كذّبوا بما لم يحيطوا بعلمه ولمّا يأتهم تأويله كذلك كذب الذين من قبلهم فانظر كيف كان عقبة الظالمين) (يونس: 39).

وذلك بالنظر من الزوايا المتعددة، ومن خلال التخصصات المتنوعة ذات الصلة، إضافة إلى استطلاع الواقع الميداني لتحصيل الفقه بالدين، ومعرفة التأويل، أي الفقه بالقضية ـ بالمعنى الواسع للفقه وليس الاصطلاحي ـ وإدراك الرؤية المستقبلية (العواقب والمآلات)، والتعرف على السنن التي تحكم المسار، ومحاولة المداخلة تسخيراً ومدافعة لقدر بقدر، لعلنا نستطيع بذلك أن نقدم رؤية (رؤية النخبة)، ودليل عمل وتعامل، لمعالجة السلبيات وتنمية الإيجابيات وتحقيق الحماية من الإصابات المحتملة، للوصول بالأمة إلى العواقب السليمة، ومعاودة إخراجها للناس من جديد.

ولا ندعي بأننا نملك لوحدنا تحديد مواطن الخلل ووضع الحل الناجع، وإنما هي محاولة تأصيلية أو تأسيسية أو منهجية لكيفية دراسة القضايا والظواهر، وبالتالي كيفية التعامل معها، أو بعبارة أدق: هي محاولة تنهيج للفعل الإسلامي للبلوغ به إلى مرحلة الرشد.

ونحن بهذا التوجيه نحو الفقه والفكر الثقافي الجماعي، أو الاجتهاد الفكري الجماعي، لا نلغي أو نتجاوز الأنموذج الثقافي السابق أو المسيرة الثقافية لسلسلة ((كتاب الأمة))، وإنما هي محطات

ثقافية كبرى نتوقف عندها بعض الوقت، ونحاول فتح ملفها وبابها على مصراعيه، بحيث يشكل ذلك عطاءً متميزاً ، أو ذات سمات خاصة، من عطاء السلسلة.

ويأتي هذا التوجه نحو الفكر الثقافي الجماعي لاعتقادنا بوجود فراغ للمشروعات الثقافية الجماعية، وعن حاجة ماسة للبدء بفتح الملفات المشتركة، التي تشكل مفاصل أساس في جسم الأمة، ومحاولة منا لتقسيم العمل، وإيجاد المشترك، وبناء المحاور التي تخدم الموضوع، من خلال تخصصات متعددة، وتمرين الذهن الثقافي، وإعادة بناء القضايا الكبرى ومعالجتها من خلال الإحاطة بعلمها، كما أسلفنا، لنخلّص الأمة من المراوحة في مكانها، وهدر طاقاتها، وتغييب الكثير من المواهب والإمكانات عن الساحة وإبقاء الساحة الثقافية وقفاً على بعض الأفراد وبعض الأسماء.

وسوف نلاحظ هذه الحاجة وهذا الفراغ، الذي لم نمتلك ـ فيما نرى ـ أدواته الكاملة ولا منهجه النضيج بعد، من خلال ما نطرحه من محاولة قد تخطو وقد تتعثر ولا تبلغ الأعماق، كشأن سائر المحاولات الرائدة، لكن يشفع لنا أن الإصرار على استكمال أدواتها والصبر على ذلك سوف يؤذن بنجاحها، إن شاء الله، شأنها في ذلك شأن محاولة ((كتاب الأمة)) التي بدأت وسارت واستمرت إلى أن استوت على سوقها.

والملف الذي سوف نبدأ به في هذا الإصدار هو قديم جديد، أو جديد متجدد، إنه موضوع الأسرة، أو ملف الأسرة، وهو الملف الأقدم في حياة الإنسانية، أو في بدء الخلق وارتقائه ونشأته وامتداده، وحتى ينشئ الله النشأة الآخرة.

وتناولنا لملف الأسرة، وإدراك أهميته وخطورته وضرورة الاهتمام به، ليس جديداً علينا، وإنما كنا تناولنا جوانب منه في السلسلة، وعلى الأخص في كتاب ((وثيقة السكان)) وما طرحناه موضوعاً لجائزة الشيخ علي بن عبدالله آل ثاني الوقفية العالمية، لسنتها الثالثة تحت عنوان ((الأسرة المسلمة في العالم المعاصر))، وما كان من المساهمات المتنوعة في ثنايا ما عرضنا له في كتب السلسلة.

لكننا ما نزال نعتقد أن التمحور العالمي حول الأسرة واستهدافها، ومحاولة إخراجها كوحدة أساس من وحدات المجتمع المدني، واستبدالها بأنماط اجتماعية، وعقد المؤتمرات وتنوع طروحاتها وتعدد أساليبها، وما ترمي إليه من ابتداع أنماط وأشكال جديدة من الحياة الاجتماعية والاقتصادية، تحطم الحواجز الأخلاقية، وتعارض القيم الدينية، وتنشر الإباحية باسم الحرية، وتشجع على التحلل باسم التحرر، حيث لم يكتف واضعو البرامج لهذه المؤتمرات عند حد التشكيك في اعتبار الأسرة هي الوحدة الأساس للمجتمع، ومطالبة الوالدين بالتغاضي عن النشاط الجنسي للمراهقين، عن غير طريق الزواج، واعتبار ذلك من الشؤون الشخصية، أو من الحرية الشخصية، التي لا يحق لأحد أن يتدخل فيها.

إن المحاولات اليوم مستمرة لتكسير حواجز الحياء والقفز فوق الكثير من الضوابط والقيم الدينية الأخرى أيضاً، لينتهوا إلى أن مفهوم الأسرة بالمعنى الذي يشرعه الدين ليس إلا مفهوماً عقيماً، وقيداً على الحرية الشخصية، لأنه لا يتقبل العلاقات الجنسية الحرة بين مختلف الأعمار، ويشترط أن تكون بين ذكر وأنثى فقط، وضمن الإطار الشرعي، ولأنه لا يمنح الشواذ حقهم في تكوين أسر بينهم، ويتمسك بالأدوار النمطية للأبوة والأمومة والعلاقات الزوجية ضمن الأسرة، معتبرين أن ذلك مجرد أدوار وأشكال لا تخرج عن كونها مما اعتاد الناس ودرجوا عليه وألفوه، حتى دخل في طور التقاليد المتوارثة.

واليوم تستخدم جميع وسائل الإعلام وأدوات الاتصال للترويج والإقرار لأنماط أسرية بديلة، دون أدنى اعتبار للنواحي الشرعية والقانونية والأخلاقية، مثل زواج الجنس الواحد، والمعاشرة بدون زواج، وإعطاء الجميع حقوقاً متساوية، ووضع سياسات وقوانين تقدم دعماً تأخذ في الاعتبار تعددية أشكال الأسر، إضافة للدعوة إلى تحديد النسل باسم تنظيم النسل، وتشجيع موانع الحمل، وتيسير سبل الاجهاض.

والحقيقة التي باتت لا تخفى، أن هذه المؤتمرات، أو هذه المؤامرات على الإسلام والمسلمين، إن صح التعبير، تعني بالدرجة الأولى استهداف الأسرة المسلمة، لأنها تعتبر من أواخر الحصون الإسلامية التي لما تسقط بعد، سواء على المستوى الثقافي أو الاجتماعي أو القانوني، لذلك لا بد من إسقاطها وإغراقها في الفلسفات والممارسات التي سقطت فيها الأسرة في الحضارة والثقافة الغربية، وعند ذلك يتم إحكام السيطرة على الحصن الأخير، والأمل الباقي لغرس القيم والنقل الثقافي والتوارث الاجتماعي، ليمتد التحكم بالنطف والأجنة مستقبلاً، إضافة إلى التحكم بالأحياء حاضراً.

فهذه المؤتمرات والمعاهدات، التي تدعى لها القضاء على كل أشكال التميز ضد المرأة، على تنوع طروحاتها، ترمي إلى انحلال الأسرة وبعثرتها وابتداع بدائل اجتماعية لها.

ونحن لا ندعي هنا أن الأسرة، بالمفهوم والبعد الإسلامي بشكل عام، نجت من بعض الإصابات والاختراقات، ذلك أن بعض الأسر في العالم الإسلامي، أصبحت تمثل النماذج والمعابر الخطيرة لمفاهيم الأسرة وعلاقتها في الحضارة والثقافة الغربية.

والقضية التي لا بد أن نسارع إلى طرحها والتأكيد عليها، أن الأسرة في الحضارة الغربية تكاد تكون انتهت تقريباً، وتحللت من كل القيود والضوابط الخلقية، والروابط الاجتماعية، والعلاقات الأسرية والزوجية على حد سواء، حتى لقد وصلت إلى مستويات ترقى عنها وتأنف منها بعض فصائل الحيوانات غريزياً، إلى درجة يمكن معها أن ينال سجل الفضائح الجنسية أكبر الرؤوس وأعلى المناصب، حتى بات الاعتراف بالزنى والخيانات الزوجية، والتبجح بذلك في التلفاز وأجهزة الإعلام، على مرأى ومسمع من الناس، أمراً طبيعياً أو أكثر من طبيعي، وأصبحت لتجارة الجنس ومقاولات الدعارة مؤسسات عالمية، تجاوزت البالغين والمراهقين والشاذين من الجنسين بسبب ما ألحقت من إصابات مرضية رعيبة، أصبحت من الجوائح التي تهدد البشرية، لتدخل عالم الاعتداء على الأطفال، الذين لا يحملون هذه الإصابات، حماية من الأمراض.

أما قضية ملايين المرضى وملايين الشواذ، الذين أثمرتهم مجتمعات الإباحة والقيم الديمقراطية الغربية في المجال الاجتماعي باسم الحرية الشخصية، فحدث ولا حرج، حتى لقد اعتبر مؤلف كتاب: ((أمريكا التي تخيف لا تخيف)) أن أحد الألغام الاجتماعية الكبرى الثلاثة، التي سوف تنفجر، عاجلاً أم آجلاً، فتقضي على كل شيء هي قضية الجنس، التي تعمل في داخل المجتمع الأمريكي بقوة، وتقترب به من حافة الانفجار، حيث آثارها الاجتماعية أصبحت ما ثلة أمام العيان.

إن التوجه صوب الأسرة لإعادة بنائها وفق المعايير الإسلامية، واسترداد جو المودة والرحمة، وحمايتها من التفكك والانهيار، ودراسة المشكلات التي تعاني منها على مستوى الذات والاستهداف القادم من (الأخر)، والذي مكن له تفريطنا الكبير، أصبح مطلوباً من جميع الفعاليات السياسية والثقافية والاجتماعية والتربوية على حد سواء، الآخر لنهوض الصناعة الثقافية الثقيلة حقاً.

ذلك أن الكلام عن نهاية مرحلة الأسرة، وتجسيد ذلك في أفعال وقرارات ومؤتمرات ومعاهدات دولية تُنتقى ألفاظها ومصطلحاتها بدهاء وخبث وتلغيم باطني، حتى لا تستثير ولا تثير ردود الفعل والاستفزاز والتحدي فتؤدي إلى عكس مفعولها، وإرسال جيوش من الخبراء والمستشارين باسم مساعدة الدول النامية على النهوض، بات يملأ المواقع جميعاً، ويلتقي كله في نهاية المطاف عند الأسرة، فليس المطروح عولمة الثقافة وعولمة المجتمعات ونهاية التاريخ، وإنما إنهاء الأسرة أو نهاية الأسرة، أو الاستنساخ الثقافي.

وقد يكون من المفيد أن نعرض لو سريعاً لبعض الأرقام ذات الدلالة على مظاهر التفكك التي تعيشها الأسرة في الغرب، لأن الكثير من أبناء جلدتنا المسكونين بالحضارة الغربية لا يبصرون غيرها.

ونريد أن نؤكد على أن النداءات إلى دراسة الظواهر الاجتماعية، والوصول إلى إحصاءات رقمية، تعتبر مؤشرات على وجهة المجتمع ومستقبل الأسرة في الغرب ليست من فعلنا، لأننا دون تلك القراءة بكثير وإنما نمارس عملية النقل والقراءة لما يكتبون وما يتنبه له عقلاؤهم.

نشرت مجلة V.S.D الفرنسية في أحد أعدادها ملفاً حول المعاشرة الزوجية، ذكرت فيه حقائق مرعبة، نقتطف منها ما يلي:

نوع جديد من العلاقات بدأ يهدم حياتنا، إنه زواج المخادنة، وتتلخص فلسفته في أنه بإمكاننا أن نحب، أما أن نعيش الاثنان حياة زوجية فلا . . إن عدد الفارين من الزواج والمطلقين في ارتفاع مستمر، أكثر من 13 مليون حالة سنة 1981م، فماذا الآن؟! كذلك الأسرة ذات العائل الواحد ارتفعت، فبلغت 723000 عام 1975م، وأكثر من مليون عام 1981م . .

وتعطي الدراسة الإحصاءات التالية: 155000 زواج غير شرعي، 63000 طفل غير شرعي في عام 1975 . . في عام 1981م بلغت نسبة الزواج غير الشرعي 400000 ، والأطفال غير الشرعيين 100000، وأن 60% من الشباب الفرنسي يجهلون كل شيء عن آبائهم؟!

لذلك بدأت تتعالى الأصوات وتؤسس الجمعيات للمطالبة بالعودة إلى قيم العائلة في الغربي، أما نحن فقد تبدأ عندنا الآن مرحلة الانسلاخ والتقليد أكثر فأكثر، خاصة بعد التقدم الهائل في وسائل الاتصال وعرض النماذج والأمثال الرديئة التي لم نعد العدة لمواجهتها والتعامل معها.

إن عمليات الاستهداف ورياح السموم تهب علينا من كل جانب، وتستنبت في أرضنا، وتأخذ أشكالاً متنوعة، وليس آخرها شكل المؤتمرات والمعاهدات، والدراسات الميدانية، والخبراء والخبيرات، الذين في معظمهم يشكلون جسوراً لمرور الجريمة، ومحاولة تغيير الأنماط الاجتماعية التي أتينا على ذكرها، والتفكير ببدائل هشة اجتماعياً ومخزية أخلاقياً بعد أن انهدمت قيم العائلة في الحضارة المعاصرة.

وتبرز خطورة الأمر أكثر فأكثر عندما لا يدرك بعض المسلمين ما هم فيه من نعم، بسبب غياب الوعي أو بسبب حالات خاصة عانوا منها فظنوا أنها عامة ترقى إلى مستوى المرض الاجتماعي، فيسقطون في الشرك المنصوب لهم ليتحولوا إلى جسور لنقل رؤى المفسدين في الأرض إلى مجتمعاتهم، قال سبحانه وتعالى: (قل هل ننبئكم بالأخسرين أعمالاً الذين ضل سعيهم في الحيوة الدنيا وهم يحسبون أنهم يحسنون صنعاً) - (الكهف 103 - 104)، حيث يراد للأسرة المسلمة أن تتحول حياتها من جو المودة والرحمة والطهر والعفة والاحتساب والتضحية والتوازن في العلاقات والحقوق والواجبات، والمتأتية من الالتزام بشرع الله، إلى لون من الثنائية

المتناقضة التي تؤذن بالصراع بين الرجل والمرأة، والأبناء والبنات، والصغار والكبار، وهكذا . . قال سبحانه وتعالى: (ودوا لو تكفرون كما كفروا فتكونون سوآء) _(النساء: 89).

لقد أدى اختلال المعايير والموازين في حضارة العصر الغالبة، إلى ضياع وفوضى في الملامح الشخصية للإنسان، حتى وكأن تلك الحضارة المعاصرة صارت تبحث عن الرجل في المرأة، وتبحث عن المرأة في الرجل.

ولقد أصبح من المسلمات الحضارية القول: بأن كل ما يلحق بنا من إصابات على الأصعدة المتعددة إنما هو بسبب منا، قال تعالى: (قل هو من عند أنفسكم)(آل عمران: 165).

وإن فساد ذات البين عند (الآخر)، الذي بات يشكو هو منه، دفعه إلى التطلع للسكينة والمودة والدفء، والحميمية التي تتمتع بها الأسرة المسلمة، حتى أن رجالهم ونساءهم بدأوا يتطلعون إلى الزواج من غير بلادهم، ويحاولون البحث عن سر امتداد ذلك في الحياة الإسلامية . . ونعتقد أن الفساد في داخل مجتمعاتنا وأسرنا اليوم إنما هو يمتد بمقدار ما نحدثه من فراغ وجنوح عن القيم الإسلامية يسمح بتمدد (الآخر).

لذلك، فالواقع الأسري اليوم يقتضي الكثير من المراجعة والشجاع في النقد، وتحرير التعاليم الشرعية من التقاليد الاجتماعية الفاسدة التي تمارس باسم الدين، واسترداد دور المرأة تعتبر أم الأسرة وركيزتها، وإعطائها ما أعطاها الله وبيّنه رسوله صلى الله عليه وسلم، وإعادة تعليمها وتثقيفها لتمارس مهمتها الأساس في التربية والتنمية الاجتماعية ـ والتربية هي التنمية الحقيقية ـ عن وعي وبصيرة، إذ كيف يمكن أن تربي أبناءها دون معرفة وعلم؟! وكيف تستطيع أن تعدهم لمجتمع لا تدركه، ولا تتحقق بكيفية التعامل مع مشكلات لا تعي أسبابها؟!

واللافت للنظر حقاً أننا عندما ننظر في أسباب التفكك الأسري تحكم رؤيتنا خارطة مسبقة لا تزال تتكرر وتذكر من عقود طويلة، دون أن تساهم بوضع حد أو علاج ناجع للمشكلة، ودون أن تدعونا لإعادة النظر، مع أن التفكك يزداد اتساعاً، ورسالة الأسرة ودورها يزداد انكماشاً، والإقدام على بناء الأسرة بدأ يتضاءل . . فهل المشكلة حقاً في غياب الأب، أم في أهلية الأب وإدراكه لمهامه؟! فقد يعيش الأب في غيبوبة أسرية وهو حاضر يعيش بين أفراد الأسرة . . وقد نجد أسراً متماسكة متعاونة متكافلة، اعتبرت غياب الأب، الذي قد يعتبر عبئاً على الأسرة، محرضاً على التماسك والشعور بالمسؤولية.

وهل المشكلة حقاً بغياب الأم لساعة طويلة عن البيت، أو عمل الأم، وعدم تفرغها للتربية؟! وهل تفرغها للتربية يقتصر على البقاء في المنزل دون مؤهل؟! فقد نجد أسراً لأم عاملة أفرادها أكثر اعتماداً على النفس وتعاوناً وشعوراً بالمسؤولية من كثير من الأمهات الحاضرات الغائبات الجاهلات بمسؤوليتهن!

وهل وجود المرأة غير المؤهلة للتربية وغير المدركة لطبيعة المشكلات والظروف الاجتماعية، التي تعد أبناءها للتعامل معها، يحول دون التفكك الأسري، حيث يصبح وجود المرأة عبئاً بحد ذاته، وتصبح طاقاتها عبئاً عليها، وعلى الأخص عندما تتحول مهمتها التربوية إلى الخدم؟!

وهل الطلاق الذي شرع حلاً وعلاجاً يتحول عند التعسف في استعماله ليصبح مشكلة وسبباً في التفكك؟!

والحقيقة أن الموضوع دقيق وخطير، ولا ينفع معه التبسيط والاقتصار على ذكر الأسباب التقليدية دون سبر غور المشكلة والتعرف على جميع وجوهها، مع الأخذ بعين الاعتبار أن أسباب التفكك الأسري ليست ثابتة ولا جامدة، وإنما متحركة في أثرها وتأثيرها حسب الظروف والتطورات، لذلك لا بد لها من عين فاحصة تلمح أبعادها وتدرك دور الأسباب الجديدة والمتجددة.

ذلك أن التقنيات الحديثة، من فضائيات، وفديو، وكمبيوتر، وإنترنت أوجدت لكل فرد في الأسرة جوه الخاص، أو الجو البديل، والمناخ البديل عن مناخ الأسرة، وإن كان ضمن الأسرة نفسها، فلكل مجتمعه، ولكل موارده التربوية والثقافية، ولكل خياراته . . والأسرة بدأت تتحول شيئاً فشيئاً إلى مجمّع سكني، أو مبنى فندقي، أو مطعم متعدد الوجبات والزبائن، إضافة إلى التقاليد والعادات والمسلسلات التي تحمل معها نماذج رديئة للعلاقات الزوجية، والخيانات الزوجية، وتغري بالاقتداء بها، عدا عما يقدم للأطفال ويشكل خيالاتهم، ويعبث بعواطفهم، وينمي بعض الخصائص النفسية التي قد تتحول لتكون وباء عليهم وسبيلاً إلى الجنوح والجريمة.

لذلك فإن ملف التفكك الأسري ملف كبير وكبير جداً، يتطلب مجموعة تخصصات ومجموعة جهود، فقد أصبح لا مندوحة من التعامل معه من خلال وضعه ضمن السياق الثقافي والتربوي العالمي، انطلاقاً من القيم الإسلامية، وامتلاك القدرة على توليد رؤى لكيفية العمل والتعامل، ذلك أن إغلاق الأبواب والنوافذ لم يعد بمقدورنا.

ونحن هنا لا نريد التهويل الذي يقود إلى العجز والاستحالة، ومن ثم الاستسلام، في مقابل التهوين وعدم المبالاة والتكذيب بالنذر، وإنما نريد تصويب منهج النظر، وتصويب المسيرة، فمهما كانت خطواتها وئيدة وسرعتها بطية تبقى خطوة في الاتجاه الصحيح.

وهنا قضية لا بد أن نتوقف عندها بهذه المناسبة، فلقد تحدثنا في أدبياتنا وخطبنا كثيراً عن مكانة المرأة المسلمة وحقوقها في الإسلام، دون أن نراجع حالة المرأة والأسرة في واقع المسلمين، وجاء ذلك في معظمه على حساب تنمية المرأة في الحقيقة، وأصبح لا بد لنا اليوم من التحول ببعض الحديث عما أعطى الإسلام المرأة من حقوق وواجبات إلى مراجعة واختبار صور التدين بالنسبة للمرأة، ومدى تمتعها بهذه الحقوق والواجبات، ونطرح على أنفسنا السؤال الكبير:

هل أعطينا المرأة فعلاً ما أعطاها الإسلام؟

وهل تتميز الأسرة المسلمة بتربيتها وعطائها ومودتها ورحمتها عن غيرها في عالم اليوم، بحيث تثير الاقتداء، أم أن الأشكالية قد تكون في افتراق بالعناوين وانطباق بالمضامين؟!

ذلك أن الأمور إذا استمرت في الانحدار عما هو عليه فإنها تنذر بسوء العاقبة، والعياذ بالله . . فعلى الرغم من التقدم التقني والارتقاء المدعى بوسائل التربية والمعرفة، فإن ذلك ما يزال يترافق بانهيارات وتراجعات وتصدعات في البناء الأسري، وارتفاع نسبة الطلاق، والعزوف عن الزواج، إلى بدائل من العلاقات الاجتماعية غير المشروعة.

ومن هنا يتبين خطورة النقل الثقافي والاغتراف الأعشى من حضارة (الآخر)، أو من أمراضها، ويتأكد من جديد خطورة التهاون بالقيم الإسلامية في البناء الحضاري.

نعاود القول: لا بد لنا من العودة إلى دراسة شجاعة وجريئة لواقع الأسرة المسلمة، والاعتراف بالخلل الذي لحق بها، وعدم التستر على أمراضها، لأن ذلك سبيل العلا، كما لا بد من دراسة

أسباب التفكك التي بدأت تتسرب إلينا، ومعالجة تلك الأسباب، وعدم التستر على هذه الألغام الاجتماعية، القادمة باسم الحرية والانفتاح، التي تنذر بسوء العاقبة، سواء من الذين يحاولون اقتفاء آثار الحضارة المعاصرة، ويعتبرون عدم تقليد الغرب هو سبب المشكلة والتخلف، أو من الذين يتوهمون أنهم في عافية ولا يبصرون النار الكامنة تحت الرماد، ويدركون أن العناوين غير المضامين، والصورة غير الحقيقة.

لا بد أن نتخلص من روح الحماس، ونتحول إلى عقلية الاختصاص، ومن منهج الوصف إلى منهج التحليل والدراسة وكشف الأسباب، ومن الفرديات والنظر ذي البعد الواحد إلى استصحاب الرؤية الجماعية وتوفير المعرفة المتعددة في النظر للموضوع.

ذلك أن أسباب التفكك الأسري كامنة في الذات المسلمة اليوم، التي باتت تفتقد معاييرها وتعتمد التقاليد الاجتماعية محل التعاليم الشرعية، وتتهاون في بناء الأسرة وفق المعايير الإسلامية، اختياراً واستمراراً وعلاجاً، ومعرفة رسالتها، وتفتقد القيم الإسلامية في الاحتساب، والإيثار، والرحمة، والمودة، والعفو، والإحسان، والعدل، حيث تحولت الأسرة إلى بؤرة للصراع.

إن الأسباب الذاتية للتفكك هي التي تستدعي وتمكن (الآخر) من نقل أمراضه إليه، حتى إذا ما استعصيا عن الذاب إليه وزيارة حضارته وثقافته أتى إلينا، وإذا أفتينا بحرمة زيارة بلاد الكفر يؤتى بالكفر إلينا، وإذا فررنا عن الذهاب إلى الملاهي تفتح الملاهي على بيوتنا في الفضائيات أو الفضائحيات، التي أصبحت تتسلل إلينا وتحتل الهواء الذي نستنشقه.

لذلك نعتقد أن الخطب جلل والأمر عظيم، ولا بد من النظر لموضوع الأسرة والمرأة وثقافتها الغائبة، والطفولة ومراحل نموها ومشكلاتها، من خلال السياق العالمي، والتبصر بموضوع الأسرة إلى أين، والتفكير بكيفية التعامل. فليس الانكفاء على الذات أصبح بعد الآن ممكناً، ولو أمكن في بعض الحالات الفردية فسوف لا يخرّج إلا معوقين يعانون من غربة الزمان والمكان . . وليس الارتماء على (الآخر) وإلغاء الذات حلاً، وإنما إلغاءً واقتلاعاً وخروجاً من الحضارة.

إن طروحات نهاية التاريخ، استدعت التفكير بنهاية الأسرة، ونهاية الخصوصيات الثقافية جميعاً، حيث بدأ عصر الاستنساخ الثقافي والحضاري، فكيف نتعامل معه؟ ذلك أن لغة الرفض واللعن وخُطب الإدانة والاستهانة بـ (الآخر)، والعجز عن توليد رؤى ناجعة من القيم الإسلامية للتعامل وإثارة الاقتداء والإنقاذ الحضاري، سوف لا يجدي شيئاً، بل يكرس الحالة الغثائية الواهنة، التي تفتقر إلى الثبات والاستقرار والمكث في الأرض والعطاء الحضاري.

وبعد:

فالكتاب الذي نقدمه، محاولة في الاتجاه الصحيح ـ فيما نرى ـ وإن كانت ما تزال تحبو على الطريق الطويلة، فقد توفق بعض مسعاها وقد يعوزها بعض التوفيق، وحسبنا أننا فتحنا ملفاً يعتبر من أخطر الملفات إن لم يكن أخطرها، لأن الأسرة هي الحصن الباقي، وأن الهزيمة عندها تعتبر الحالقة، فهي الوحدة الاجتماعية الأولى، وهي الرحم والمحضن الذي تتخلق فيه جميع الأنشطة والفعاليات، والأسرة المسلمة على ما أصابها ما تزال مستعصية عن التذويب رغم المحاولات الكثيرة.

ولا نذيع سراً إذا قلنا: بأنها كانت تاريخياً المعقل والرابط الذي احتفظ بالقيم والتعاليم الإسلامية بعد أن أفسدت المؤسسات التعليمية والتربوية والإعلامية والسياسية وأريد للأجيال أن تخرج على حضارتها ودينها.

ولا ندعي بمحاولتنا هذه أننا تجاوزنا فتح الباب ووضع سهم لتحديد التوجه صوب هذا الموضوع الخطير والأهم، الذي يقتضي أعمالاً ثقافية جماعية واختصاصات معرفية وميدانية متعددة، حيث نعتقد أنه لا بد من توليد رؤى معاصرة من القيم الإسلامية، والنظر إلى مشكلاتنا من خلال معاييرنا وثقافتنا، وليس تقويم واقعنا الثقافي والاجتماعي من خلال قيم حضارية أخرى، حيث أخفقت كل المعالجات التي حكمها التقليد على مستوى الذات أو على مستوى تقليد (الآخر).

إن الأسرة المسلمة استطاعت أن تحتفظ بالخمائر الأصلية للقيم الإسلامية لما يقرب من مائة سنة في القرن الماضي، في أكثر من بلد من بلدان العالم التي اجتاحتها رياح السموم والاقتلاع، وتعاود نشرها من جديد، بعد أن أريد لبعض المجتمعات استبدال قيمها بالتغريب والمركسة والعلمنة . . فهل ندرك دور الأسرة، ونعاود البناء لهذا الحصن بدراسات موضوعية تبصر الجوانب جميعاً وتحيط بعلم الأمور المطروحة حتى لا تكذبها أو تكذب على أنفسها: (بل كذّبوا بما لم يحيطوا بعلمه) (يونس:39),

والله ولي المتقين

التفكك الأسري الأسباب والحلول المقترحة

د. أمينة الجابر

من الحقائق التي لا خلاف عليها بين علماء الاجتماع والتربية والفكر الإسلامي أن الأسرة عماد المجتمع، وقاعدة الحياة الإنسانية، وأنها إذا أسست على دعائم راسخة من الدين والخلق والترابط الحميم، فإنها تكون لبنة قوية في بنيان الأمة، أو خلية حية في جسم المجتمع، ومن ثم كان صلاح الأسرة هو السبيل لصلاح الأمة، وكان فسادها أو انحلالها مناط فساد المجتمع أو انهياره.

ولأهمية الأسرة البالغة كان الاهتمام الكبير الذي أولته التشريعات الإلهية والقوانين الوضعية لها، خاصة الشريعة الإسلامية التي بعث بها خاتم النبيين محمد بن عبدالله عليه الصلاة والسلام للناس كافة . . فقد قرر الإسلام المبادئ والقواعد التي تؤسس عليها الأسرة، والتي تكفل لها حياة فاضلة تقوم على معاني المودة والرحمة والسكن والوئام والسلام، قال الله تعالى: (ومن ءايته أن خلق لكم من أنفسكم أزواجاً لتسكنوآ إليها وجعل بينكم مودة ورحمةً إن في ذلك لأيتٍ لقوم يتفكرون) (الروم:21).

وظلت الأسرة المسلمة عبر مراحل التاريخ الإسلامي تتمتع بقسط وافر من القيم الإسلامية، قيم الترابط والتراحم والتعاطف والتآلف والتكافل، وقيم الإحسان والتعاون على البر والتقوى، قيم احترام الكبير والعطف على الصغير، قيم الإيثار والمحبة والكلمة الطيبة، وصلة الرحم، ومن ثم كان لها دورها الفاعل في حياة الأمة والمجتمع وقوتها ونهضتها . . وكان لها القيادة والريادة والسبق الحضاري الذي أنار للغرب طريق العلم والتقدم.

وفي العصر الحديث هبت على الأسرة رياح التغريب، وساعد على ذلك تخلف العالم الإسلامي وخضوعه للاحتلال الغربي، ولم يكن هذا الاحتلال غزواً للأرض وانتهاباً للثروة، وامتهاناً للكرامة فحسب، وإنما كان إضافة إلى هذا غزواً للعقول والموروثات والتقاليد والأعراف، وسلباً للشخصية المسلمة، مما زحزح الأسرة عن خصائصها وقيمها . . ففقدت ريادتها للمجتمع، فلم تعد كما كانت تجمع بين أفرادها قيم الترابط والتراحم.

ومن هنا . . ظهرت مشكلة التفكك الأسري، التي باتت تنذر بشر مستطير إذا لم يسع أهل الفكر والذكر والعقلاء إلى وضع الحلول العملية لها، حتى تجتاز الأسرة المسلمة مرحلة التذبذب والحيرة بين القيم الإسلامية والقيم الوافدة بما تمثله من أعراف ومفاهيم غريبة تنأى بهذه الأسرة عن هويتها وأصالتها.

ونظراً لأن ظاهرة التفكك الأسري لها أبعادها المختلفة، ولأنه لا مجال لدراسة كل هذه الأبعاد، أقصر حديثي عن هذه الظاهرة فيما يلي:

أولاً: المنهج الإسلامي للحفاظ على الأسرة وعلاج مشكلاتها.
ثانياً: أسباب التفكك الأسري
ثالثاً: آثار التفكك الأسري.

أولاً: المنهج الإسلامي للحفاظ على الأسرة وعلاج مشكلاتها:

يتركب هذا المنهج من عدة دعائم، أهمها:

- الرغبة المتبادلة والاختيار المطلق والرضا الكامل، فالحياة الزوجية ينبغي أن تتحقق لها هذه الدعامة حتى يمكن أن تكون حياة مستقرة، يأنس كل طرف فيها إلى شريك حياته ورفيق عمره، ولهذا لا يجوز أن تزوج امرأة بغير رضاها، ولا يكره رجل إلى العيش مع امرأة ينفر منها ولا يميل إليها، وفي هذا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: ((لا تنكح الثيب حتى تستأمر، ولا تنكح البكر حتى تستأذن، وإذنها الصُمُوت))(1).

ويؤكد ابن القيم ((المتوفى سنة 751هـ)) حق المرأة في الموافقة والرضا بقوله: ((إن البكر البالغة العاقلة الرشيدة لا يتصرف أبوها في أقل شيء من ملكها إلا برضاها، ولا يجبرها على إخراج اليسير منه، فكيف يجوز له أن يتصرف فيها هي بدون رضاها، ومعلوم أن إخراج مالها بغير رضاها أسهل عليه من تزويجها بمن لا تريد؟!))(2).

وإذا كان الرضا والرغبة المتبادلة في حياة زوجية أمراً مشروعاً فإن الرؤية مشروعة أيضاً ليكون هذا الرضا جدياً ومنبثقاً من شعور ورغبة وقائماً على حقيقة، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: ((انظر إليها، فإنه أحرى أن يؤدم بينكما))(3)، أي فإنه أدعى إلى أن يبارك بينكما، فتجتمعا على وفاق وخير، وتتعاونا على ما فيه صلاح أمركما ومستقبلكما.

ولحرص الإسلام على أن تؤسس الأسرة على دعامة راسخة من الرغبة الصادقة كانت الخطبة مرحلة تمهيدية تسبق عقد الزواج، بحيث إذا آنس كل من الرجل والمرأة في هذه المرحلة من نفسه الاطمئنان إلى من يقترن به، قام عقد الزواج على دعامة متينة ترجى معها العشرة الحسنة، والحياة الزوجية الآمنة المطمئنة.

- القيم الثابتة عماد الاختيار:

يحض المنهج الإسلامي في اختيار شريك العمر على أن يكون عماد هذا الاختيار القيم الثابتة وعدم الاغترار بالقيم الزائلة، ولذلك كان الدين والخلق الطيب دعامة أساس في هذا المنهج، وكان ما سوى هذه الدعامة كالجمال والمال والحسب مساعداً له بعد توافر عنصر الدين والخلق . . فهذا العنصر هو الذي يحمي الحياة الزوجية من بوادر النشوز والإعراض، وله دوره الفاعل في التغلب على ما قد يعترض الأسرة من مشكلات تهدد أمنها واستقرارها، فضلاً عن أنه يهيئ الجو الصالح لتربية الأبناء تربية سليمة.

والآثار كثيرة في الحض على أن يكون الاختيار في الزواج مناطه الاعتصام بحبل الله . . قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ((تنكح المرأة لأربع: لمالها ولحسبها ولجمالها ولدينها، فاظفر بذات الدين تربت يداك)) (1) وقال: ((إذا أتاكم من ترضون دينه وخلقه فزوجوه، إلا تفعلوا تكن فتنة في الأرض وفساد عريض)) (2).

وقد حذر الرسول عليه الصلاة والسلام من الزواج من المرأة الحسناء التي لا تتمتع بالدين والخلق العظيم، لأنها نشأت في بيئة فاسدة، قال: ((إياكم وخضراء الدمن، قالوا: وما خضراء الدمن يا رسول الله؟ قال: المرأة الحسناء في المنبت السوء)) (3).

ويؤكد الرسول صلى الله عليه وسلم في بعض ما يروى عنه أن الاهتمام بأعراض الحياة الدنيا في الزواج مجلبة للشقاء والتعاسة، فقد قال صلى الله عليه وسلم ((لا تزوجوا النساء لحسنهن فعسى حسنهن أن يرديهن، ولا تزوجوهن لأموالهن فعسى أموالهن أن تطغيهن، ولكن تزوجوهن على الدين، ولأمة خرماء سوداء ذات دين أفضل)) (4).

ولا يعني دعوة الإسلام إلى أن يكون الدين والخلق قوام الحياة الزوجية أنه ينبذ المال والجمال وما إليهما، ,وإنما يعني أن يكون الدين والخلق الشرط الأساس لقيم علاقة مقدسة وميثاق غليظ المهم إسلامياً أن يتمتع الرجل والمرأة بالدين والخلق

- مراعاة الكفاءة بين الزوجين:

ويقتضي الحديث عن حسن الاختيار وما يجب أن يتمتع به كل من الزوجين من الدين والخلق، والإشارة إلى موضوع الكفاءة، فلهذا الموضوع صلة وثيقة بحسن الاختيار وآثاره في منهج الإسلام في حماية الأسرة.

والكفاءة(1) يراد بها أن يكون بين الزوجين قدر من التقارب في أمور مخصوصة يعتبر الإخلاء بها مفسداً للحياة الزوجية.

ومع اختلاف آراء الفقهاء في الأمور المخصوصة التي ينبغي أن يكون بين الزوجين تقارب فيها وليس المساواة الكاملة، فإنهم متفقون على أن الدين والخلق والصلاح والتقوى أساس الكفاءة بين الزوجين، وأن ما سوى هذا من الحرفة والمال والحسب لا يراد بها التفريق بين الناس والحكم عليهم بأنه طبقات اجتماعية لكل منها منزلتها الخاصة، وإنما يراد بها أن يكون بين الزوجين قد من التقارب في المستوى الاجتماعي والمبادئ، فذلك أنفى للشقاق، وأدعى للوفاق والوئام، وأجدر أن يجعل من الزواج خير علاقة توثق عرى المصاهرة، وتوسع دائرة الأسرة .. فالعلاقة الزوجية ليست مجرد علاقة بين فردين، ولكنها مع هذا علاقة بين أسرتين.

فالفقهاء فيما صدر عنهم من آراء في موضوع الكفاءة والمعاني المعتبرة فيها لم يكونوا في غفلة عن أن الإسلام دين الأخوة والمساواة، وأن التفاضل بين الناس في هذا الدين مناطه تقوى الله عز وجل، ولكنهم توخوا مصلحة الأسرة وصلة المصاهرة، وراعوا مشاعر المرأة إذا ما تزوجت من دونها منزلة. فهي وإن رضيت به لا تسلم من نظرات النقد والتعيير، حتى ممن رضيت به زوجاً، فتضيق بحياتها مع هذا الزوج، وتبدأ مرحلة النفور منه وعدم النزول على مقتضى قوامته وسلطانه، وقد يستغل قوامته استغلالاً مسيئاً لها، فتضطرب الحياة الزوجية، ويسودها التفكك والشقاق، ويكون التفريق.

على أن الكفاءة ليست من شروط صحة العقد، وإنما هي شرط لزوم، فالعقد بدونها يقع صحيحاً نافذاً، ولكنه قابل للفسخ، إذ يجوز لولي الأمر أن يرفع الأمر إلى القاضي ليفسخ العقد لعدم الكفاءة، والقاضي يجيبه إلى طلبه بشرط ألا تكون المرأة قد حملت أو ولدت، محافظة على الولد

- قيام عقد الزواج على التأبيد:

يمتاز عقد الزواج في الإسلام على سواه من العقود بأن موضوعه الإنسان، أكرم المخلوقات، ومن ثم كان هذا العقد من أهم العقود وأكرمها، ويتجلى ذلك في قيامه على التأبيد والدوام، فلا يعرف التأقيت أو التحديد، وهو أمر يتلاءم مع وظيفة الأسرة في المجتمع ورسالتها المقدسة في الحياة.

ولا تناقض بين جواز التفريق بين الزوجين في الإسلام مع قيام عقد الزوجية على الدوام، لأن الإسلام يريد لهذا العقد أن يكون تعبيراً عن علاقة زوجية تفيض بمعاني الاستقرار والسكن والمودة والرحمة، فإذا اضطرب جو الأسرة وساءت العلاقة بين الزوجين إساءة بالغة، وباءت كل محاولات الإصلاح والتوافيق بالبوار، فإن الإسلام يبيح انفصام هذا العقد تحت ضغط الضرورة الملجئة، لأن هذا خير من استمرار علاقة زوجية لا تعرف غير الشقاق والصراع، ولهذا كان الرأي الراجح أن الأصل في تشريع الطلاق هو الحظر وإنما يلجأ إليه عند الاضطرار والضرورة.

إن قيام عقد الزواج على التأبيد، وأن انحلاله لا يكون إلا بوفاة أحد الزوجين أو كليهما، يؤمئ إلى مسؤولية كل من الرجل والمرأة عن حماية هذا العقد، وتجنب كل ما يؤثر على رابطة العلاقة الزوجية، ومقاومة مشاعر الكراهية والنفور، قال تعالى: (وعاشروهن بالمعروف فإن كرهتموهن فعسى أن تكرهوا شيئاً ويجعل اللهُ فيه خيراً كثيراً)(النساء: 19).

وقال صلى الله عليه وسلم: ((لا يفرك ـ أي لا يبغض ـ مؤمن مؤمنة، إن كره منها خلقاً رضي منها خلقاً آخر))(1)

فإذا وقع خلاف بين الزوجين فإن الإسلام يحثهما على الاستقلال بإصلاح ما شجر بينهما من خلاف إن استطاعا، قال سبحانه: (وإن امرأةٌ خافت من بعلها نشوزاً أو إعراضاً فلا جناح عليهما أن يصلحا بينهما صلحاً والصلحُ خيرٌ) (النساء: 128)، فإن عجزا بعث ولي الأمر من أهلها من يصلح بينهما، قال الله تعالى: (وإن خفتم شقاق بينهما فابعثوا حكماً من أهله وحكماً من أهلها إن يريدآ إصلحاً يوفق الله بينهما) (النساء: 35).

فإن لم يجد كل ذلك في إصلاح ذات بينهما فقد تبين أنه لا مصلحة لأسرة ولا للأمة في هذا الارتباط، ومن ثم شرع الله الطلاق في أضيق الحدود دفعاً للمضار التي تنشأ من اجتماع الزوجين على بغض وكراهية.

وبهذا يتضح أن جواز الطلاق عند الضرورة لا يتعارض مع دعامة قيام الأسرة على الدوام.

- تنظيم الحقوق والواجبات:

الأسرة أصغر وحدة اجتماعية، وهي تبدأ بالزوجين، ثم يكثر أفرادها بالإنجاب، ولكي تستقر حياة هذه الوحدة، ويسود هذه الحياة الترابط الحميم، كان لا بد من وضع دستور ينظم الحقوق والواجبات في الأسرة، وقد قرر هذا الدستور قوامة الرجال على النساء، قال الله تعالى: (الرجال قوّمون على النساء بما فضل الله بعضهم على بعضٍ وبما أنفقوا من أموالهم)(النساء: 34) وقال الله عز وجل : (ولهن مثل الذين عليهن بالمعروف وللرجال عليهن درجة)(البقرة: 228)، وهي درجة القوامة والرئاسة البيتية الناشئة عن عهد الزوجية، وضرورة الاجتماع، وقد كلفها الرجل لأنه أقدر على القيام بها بسبب ما أودع الله فيه من قوة في البدن والعز والعمل.

إن هذه القوامة، ليست محاباة للرجل أو إلغاء لشخصية المرأة، وليست كذلك سبيلاً للاستبداد والسيطرة من قبل الرجل، إنها تعني المسؤولية، مسؤولية الرجل عن الأسرة من حيث الإنفاق والرعاية والحماية وحسن العشرة، وكان من أولويات حسن العشرة أن يتشاور الزوجان في كل ما يهم الأسرة، وأن يكون بينهما الاحترام المتبادل لكل الآراء مع مناقشتها في هدوء وسماحة نفس وسعة صدر.

وعلى المرأة في مقابل ما فرض الإسلام على الرجال من التزامات وواجبات أن تطيع زوجها فيما لا معصية فيه، وأن تنهض برسالتها المقدسة وهي الأمومة ورعاية البيت على أحسن وجه، ولهذا كان قرارها في البيت بمقتضى عقد الزواج حقاً للرجل عليها.

ويقتضي حق القوامة ومسؤولية الرجل عن الأسرة زجر المنحرفين، وتوجيه من تسول له نفسه إثماً ومنكراً إلى سبيل الرشاد والفلاح.

وفضلاً عن الحقوق والواجبات بين الزوجين، تعبر بعض آيات القرآن الكريم عن العلاقة الزوجية أروع تعبير، في مثل قوله تعالى: (هن لباس لكم وأنتم لباس لهن) (البقرة:187)، فهي علاقة الامتزاج الكامل والستر المشترك، ولن تكون كذلك إلا إذا عبرة أصدق تعبير عن المودة والرحمة والإحسان ليسود جو الأسرة الوئام والحبور، قال تعالى: (ومن ءايته أن خلق لكم من أنفسكم أزواجاً لتسكنوا إليها وجعل بينكم مودة ورحمة) (الروم: 21).

وكما نظم الإسلام العلاقة بين الزوجين، نظم هذه العلاقة بين الآباء والأبناء، فجعل على الآباء أن يحسنوا تربية أبنائهم، والعدل بينهم في المعاملة والعطاء حتى لا ينزغ الشيطان بينهم بالفساد والأحقاد .. كذلك فرض على الأبناء أن يحسنوا إلى آبائهم وبخاصة عند امتداد العمر بهؤلاء، لأنهم يصبحون في حاجة إلى مزيد من الرعاية والحماية، قال الله تعالى: (وقضى ربك ألا تعبدوا إلآ إياه وبالوالدين إحساناً إما يبلغن عندك الكبر أحدهمآ أو كلاهما فلا تقل لهما أفٍ ولا تنهرهم وقل لهما قولاً كريماً(23) واخفض لهما جناح الذُّل من الرحمة وقل رب ارحمهما كما ربياني صغيراً) (الإسراء:23 - 24).

ولا شك في أن الأمر بالإحسان إلى الوالدين، وفي توجيه الآباء نحو ما يجب عليهم قبل أبنائهم، وفي بيان طبيعة العلاقة الزوجية وأنها علاقة امتزاج كامل، وسكن مشترك، في أن هذا كله يدل على أن الأسرة المسلمة أسره متراحمة مترابطة، لا تعرف التفكك أو الشقاق، ما دامت معتصمة بذلك المنهج الذي يحمي الأسرة من غوائل الانحراف أو الصراع.

تلك أهم الملامح العامة للمنهج الإسلامي التي جعلت من الأسرة المسلمة أسرة متميزة بقيمها ومبادئها، أسرة تحكمها دائما خلال التعاطف والتراحم والإحسان، فإذا انحرفت عن ذلك المنهج عانت من التمزق والتفكك والعقوق، ولذا كانت ظاهرة التفكك الأسري المعاصرة تعبيراً عن الانحراف عن ذلك المنهج، بالإضافة إلى بعض العوامل المساعدة التي تضافرت فعملت على خلخلة كيان الأسرة المسلمة، وخططت منذ نحو قرن لغربتها وتغريبها وتوهين الروابط بين أفرادها.

وفيما يلي تفصيل لأهم الأسباب التي كانت من وراء هذا التفكك وآثاره.

ثانياً: أسباب التفكك الأسري:

أومأت في مستهل هذه الدراسة الموجزة إلى أن الأسرة المسلمة في العصر الحاضر تعاني من الضعف والتفكك، وأن الروابط التي ظلت تميز هذه الأسرة عبر تاريخها الطويل، وكذلك التقاليد الطيبة التي تضفي عليها هالة من التوقير والتقدير والعطف والحنان والمشاعر القلبية الصادقة، لم تعد كما كانت قوية وحية، ولها دورها وتأثيرها في حياة الأسرة.

وقد تتفاوت ظاهرة التفكك الأسري في المجتمعات المسلمة، من حيث حدتها ودرجة خطورتها، ولكن الذي لا مراء فيه أن هذه الظاهرة لا يكاد يخلو منها مجتمع مسلم في الوقت الحاضر.

وأما أسباب هذا التفكك فعديدة . . من أهمها ما يلي:

- عدم الالتزام بالضوابط الشرعية في الزواج:

لقد فرضت التقاليد والأعراف في بعض المجتمعات الإسلامية أنماطاً متنوعة في الزواج، تخالف بعض ما دعا إليه الإسلام حتى يثمر الزواج بين الرجل والمرأة ثمرته في السكن والمودة والرحمة، ويكون تعبيراً صادقاً عن الرغبة المشتركة في حياة زوجية سعيدة، من ذلك إجبار الفتى أو الفتاة على الاقتران بمن لا يأنس إليه ولا يرغب في العيش معه، وقد نهى الرسول صلى الله عليه وسلم عن مثل هذا الزواج، وبيّن أن من حق المرأة أن تعترض على زواجها إذا زوجها أبوها أو وليها دون رضاها، فقد روي أن بكراً جاءت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت: ((أن أبي زوجني من ابن أخيه ليرفع بي خسيسته . . فجعل الرسول صلى الله عليه وسلم الأمر إليها إن شاءت أقرت الزواج وإن شاءت أبطلته، فقالت: فإني قد أجزت ما فعل أبي، ولكني أردت أن تعلم النساء أن ليس للآباء من الأمر شيء))(1).

كذلك يدخل في باب عدم الالتزام بالضوابط الشرعية والخضوع للأعراف أن يتم الزواج دون الرؤية التي أمر بها الرسول صلى الله عليه وسلم قبل العقد، وتفاجأ المرأة أو الرجل بعد العقد أو الدخول أنه تزوج بمن لا يسره أن ينظر إليه، أو يجد الراحة النفسية حين لقائه والحديث معه.

ومن صور الزواج الذي لا تلتزم بالآداب والضوابط الشرعية، ألا يرغب الرجل في المرأة لذاتها، وإنما يسعى إليها لغرض زائل ومتعة فانية كالحسب والمال والجمال،وقد أوردت سابقاً عن الرسول صلى الله عليه وسلم في بعض ما روي عنه أن الاهتمام بأعراض الحياة الدنيا في الزواج مجلبة للشقاء والتعاسة.

إن مثل هذه الصورة وسواها مما يدور في فلكها وتحكمها الأعراف والتقاليد، أو الحرص على المتاع الزائل أكثر من الحرص على القيم الثابتة، لا تجعل من الزواج علاقة طاهرة مقدسة تبني الأسرة على مبادئ الدين والخلق والاختيار المطلق والرضا الكامل . . والأسرة التي لا تؤسس على هذه المبادئ لا تعرف الاستقرار والاستمرار، وتهب عليها غالباً رياح الشقاء والتمزق والتفرق.

- الأمية الدينية في فهم الحياة الزوجية:

إن عقد الزواج ينشئ بين الرجل والمرأة علاقة خاصة متميزة لا تتحقق بين الرجل وأقرب الناس إليه رحماً، كما لا يمكن أن تكون بين المرأة وأقرب الناس إليها أيضاً.

وقد اقتضى هذا العقد الذي يقوم على التأبيد أن تكون هناك حقوق وواجبات متبادلة بين الزوجين، وقوام كل هذه الحقوق والواجبات المادية والنفسية على السواء، والذي يتجاوز عن بعض الهنات ويتخذ المواقف العملية لكسب الود، والاستعلاء فوق مشاعر الكراهية والنفور أو الإعراض والنشوز.

ولكن عدم فهم الزوجين لطبيعة الحياة الزوجية وإدراكهما لما يجب عليهما، حفاظاً على هذه الحياة واستمرارها وعدم انتهائها إلا بوفاة أحد الزوجين أو كليهما، وأيضاً عدم فهم الزوجين لما يجب على كل منهما نحو الآخر من الحقوق والواجبات، وأن كلا منهما راع ومسؤول عن رعيته . . . إن عدم ذلك الفهم أو الأمية الدينية في فهم الحياة الزوجية يهدد الأسرة بالقلق الذي ينتهي بها إلى التفكك أو التفرق.

وتتجلى الأمية الدينية في موضوع الحياة الزوجية في صور متعددة، منها:

أ- إهمال الأم لرسالتها الأولى:

اقتضت حكمة الله في خلقه أن يقوم الاجتماع البشري على أساس من التقاء الزوجين، الذكر والأنثى، فلكل منهما خصائص ينفرد بها إلى جانب ما بينهما من الخصائص المشتركة، وتلك الخصائص يكمل بها أحدهما الآخر، وهو تكامل نفسي وبدني واجتماعي، وبدونه لا تقوم الحياة، وباستقلال أحد الزوجين بنفسه أوترك اختصاصه إلى الآخر يحدث الفساد وتتعطل الحياة (1).

ولخصائص الفطرة التي انفردت بها المرأة، كانت رسالتها الأولى في الحياة، والتي خلقت لها، هي أن تكون أماً وربة بيت، وهي لن تنهض بهذه الرسالة على أحسن وجه إلا إذا تفرغت لها، ولم يشغلها عنها أمر آخر.

والخطأ الفادح هو أن تهجر المرأة بيتها وتهمل رسالتها السامية، وتحرص على العمل خارج البيت(1)، معتقدة أن هذا العمل ضرورة لمشاركتها الإيجابية في الحياة، وذلك لأن عمل المرأة في البيت هو الأصل، وهو عمل له خطورته وأهميته، أما عملها خارج البيت فهو استثناء من هذا الأصل، والإسلام لا يمنعها منه ما دام لا يطغى على عملها في البيت أو يكون على حسابه.

إن الأمية الدينية كادت أن تلغي من عقل المرأة أهمية عملها في بيتها ورعايتها لزوجها وأولادها، وأصبح نزولها إلى ميادين الأعمال العامة وميادين الإنتاج ينطوي على كثير من الأضرار البالغة من الناحيتين الخلقية والاجتماعية، فهو يؤدي إلى إهمالها لشؤون بيتها وأولادها . . ويترتب على هذا الإهمال الاضطراب في حياة الأسرة، وتقويض لأهم مقوماتها ودعائمها، وإضعاف لروح الترابط العائلي(2).

ومما تجدر الإشارة إليه أن هناك تخطيطاً دولياً(3) يتغيا أن تتخلى المرأة عن رسالتها الأولى، بحجة حقها في مشاركة الرجل في معترك الحياة، وأن تخرج من بيتها إلى عمل لا يتفق مع فطرتها وطبيعتها، الأمر الذي نشأت عنه ظاهرة الحيرة والتمزق التي تواجه الأسرة المسلمة الآن.

وما زالت المؤتمرات الدولية وبعض الندوات التي تعقد في العالم الإسلامي، وقد تبنى القائمون عليها أهداف تلك المؤتمرات، تنشر مفاهيمها وتروج لأفكارها. والمرأة لأميتها الدينية، وعدم وعيها بأهمية وجودها في بيتها، تستقبل هذه الأفكار والمفاهيم دون فقه لأبعادها، أو معرفة بما تسعى إليه، وفي هذا خطر فادح على استقرار الأسرة، وسلامة كيانها . . فلهذه الأفكار الهدامة

تأثيرها في العديد من النساء، وبخاصة بعض المعلمات اللاتي عشن مناخاً، دون نقد أو تمحيص، من قضايا تحرير المرأة وتأكيد استقلالها وحقها في العمل حتى ولو لم يرغب زوجها(1) أو وليها.

على أن إهمال الأم لرسالتها الأولى ليس مقصوراً على حرصها على العمل خارج البيت، وإنما قد يكون هذا الإهمال بسبب بعض التقاليد الضارة، كالإسراف في العلاقات الاجتماعية مثل الزيارات التي تمتد فترة طويلة دون فائدة من ورائها، فهي لقاءات تضيع الوقت في ثرثرة فارغة وأحاديث تافهة.

ويترتب على هذه الزيارات أن تهم المرأة في رعاية أبنائها، وتجعل من بيتها مجلساً للزيارات، وتنسى أنه مقر للراحة والسعادة للزوج والأولاد. كما تدع مهمة الرعاية والعناية بالبيت والزوج والأبناء إلى الخدم . . وهؤلاء أصبح لهم في الأسرة الخليجية حضور مستمر، جعل منهم ركائز أساسية لهذه الأسر، وكانوا من ثم من عوامل ضعف العلاقات بين أفراد الأسرة.

فالخادمة هي التي تقوم بما يطلبه الأطفال من الأم يطلبه الأبناء من الأب، أو ما يطلبه الأب من الزوجة من رعاية واهتمام.

ولوظيفة الخدم المهمة للأسرة، كاد يختفي غالباً الأسلوب المباشر بين أفرادها، وهذا الأسلوب هو الذي يعزز الرابطة العائلية بين هؤلاء الأفراد، وإذا ظل للخدم ذلك الدور اهتزت العلاقة بين أفراد الأسرة، وأصابها الوهن، وتعرضت للقطيعة أو التنافر(1).

ب- تقصير الرجل في القيام بواجباته:

إن واجب الرجل نحو أسرته ليس مقصوراً على الإنفاق المادي . . وقد ذكرت من قبل أن القوامة التي منحها الله للرجل تعني المسؤولية بمفهومها الشامل، ولكي يقوم الرجل بهذه المسؤولية كما ينبغي أن تكون كان عليه أن يكون له حضور بين أفراد أسرته، وأن يشعر الجميع بقربه منهم، وأنه معهم يشاركهم فيما يهتمون به ويتعرف على ما يرغبون فيه، ويصحبهم أحياناً خارج البيت في نزهات أو زيارات، ولا تشغله أعماله، مهما تكن، عن الرعاية التي فرضت عليه لكل أفراد أسرته، وليكن قدوته في ذلك الأب والزوج الكريم النبي محمد بن عبدالله عليه أفضل الصلاة وأتم التسليم.

والرجل إذا قام بمسؤوليته كاملة حمى أسرته من أسباب التفرق والتقاطع، ونشأ، الأبناء نشأة سوية في ظل أب يغدق الحنان والعطف إلى جانب الشدة والقسوة إذا اقتضى الأمر ذلك.

ولكن إذا قصر الرجل في القيام بواجباته المادية والمعنوية، أو ظن أن مهمته لا تخرج عن توفير الحاجات الضرورية من طعام وشراب وما إليهما لأسرته، ثم يهمل بيته وشؤون أولاده لانشغاله بمجالسة أصدقائه وخروجه معهم في نزهات ورحلات متكررة، أو يسرف أو يبذر في الحفلات التي لا مبرر لها، أو يغيب عن أسرته شهراً أو عدة شهور بحجة عمله التجاري أو الدعوة إلى الله فإنه بذلك السلوك يعرض أسرته للضياع لأنها فقدت الراعي، ويسرت للذين يتلقفون الأبناء من أصدقاء السوء أن يزينوا لهم وسائل الفساد.

كما أن غياب الرجل كثيراً عن بيته يضاعف من خطورة الخدم، لأنهم يفتقدون الحارس الذي يأخذ على أيديهم أو يعاقبهم إذا انحرفوا.

إن عدم فهم الزوج لدرجة القوامة يجعله يقصر في واجباته نحو زوجته وأولاده، وقد يعتقد بمقتضى هذه القوامة أن له الحرية المطلقة في أن يفعل ما يشاء دون أن يراجعه أحد من أفراد أسرته، وهذا السلوك من الزوج يرتد على الأسرة بالاضطراب وفتور العلاقة الزوجية، وقد يصل الأمر إلى الشك الذي يدمر هذه العلاقة.

وقد يكون تقصير الرجل في القيام بواجباته وغيابه كثيراً عن بيته مندوحة للزوجة في أن تثأر لنفسها من تصرفات زوجها، فتخرج كثيراً من بيتها، وتختلط مع الجارات والقريبات في لقاءات قد تسهم في تدمير العلاقة الزوجية، وزيادة حدة المشكلات الأسرية.

إن مسؤولية الرجل في الأسرة كمسؤولية ربان السفينة، عليه أن يقودها نحو شاطئ الأمان والسلامة ويجنبها الأخطار والأضرار، فإذا أهمل في مسؤوليته كان الغرق هو المصير المحتوم للسفينة . . وكذلك الأسرة، إذا لم يكن الرجل يقضاً وعلى وعي بما يجب عليه نحو أسرته فإنها تغرق في دوامة الخلل، ويكون مصيرها التفكك والفرقة.

(جـ) كثرة الطلاق لأوهى الأسباب:

وهذه ظاهرة خطيرة لها آثارها المدمرة للأبناء والأخلاق واستقرار الحياة بوجه عام، وهي في الواقع تعكس عدم الوعي الديني بما أباحه الله من التفريق بين الزوجين، وبعد استنفاد كل وسائل الإصلاح، وذلك لأن الناس يسارعون إلى الطلاق لأوهى الأسباب، ولا يأخذون أنفسهم بما أمر الله به من المعاشرة بالمعروف وعدم الاستجابة لمشاعر الكراهية والنفور، وتحري الوقت الصحيح لإيقاع الطلاق.

إن الأمية الدينية في أحكام الطلاق من أسباب كثرة وقوعه وبالتالي كانت من أسباب تفكك الأسرة وتمزقها.

على أن ظاهرة كثرة الطلاق مع هذه تعد ثمرة طبيعية للزواج الذي لم يستوف شروطه المشروعة، وأيضاً للأمية الدينية في فهم العلاقة الزوجية، وعدم وجود أهل الإصلاح للتوفيق بين الزوجين عند خوف الشقاق

(د) الفارق الكبير في السن:

من المسلم به أن الأصل جواز النكاح وصحته مهما يكن الاختلاف في السن بين الزوجين، إذا تحققت شروط صحة العقد وانتفت الموانع.

ومع هذا، يخضع الفارق الكبير في السن إلى بعض القواعد الشرعية، في أنه لا ضرر ولا ضرار في الإسلام، وأن درء المفاسد مقدم على جلب المصالح. وقد بينت الدراسات الطبية والاجتماعية والنفسية أن الفارق الكبير في السن بين الزوجين يترتب عليه التباين الشديد في القدرة الجنسية.

ولا شك في أن الاهتمام بتربية الأولاد لن يكون كافياً إذا كان الزوج هرماً، فضلاً عن الفارق الكبير بين الزوجين سينعكس سلباً على معاملة الأبناء.

والفارق الكبير في السن يجعل بين الزوجين هوة عميقة نفسية واجتماعية وعقلية، مما يحول دون تفاهمهما وانسجامهما معاً في حياتهما الخاصة وفي تربية الأولاد، مما يؤثر على علاقتهما الزوجية، ويكون من عوامل الاضطراب والتفكك والحياة غير الطبيعية في الأسرة(1).

(هـ) البث الإعلامي:

ويشمل كل وسائل الاتصال المعاصرة من صحافة وإذاعة وخيالة وأقمار صناعية وفضائيات وشبكة الإنترنت . . . إلخ.

وأخطر هذه الوسائل الغزو الفضائي الذي يمثله ذلك الكم الهائل من القنوات الفضائية وشبكة الإنترنت، فهي وسيلة جديدة وسريعة لاختراق حدودنا وهويتنا وضمائرنا، إنها تسعى لاقتلاع القيم الإسلامية الأصيلة من جذورها، وإحلال القيم الغربية مكانها.

والقنوات الفضائية الغربية تملك من الإمكانات ووسائل الإبهار والجذب والمغريات ما يمكنها من الدخول إلى نفوس أكبر عدد من المشاهدين الذين يكونون عرضة لبث قيم وأفكار تشكل تهديداً كاسحاً للهوية والثقافة الإسلامية، فالأطفال والشباب أياً كانت أعمارهم يتعرضون عن طريق البث الفضائي الغربي لمؤثرات خطيرة تحدث هزة عنيفة في القيم والمفاهيم الإسلامية لديهم.

وتعد شبكة الإنترنت من أخطر الوسائل التي تفتق عنه الفكر الغربي لنشر ثقافته وعادته، وتقديم المعلومات التي كثيراً ما تفتقر إلى الصدق والموضوعية والأمانة العلمية، كما تنشر القيم والمفاهيم التي تؤثر على المسلم بصورة سلبية في ظل وجود منظمات إباحية تدعو إلى الانحلال والرذيلة.

ولأن القنوات الفضائية في الدول الإسلامية تجد نفسها في منافسة غير متكافئة مع القنوات الأجنبية، فإن هذه القنوات الأجنبية تبث سمومها دون أن نستطيع أن نغلق دونها النوافذ والأبواب، أو تقديم البديل الذي يحول دون تأثيرها.

وإذا عرفنا أن البث الإعلامي الغربي وبخاصة القنوات الفضائية وشبكة الإنترنت تهتم بالأسرة المسلمة وبخاصة الأم لأن في إفسادها إفساد لكل أفراد الأسرة، أدركنا أن هذه القنوات تعد خطراً مدمراً للأسرة المسلمة التي تعتبر من أواخر الحصون الإسلامية التي لما تسقط بعد سواء على المستوى الثقافي أو الاجتماعي أو القانوني.

لذلك لا يقدم البث الإعلامي الغربي إلا كل ما يؤدي إلى إغراق هذه الأسرة في الفلسفات والممارسات التي تردت فيها الأسرة في الحضارة والثقافة الغربية، حتى يتم إحكام السيطرة على هذا الحصن الأخير (1).

إن البث الإعلامي الغربي سلاح عصري مؤثر يقتحم البيت لتدمير القيم الإسلامية، وتمزيق الروابط الأسرية ودفع الجيل الصاعد إلى سبل الضياع والحياة التي لا تعرف طموحاً نحو معالي الأمور وإنما ترضى بسفاسفها.

(و) الظروف الاقتصادية:

ويراد بها ما يتعلق بالمستوى المادي للزوج، وبالنسبة لزوجته، كما يراد بها انخفاض دخل الأسرة، وذلك أن الفارق الاقتصادي بين الزوجين، كما يرى علماء الاجتماع، يوجد الصراعات داخل الأسرة، حيث سيرغب الطرف الأقوى في فرض سيطرته على الطرف الأقل من الناحية المادية.

إن المكانة الاقتصادية المتواضعة للزوج تجعل مكانته الاجتماعية والزوجية أقل في نظر زوجته، وقد روي عن الإمام أبي حنيفة في اعتبار الكفاءة المادية قوله: من كانت لها ولأبيها ثروة عظيمة، لا يكافؤها إلا القادر على المهر والنفقة، لأن الناس يتفاخرون بالغنى ويتعيرون بالفقر (1).

وقد استشارت فاطمة بنت قيس النبي صلى الله عليه وسلم في خطبة معاوية رضي الله عنه لها: فقال: ((أما معاوية فصعلوك لا مال له))(2).

إن كون الزوجة أغنى من الرجل قد يخل بممارسة الرجل لحق القوامة، وهذا قد يؤثر على بناء الأسرة واستقرارها، كما يؤثر على نظرة الأبناء لأبيهم وسلوكهم نحوه.

وإذا كان العامل الاقتصادي من أهم العوامل المؤثرة في بناء الأسرة أو في قدرتها على أداء وظائفها ومواجهة مشكلاتها، فإن قلة دخل الأسرة أو فقرها لا يتيح لها القدرة على إشباع الاحتياجات الأساسية لأفرادها، كما سيؤدي إلى انخفاض مستوى تعليم الأبناء، وإلى انخفاض مكانة الأسرة ومكانة أبنائها.

ولعل خطورة الفقر لا تكمن في تأثيراته السيئة على الأسرة وعلى قدرتها على إشباع احتياجاتها الأساسية والضرورية فحسب، ولكن تأثيره السيئ يمتد إلى شعور الأبناء بالحرمان وإحساسهم بالدونية، وفقدهم للثقة في أنفسهم، وبهذا يؤدي الفقر إلى العديد من المشكلات الاجتماعية والنفسية والأخلاقية للأسرة، وفي مقدمة هذه المشكلات التفكك وعدم الاستقرار.

ثالثاً: أثار التفكك الأسري:

ما دام التفكك الأسري حقيقة لا جدال فيها، وما دامت له أسبابه العديدة، وهذه الأسباب بعضها داخلي، وبعضها الآخر خارجي، وقد أوجزت الحديث عن أهمها آنفاً، فإن له آثاراً خطيرة على الأسرة والمجتمع:

- فالحياة الأسرية بين الزوجين يسودها القلق وعدم الاحترام المتبادل وكذلك عدم صيانة الأسرار الزوجية، لانهيار القيم الأخلاقية، وعدم إدراك الرجل والمرأة أن الحياة الزوجية شركة اجتماعية رأس مالها السكينة والود والألفة والرحمة والرعاية، وليست ميداناً للمبارزة والعناد أو السيطرة و التحكم.

- وقد يمثل التفكك بين الزوجين مظهراً سلبياً، يعبر عنه بامتناع كل منهما عن الحياة الزوجية الطبيعية، فهما متخاصمان لا يكلم أحدهما الآخر، أو أن الزوج يهجر فراش زوجته فلا يعاشرها بالمعروف، وإن كانا أمام الناس غير ذلك، وهذا الامتناع هو ما يعرف بالهجر أو الطلاق الصامت، أو فقدان لغة الحوار.

- وقد يتجاوز الأمر حدود السلبية ويتحول التفكك إلى عنف قد يصدر من الرجل ضد المرأة أو العكس. وليس العنف إلا ردة فعل لتصرفات الآخرين، فالرجل الذي يمارس العنف مع زوجته يثير لديها غريزة العنف . . وكذلك ممارسة العنف ضد الأبناء يثير لديهم غريزة العنف ضد الآباء مستقبلاً.

والعنف يبدأ بالكلمة النابية أو الاستهانة التي تحمل الآخر على التمرد ورد الإساءة بمثلها أو أشد منها، وقد يتطور الأمر إلى الضرب وإلحاق الأذى المادي الذي يبلغ أحياناً درجة الإقدام على ارتكاب جريمة القتل.

- ومن آثار التفكك الأسري المدمرة كثرة الطلاق دون سبب مشروع . . والطلاق يؤدي إلى التمزق العاطفي للأبناء بسبب الحيرة في الانحياز لأي طرف، الأب أم الأم، فضلاً عن فقدهم للشعور بالأمن نتيجة للاضطراب والتفرق الذي حل بالأسرة، ويؤثر هذا على تحصيلهم العلمي وتفوقهم الدراسي.

- والأطفال بعد الطلاق قد يستخدمون أحياناً كوسيلة للانتقام والإيذاء المتبادل بين الزوجين، فالأم تحرم الأب من رؤية أولاده، والأب يحاول أن يضم الأولاد إلى حضانته، ويعيش الأبناء تجربة نفسية قاسية تترك في وجدانهم انطباعاً سيئاً عن الجو الأسري والعلاقات الزوجية، وتدفع المرأة المطلقة ثمناً غالياً لطلاقها، فهي تُحرم من الإعالة والإشباع العاطفي، وتتعرض لقيود على تصرفاتها، وينظر إليها المجتمع نظرة فيها الكثير من التوجس، وهذا يجعلها تنظر إلى الحياة بمنظار قاتم، وقد تنجرف في تيار الانحلال إذا لم تجد زوجاً تعيش في كنفه.

- ولا يقتصر أثر التفكك الأسري على الأبناء على تخلفهم الدراسي وحسب، فالأبناء الذين ينشأون في أسرة مفككة لا تعرف بين أفرادها غير النفور والكراهية لا تكون نشأتهم طبيعية، وتترسب في أعماقهم مشاعر الكراهية نحو الحياة والأحياء، ويتمثل ذلك في الانحراف والتمرد على القيم والنظم والقوانين وإدمان الموبقات والمخدرات، فضلاً عن العزوف مستقبلاً عن الحياة الزوجية.

إن الأبناء في ظل هذا التفكك الأسري قد تمتد إليهم أيدي المجرمين، الذين يتخذون منهم وسيلة لنشر السموم، أو سرقة الآخرين، وتصبح الطفولة البريئة مباءً للانحراف، وتشهد محاكم الأحداث صوراً من الجرائم التي يرتكبها الأطفال الذين لم يعيشوا في أسرة مترابطة. كما أن هؤلاء الأطفال الذين فقدوا حياة الأسرة الآمنة المطمئنة تستهويهم غالباً حياة التمرد والإدمان، ويتحول هؤلاء في المستقبل إلى طاقة معطلة أو مدمرة، ويرتد هذا على المجتمع بخسارة فادحة تعوق نموه.

لقد أثبتت الدراسات أن ظواهر الإجرام والعنف وانحلال الأخلاق، وتوتر العلاقات بين الدول، وظهور القيادات التي كانت سبباً في الحروب المدمرة، وحدوث القلاقل والمجاعات المهلكة، مردها إلى أن الروابط النفسية في الأسر ضائعة، وأن أجيالاً تربت وترعرعت بعيداً عن مشاعر الحنان والمودة والرحمة فانتكست فطرتها، وانغمست في بؤر الفساد، واستحوذ عليها حب الانتقام وإراقة الدماء والاستهانة بكرامة الإنسان.

إن كل ما ينشأ في أسرة لا تعرف غير العواطف النبيلة والمشاعر الطيبة والتوجيه الحكيم والحنان الفطري، تكون نشأته سوية تكسبه قوة في الجسم والعقل، وتجعل منه في المستقبل طاقة

مبدعة. ولهذا كان الأبناء الذين لا ينشأون في أسر، ولا يذوقون حنان الأبوين، ولا يتمتعون بما يتمتع به سواهم ممن شبوا في رعاية الوالدين، مهما توفر لهم دور الرعاية الاجتماعية وملاجئ اللقطاء أسباب الصحة الجسمية، يشكلون خطراً على المجتمعات.

ومن هنا يبدو واضحاً مدى خطورة تفكك الأسرة على الأبناء، إذ لا تقتصر آثاره على تخلفهم الدراسي والخلقي وعدم الإسهام في نهضة المجتمع وقوته، وإنما تمتد لتؤكد مشكلة خطيرة تتطلب الوقوف عندها، وهي ما يسمى بـ ((صراع الأجيال))، التي ساعد على تفاقمها ـ بالإضافة إلى التفكك الأسري ـ اتساع الهوة بين الآباء والأبناء في ظل التطور الحضاري المادي المذهل . . كما أن لوسائل الاتصال المعاصرة دورها في هذه المشكلة، وكذلك القنوات الفضائية وشبكة الإنترنت، لما تقدمه من انفتاح كبير على عالم الغرب بسيئاته وحسناته.

وهذه المشكلة تعاني منها معظم الأسر في جميع المجتمعات البشرية، على تفاوت في درجتها وخطورتها بين مجتمع وآخر.

وإذا كان لكل زمان أعرافه ومفاهيمه، وإذا كان الأبناء قد خلقوا لعصر غير عصر الآباء، فإن هذا لا يعني التنكر الكامل للثوابت والقيم التي لا تعرف عصراً دون عصر ولا جيلاً دون جيل، ولكن مشكلة الصراع بين الأجيال ـ كما يطلق عليها ـ تمثل عدواناً على القيم الثابتة والعواطف الفطرية، كما تمثل تنكراً لفضل الآباء، واتهاماً لهم بالتخلف الحضاري والفكري، وأنهم يهتمون بعواطف وتقاليد اجتماعية لم يعد لها مكان في عصر المادة والاستقلال الشخصي.

وإذا كان للتفكك تلك الآثار على الزوجين والأبناء، فإن آثاره على المجتمع أخطر، فالأسرة قاعدة الحياة البشرية وقوام المجتمع، فإذا تعرضت للاضطراب والتصدع والصراع، ولم تقم برسالتها في التربية والتوجيه، فإنها بدلاً من أن تكون قوة دفع في المجتمع للخير والإصلاح، تتحول إلى قوة جذب للوراء، ولا يكون لها عطاء نافع، فيخسر المجتمع بذلك خسارة فادحة، خسارة أجيال تدمر ولا تعمر، أجيال تعوق مسيرة التنمية والنهضة.

الخلاصة:

إن قوة المجتمع ونهضته من قوة الأسرة ومتانة العلاقة بين أفرادها . . فإذا ساد التفكك الأسري، فإن المجتمع يفقد أهم رافد من روافد قوته واستقراره، ويعاني من الضعف والاضطراب، لأن التفكك الأسري يعطل الطاقات البشرية عن الإنتاج، ويدفعها إلى مجالات التخريب والتدمير ونشر الجريمة، وإشاعة الخوف بين الناس، وجعل العلاقات الاجتماعية بينهم أوهى من خيط العنكبوت، وكل هذا يعرقل مسيرة التطور والتنمية في المجتمع، ويقضي بالتخلف وفقد القوة الدافعة نحو التجديد والبناء.

من هنا، كانت حماية الأسرة من التفكك حماية للمجتمع من مشكلات شتى، تمتص الطاقات، وتشغل عن العطاء والتعمير، وتكون عامل هدم وتدمير.

التفكك الأسري الأسباب والحلول المقترحة

د. صالح بن إبراهيم الصنيع

تعيش الأمة الإسلامية في وقتنا الحاضر مرحلة عصيبة وحرجة من تاريخها المديد، حيث تواجه عدداً كبيراً من المشكلات ـ على المستويين الفردي والجماعي ـ تحتاج إلى تضافر جهود أبنائها لتجاوزها، وتقديم الحلول المقترحة لها، من خلال مناظير قامت في غالبها على تصور إسلامي صحيح للمشكلة، ومعالجة سليمة مأخوذة من نصوص الكتاب والسنة وما فتح الله عليهم من شحذ للعقول التي درست الواقع وفهمت ملابساته وتحدياته المتجددة.

واليوم نجد أن من أهم المشكلات التي تواجه المجتمع المسلم المعاصر مشكلة ((التفكك الأسري))، الذي نتج عنه قائمة طويلة من المشكلات في المجتمع، من مثل: سلوكيات سوء التوافق المدرسي لدى الطلبة والطالبات، وتزايد انحراف المراهقين والمراهقات، ومشكلة تعاطي الخمور والمخدرات، وشيوع سلوك السرقة لدى صغار السن، وتكاثر الأمراض النفسية الناتجة عن تهدم الأسرة في الآباء والأمهات والأبناء والبنات، وغير ذلك كثير من المشكلات التي يصعب حصرها.

وفي الصفحات التالية سوف نحاول تناول هذه المشكلة من حيث أهم أسبابها، وآثارها السيئة، وأخيراً نطرح بعض الحلول المقترحة، التي نقدمها في جانبين: وقائي وعلاجي، والتي قد تساعد على الحد من هذه المشكلة، وتخفف من آثارها السيئة على المجتمع وأفراده، بمختلف طبقاتهم.

وقبل الدخول في جوانب الموضوع نعرض تعريفاً للتفكك الأسري.

ففي اللغة، فك الشيء فكاً: فصل أجزاءه. ومن هنا يمكننا أن نعرف التفكك الأسري: أنه فشل واحد أو أكثر من أعضاء الأسرة في القيام بواجباته نحوها، مما يؤدي إلى ضعف العلاقات وحدوث التوترات بين أفرادها، وهذا يفضي إلى انفرط عقدها وانحلالها.

أولاً: من أهم أسباب التفكك الأسري:

من الصعوبة بمكان حصر الأسباب المؤدية لمشكلة التفكك الأسري، أولاً: لكثرتها وثانياً: لتداخل أكثر من سبب في نشأتها في كثير من الأحيان. ولكن لا بأس من ذكر أهم الأسباب، من وجهة نظر الباحث:

1. - الأب الحاضر الغائب:

وهذا السبب يتمثل في رب الأسرة الذي يقضى معظم وقته خارج المنزل . . وله صور متعددة من أهمها: رجل الأعمال الغارق في عمله، بحيث يصرف معظم الوقت في متابعة تجارته ليلاً ونهاراً، في لقاءات واجتماعات وسفريات وحفلات عامة وخاصة، وبهذا لا يجد وقتاً لأسرته، فتبدأ الزوجة بالتذمر والاستياء من هذا الغياب، وتشعر بأن الزوج الذي كانت تحلم بمشاركته لها أحداث الحياة اليومية يتبخر يوماً بعد يوم، خصوصاً إذا كانت الزوجة ليس لديها عمل خارج

المنزل، وقد توفر لها خدم يقومون بكل مهام ربة البيت من تنظيف وطبخ ورعاية لكل صغيرة وكبيرة داخل المنزل وما في محيطه من حديقة وغيرها.

ولذا سرعان ما تبدأ المشكلات في الظهور في هذا المنزل، فتبدأ بنقل معاناتها لأهلها وصديقاتها، وهؤلاء في الغالب يوفرون موقفاً داعماً للزوجة، ويؤكدون على حقوقها التي يجب ألا تتنازل عنها حفاظاً على شخصيتها ومكانتها في الأسرة، فينشب الخلاف والنزاع الذي يحل محل المودة والرحمة التي ربطت الزوج بزوجته في مفهوم الإسلام، وينتقل الأثر السيِّئ إلى الأولاد الذين يدفعهم هذا الخلاف إلى ترك المنزل ومشكلاته، ويندفعون إلى الشارع وما فيه من مخاطر وشرور، فيقعون صيداً سهلاً لأهل السوء الذين يأخذونهم إلى طريق الانحراف بشتى طرقه ومسالكه.

والصورة الأخرى هي للزوج الذي ينشغل عن أسرته بأصدقائه وجلساته معهم، فهو ما أن يعود من عمله حتى يتناول وجبة الغداء ثم يرتاح قليلاً، ويمضي المساء كاملاً مع الأصدقاء، ويحرم الزوجة والأولاد من الجلوس معه أو الخروج معه خارج المنزل، ويوكل هذه المهمة إلى السائق ـ إن كان عنده سائق ـ أو يدفع الزوجة لاستخدام سيارة الأجرة لقضاء احتياجات المنزل والأسرة، ويكون نتاج هذا السلوك حدوث الشقاق والخلافات بينهما، مما قد يؤدي إلى الطلاق وتفكك الأسرة وانفراط عقدها. وبهذا يحرم الأولاد من القدوة الصالحة في شخصية الأب الذي كان من الواجب أن يقدمها لأولاده من خلال سلوكه الإيجابي وقيامه بأدواره على أحسن حال، ومن هنا يبحث الأولاد عن القدوة لهم دون تمحيص، فيكون القدوة أحياناً ممن ليسوا أهلاً للقدوة، كالممثلين والممثلات والفنانين والفنانات واللاعبين واللاعبات في غالبهم.

وهذه السلوكيات نتاج طبيعي لبعد المسلمين عن تطبيق تعاليم الإسلام بشكل صحيح، ولقد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ينشئ الفهم الصحيح لحقوق العلاقة الزوجية ومراعاة حق الزوجة، حيث قال صلى الله عليه وسلم: ((خيركم خيركم لأهله، وأنا خيركم لأهلي))(1) وفي الصحيحين أنه صلى الله عليه وسلم قال: ((أكمل المؤمنين إيماناً أحسنهم خلقاً وألطفهم بأهله))(2). وهكذا كان تطبيق الصحابة لهذا الفهم.

ومن النماذج المشهورة المؤكدة على ذلك قصة سلمان الفارسي رضي الله عنه مع صاحبه أبي الدرداء رضي الله عنه حيث جاء إلى بيته فوجد زوجته أم الدرداء بثياب غير حسنة، فسألها عن السبب فقالت: إن أبا الدرداء ليس له حاجة إلينا ـ أي أنه يقضي الليل في العبادة فلا يجد وقتاً لزوجته ـ فلما جاء أبو الدرداء ووجد سلمان فرح به، فلما تناولا العشاء وتسامرا ثم ذهب كل واحد لفراشه، نهض أبو الدرداء يريد أن يصلي فأمره سلمان أن يأوي إلى أهله فيرتاح عندهم، فلما مضى نصف الليل أيقظ سلمان أبا الدرداء فصليا ما شاء الله لهما، ثم ارتاحا حتى الصباح. وقال سلمان لأبي الدرداء: إن لربك عليك حقاً، ولنفسك عليك حقاً، ولأهلك عليك حقاً فأعط كل ذي حقه حقه، قال: صدقت (1).

2. - الأم الحاضرة الغائبة:

وما سبق عن ذكر الزوج يمكن أن نجد ما يقابله عند الزوجة المنصرفة عن مسؤولياتها الأسرية بشواغل مختلفة، نأخذ منها الأم المنشغلة بعملها عن أسرتها، فلا يجد الزوج من زوجته العناية بشؤونه واحتياجاته، فهو إن عاد من عمله لا يجد من يستقبله سوى الخادمة التي أعدت الطعام وهيأت المكان، بينما الزوجة تعود في نفس ميعاده، أو بعد وقت عودته، مُجْهدة متعبة تبحث عن الراحة، ولا وقت عندها للسؤال عن الزوج أو الأولاد وما يحتاجونه، فتنشأ الخلافات ويبدأ التصدع داخل هذه الأسرة.

كما أن هناك صورة أخرى للأم المنشغلة عن مسؤولياتها الأسرية بكثرة لقاءات الصديقات، والخروج المستمر إلى الأسواق لحاجة ولغير حاجة، مما يحرم الزوج والأولاد من متابعة هذه الأم وعدم قيامها بواجباتها الزوجية بالشكل المطلوب منها، والنتيجة مشابهة لما ذكر سابقاً، حيث تتكاثر الخلافات وتسوء العلاقات وينتج التفكك الأسري.

3. - صراع الأدوار:

ويقصد بصراع الأدوار التنافس بين الزوج والزوجة لأخذ كل منهما مكان الآخر، وإن كان من الزوجة أظهر وأوضح خصوصاً لدى كثير من الملتحقات بأعمال خارج المنزل، حيث تسعى إلى أن تكون هي ربان سفينة الأسرة، وهذا خلاف الفطرة التي قررها الله سبحانه وتعالى في القرآن الكريم: (الرجال قوامون على النسآء بما فضل الله بعضهم على بعض وبما أنفقوا من أموالهم) (النساء:34). ويترتب على هذا حصول النزاعات المتكررة على كل صغيرة وكبيرة في أمور الحياة الزوجية، مما يمهد الطريق لحصول التفكك الأسري في هذه الأسرة.

وتؤكد الدراسات النفسية الأثر السلبي لصراع الأدوار على استقرار الأسرة وقيامها بواجباتها نحو أفرادها بشكل صحيح وسليم.

4. - ثورة الاتصالات الحديثة:

تعتبر وسائل الاتصال الحديثة سبباً من أسباب التفكك الأسري في المجتمعات المعاصرة، على الرغم مما يمكن أن يكون لها من إيجابيات، أهمها: تسهيل كثير من أمور الحياة وقضاء بعض أوقات الفراغ، إلا أن سلبياتها كثيرة كذلك، حيث أفرط الأفراد في التعامل معها، فبدلاً من أن يُقضى معها جزء من وقت الفراغ، أخذت كثيراً من أوقات الأفراد، مما أخل بواجباتهم الأخرى نحو أسرهم فالتلفاز يأخذ من كثير من الأفراد كل الفترة المسائية بل ويمتد مع بعضهم إلى الصباح، مما يعيق قيامهم بمسؤولياتهم الأسرية . . يضاف إلى ذلك المحتوى الهزيل بل والضار الذي يقم في البرامج خصوصاً الفضائية منها، حيث أصبحت مرتعاً لكل من هب ودب دون رقيب أو رادع أو خلق أو نظام، فأصبحت الإثارة هي الهدف والغاية لجلب أكبر عدد ممكن من المشاهدين . . والضحية هي الأسرة التي تنشب بينها الخلافات نتيجة التعلق بما يعرض، أو عدم القيام بالواجبات المطلوب من الفرد القيام بها.

والإنترنت أو شبكة المعلومات العالمية أحدث وسائل الاتصال التي دخلت على الأسرة في الفترة الأخيرة، وهي وإن كان لها إيجابيات عديدة، إلا أن سلبياتها طغت على إيجابياتها من خلال عدم حسن تعامل أفراد الأسرة مع هذه الخدمة، خصوصاً كثير من الأزواج والأبناء، حيث ظهر ما عرف بإدمان الإنترنت، حيث يقضي الكثير منهم جل وقته بعد العمل أو المدرسة أمام جهاز الحاسب مبحراً في عوالم هذه الشبكة. وفي السنوات الخمس الأخيرة قام عدد من الباحثين الأمريكيين [Eggar,1999] (kraut,1998; Brenner,1997; Young 1996,1999 بدراسات على مستخدمي الإنترنت كان من أبرز نتائجها تناقص التواصل الأسري بين أفراد الأسرة، تضاؤل شعور الفرد بالمساندة الاجتماعية من جانب المقربين له، وتناقص المؤشرات الدالة على التوافق النفسي والصحة النفسية؛ وهذا نتائج يتوقع أن ينتج عنها خلافات وتفكك داخل الأسر التي تعاني من إسراف بعض أفرادها في استخدام شبكة الإنترنت.

5. - الخدم:

وهم فئة عاملة طرأت على المجتمعات العربية خصوصاً الخليجية منها بعد توفر الثروة البترولية وزيادة دخل الأسرة، مما أدى إلى استقدام أعداد كبيرة مما يسمى بالعمالة الناعمة (العاملين والعاملات في المنازل) تولت أدوار عديدة كان الأم والأب يقومان بها في السابق، مثل الطبخ والنظافة وتربية الأولاد بكل جوانبها، سواء الذهاب بهم للمدارس أو متابعة تحصيلهم الدراسي أو العناية بما يحتاجونه من رعاية وعطف وسهر على صحتهم، وهذا ينتج علاقة نفسية حميمة بين الأطفال ومن يقدم لهم هذه الخدمات، ولعل أوضح شاهد على ذلك ما يرى في المطارات عند سفر الخادمات من تعلق الأطفال بملابسهن عند المغادرة وبكائهم المر لفراق هؤلاء الخادمات . . وقد دلت دراسات عديدة أجريت في المجتمع الخليجي على تزايد أعداد الخادمات، وأن من صفاتهن اختلاف الديانة (نصارى بوذيون، هندوسيون) وفي المرتبة الرابعة جاءت الديانة الإسلامية، وكذلك انخفاض مستوى التعليم، بل وكثير منهن أميات ولا يتحدثن باللغة العربية، وأخيراً معظم الخادمات صغيرات السن (في العشرينيات).

وكان نتاج ذلك كثرة الخلافات بين الأزواج حول عمل الخدم، ثم المشكلات بين الخدم وأحد الزوجين التي تصل لحد ارتكاب عدد من الجرائم المختلفة من سرقة واعتداء، بل وصل الأمر لحد القتل من قبل كلا الطرفين؛ والمحصلة هي التفكك الأسري.

6. - الوضع الاقتصادي للأسرة:

كثيراً ما يكون للوضع الاقتصادي للأسرة دور كبير في تصدعها في كلا الطرفين، الغنى والفقر، وإن كان الثاني هو الأكثر . . ففي حالة الغنى نجد بعض الأغنياء ينشغلون بالمال عن أسرهم، بل إن بعضهم يستعمل المال في قضاء شهواته المحرمة ويترك ما أحل الله له فيكون سبباً في وقوع أهله في الحرام والعياذ بالله. وفي حالة الفقر الذي لا يستطيع معه الأب توفير احتياجات أسرته مع كبرها وقلة تعليمه وإيمانه، فيعجز عن الاستجابة لمتطلباتها فيقع في الحرام للحصول على المال، أو يدفع بعض أفراد أسرته لمسالك السوء للحصول على مزيد من المال، فيكون النتاج تفكك تلك الأسرة . . ومن يقوم بزيارة لدور الأحداث سيجد هذه الصورة مكررة لعديد من أولياء أمور أولئك الأحداث داخل تلك الدور.

7. - ضعف الإيمان:

وهذا العامل كان يفترض أن يأتي في مقدمة العوامل جميعاً لأهميته وعدم تنبه كثير من الباحثين الاجتماعيين والنفسيين له. فإذا كان الإيمان ضعيفاً لدى الزوجين أو أحدهما فالنتاج الوقوع السهل المتكرر في الخطايا والآثام التي تسبب مشكلات لا حصر لها داخل الأسرة، ويفقد ضعيف الإيمان حاجزاً وقائياً لا مثيل له في مواجهته لمشكلات الحياة المعاصرة، حيث يقوم الإيمان القوي المبني على التوحيد الخالص لله عز وجل وملازمة الطاعات، على هدي رسول الله صلى الله عليه وسلم، بحفظ العبد، حفظاً له من عند الله، وتسديد خطاه نحو الخير والصواب في أمور دنياه وآخرته، حيث قال الله تعالى: {إن الذين قالوا ربنا الله ثم استقموا تتنزل عليهم الملائكة ألا تخافوا ولا تحزنوا وأبشروا بالجنة التي كنتم توعدون نحن أولياؤكم في الحيوة الدنيا وفي الآخرة ولكم فيها ما تشتهى أنفسكم ولكم فيها ما تدعون نزلاً من غفور رحيم ومن أحسن قولاً ممن دعآ إلى الله وعمل صالحاً وقال إنني من المسلمين } (فصلت: 29- 33).

ثانياً: من الآثار السيئة للتفكك الأسري:

للتفكك الأسري آثار يصعب حصرها، ولكننا سنحاول عرض أهمها، فمن ذلك:

1- آثار التفكك على الأفراد:

أول ضحايا التفكك الأسري هم أفراد تلك الأسرة المتفككة، فالزوج والزوجة يواجهان مشكلات كثيرة تترتب على تفكك أسرتهما، فيصابان بالإحباط وخيبة الأمل وهبوط في عوامل التوافق والصحة النفسية، وقد ينتج عن ذلك الإصابة بأحد الأمراض النفسية، كالقلق المرضي أو الاكتئاب أو الهستريا أو الوساوس أو المخاوف المرضية. وقد ينتج عن ذلك عدم القدرة على تكوين أسرة مرة أخرى، فينعزل الزوج أو الزوجة عن الحياة الاجتماعية، ويعيش حياة منطوية على الذات، سلبية التعامل،، لا تشارك الآخرين نشاطات الحياة المختلفة. وهذه ولا شك نتائج تعطل أعضاء من أفراد المجتمع كان يتوقع منهم القيام بأدوار إيجابية في نهضة المجتمع ورعاية صغاره بصورة إيجابية بناءة.

والآثار الأكثر خطورة هي تلك المترتبة على أولاد الأسرة المتفككة، خصوصاً إن كانوا صغار السن . . فأول المشكلات التي تواجههم فقدان المأوى الذي كان يجمع شمل الأسرة، وهنا سوف يحدث التشتت حيث يعيش الأولاد أو بعضهم مع أحد الوالدين والبعض الآخر مع الوالد الآخر، وغالباً ما يتزوج الأب بزوجة أخرى، والأم بزوج آخر، والنتيجة في الغالب مشكلات مع زوجة الأب وأولادها وزوج الأم وأولاده، مما قد يدفع أولاد الأسرة المتفككة إلى ذلك المنزل إلى أماكن أخرى قد لا تكون مناسبة للعيش في حياة مستقرة، كما يحدث في مساكن العزاب من الشباب . . وإذا كانت بنتاً فإنه ليس لها مجال لمغادرة المنزل، فقد يقع عليه حيف في المعاملة ولا تستطيع رفعه، فتصاب ببعض الأمراض النفسية نتيجة سوء المعاملة التي تتعرض لها في حياتها اليومية، وفي بعض الحالات تكون مثل تلك الفتاة عرضة للانحراف في مسالك السوء بحثاً عن مخرج من المشكلة التي تعيشها، فتكون مثل من استجار من الرمضاء بالنار

2- آثار التفكك على علاقات الزوجين بالآخرين:

ينتج عن التفكك الأسري اضطرابات وتحلل في علاقات الزوجين بالآخرين، خصوصاً الأقارب، فإن كانت هناك علاقة قرابة بين أسرتي الزوجين فإنه غالباً وللأسف تتأثر سلبياً بما يحدث للزوجين فتحدث القطيعة بين الأسرتين، بل ويصبح هناك نوع من الشحناء والعداوة بين أفراد تلك الأسرتين، بحيث لا يطيق فرد رؤية فرد آخر من الأسرة الأخرى في أي مناسبة أو لقاء عام، وهذا سلوك خطر يفت في عضد الأمة المسلمة التي حث رسول الله صلى الله عليه وسلم أفرادها على التعاضد والمحبة والتراحم فقال: ((المؤمن للمؤمن كالبنيان يشد بعضه بعضاً)) (1)

وقوله صلى الله عليه وسلم : ((كل المسلم على المسلم حرام، دمه وماله وعرضه))(1)
وقوله صلى الله عليه وسلم: ((لا تدخلون الجنة حتى تؤمنوا، ولا تؤمنوا حتى تحابوا))(2).

كما أن الأمر ينتقل لأسرة أخرى مستقرة، فإذا كانت هناك عائلتان بينهما علاقة زواج بين عدد من أفرادهما الذكور والإناث، فإنه عند حدوث تفكك لأسرة واحدة، فقد يلجأ بعض الآباء أو الأمهات إلى نقل أثر هذا التفكك إلى أسرة أخرى، من باب الانتقام أو للضغط على العائلة

الأخرى بجميع أفرادها، وتحميلهم مشكلات فرد واحد منهم، وقد تكون النتيجة تفكك أسرة ثانية أو أكثر، فيزداد الطين بلة.

وقد سجل لنا القرآن الكريم حادثة فيها الكثير من العبر والدروس، وهي حادثة الإفك على أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها، ويهمنا هنا من القصة موقف أبي بكر الصديق رضي الله عنه عندما أراد أن يقطع المساعدة المالية عن قريبه الذي شارك في إشاعة حادثة الإفك، فعندما سمع الله تعالى يقول: (ألا تحبون أن يغفر الله لكم) (النور: 22)، قال بلى، فتراجع رضي الله عنه وأعاد المساعدة، قال عزوجل: (ولا يأتل أولوا الفضل منكم والسعة أن يؤتوا أولى القربى والمساكين والمهاجرين في سبيل الله وليعفوا وليصفحوا ألا تحبون أن يغفر الله لكم والله غفور رحيم) (النور 22).

وهذا تنبيه من الله تعالى إلى وجوب حرص المسلمين على الترابط والتحاب والبعد عما يجلب البغضاء والقطيعة بينهم

3- آثار التفكك على نشر الانحراف:

يؤدي التفكك الأسري في بعض الأحيان إلى تهيئة الظروف لانحراف أفراد الأسرة، خصوصاً الأولاد من البنين والبنات، فعندما تتفكك الأسرة ويتشتت شملها، ينتج عن ذلك شعور لدى أفرادها بعدم الأمان الاجتماعي، وضعف القدرة لدى الفرد على مواجهة المشكلات، وتحوله للبحث عن أيسر الطرق وأسرعها لتحقيق المراد، دون النظر لشرعية الوسيلة المستخدمة في الوصول للهدف، فيصبح المذهب الميكافيلي هو الموجه لسلوك الفرد. وفي هذا تغييب للضمير والالتزام بالمعايير والنظم الاجتماعية السائدة التي توجه سلوك الأفراد نحو الطرق المقبولة لتحقيق الأهداف بصورة مشروعة. والشاهد على ذلك هم الأحداث من الذكور والإناث في ((دور الملاحظة))، الذين ينحرفون ويقعون في سلوك إجرامي نتيجة لتفكك أسرهم.

والباحث من خلال إشرافه على الطلاب المتدربين في ((دار الملاحظة)) بمدينة الرياض على مدى يزيد على عشر سنين، وجد أن كثيراً من الأحداث يأتون من أسر متفككة، من خلال دراسات الحالة التي تجرى لهم في الدار

4- آثار التفكك على قيم المجتمع وثقافته:

يسبب التفكك الأسري اختلالاً في كثير من القيم التي يسعى المجتمع لترسيخها في أذهان وسلوكيات أفراده، مثل الترابط والتراحم والتعاون والمسامحة ومساعدة المحتاج والوقوف معه في حالات الشدة، وغيرها من القيم الإيجابية المهمة في تماسك المجتمع واستمراره.

ويولد التفكك إحباطاً نفسياً قوي التأثير في كل فرد من أفراد الأسرة المتفككة، قد يجعل بعضهم يوجه اللوم إلى المجتمع الذي لم يساعد على تهيئة الظروف التي تقي من التفكك الأسري، فيحول اللوم لتلك القيم التي يدافع عنها المجتمع، ويسعى الفرد للخروج عليها وعدم الالتزام بها كنوع من السلوك المعبر عن عدم الرضى غير المعلن. كما قد يظهر الفرد نوعاً من السلوك الثقافي المنافي لما هو متعارف عليه في مجتمعه كرد فعل لعدم الرضى عن المجتمع وثقافته، فقد نجده يمجد الثقافة الوافدة على حساب ثقافة مجتمعه، وقد يصل به الأمر إلى عرض وتمجيد ثقافة عدوه ((الإسرائيلي))، كما هو ملحوظ عند عدد من مثقفي عالمنا الإسلامي

وهنا يكون النتاج سيئاً بنشر ثقافة دخيلة على المجتمع، وتغييب ثقافة المجتمع الحقيقية المرتبطة بدينه الإسلامي العظيم، الذي جاء لسعادة الإنسان في الدنيا والآخرة، ولإخراج الناس من عبادة العباد إلى عبادة رب العباد، ومن ضيق الدنيا إلى سعة الآخر كما قال الصحابي الجليل ربعي بن عامر رضي الله عنه.

5- آثار التفكك على التنمية:

يجمع المهتمون بأمور تنمية المجتمعات على أن للتفكك الأسري أثراً معيقاً في سبيل تحقيق أهداف التنمية، لأن التنمية تعتمد على وجود أسرة قائمة بوظائفها بشكل سليم تحقق الغرض من وجودها، وتنتج أفراداً إيجابيين قادرين على تحمل المسؤولية الملقاة عليهم بالمساهمة في رقي المجتمع وتطوره في كافة المجالات، ولكن إذا حدث تفكك للأسرة تشتت أفرادها، وانشغل كل منهم بمشكلاته الشخصية عن مسؤولياته الاجتماعية، وبدلاً من أن يكون رافداً منتجاً في المجتمع يصبح فرداً محبطاً يحتاج إلى جهود تبذل لمساعدته لتجاوز تلك المشكلات التي تواجهه، وكان بالإمكان صرف تلك الجهود في نواحي أخرى هي بحاجة لتلك الجهود. وكما قال أحد الباحثين في موضوع التنمية: تظل إنتاجية المجتمع المحور الأول والمحصلة النهائية لما يعايشه المجتمع ويعيش فيه من مظاهر وسمات، وما يربط أفراده من روابط وصلات.

ثالثاً: وسائل للوقاية والعلاج:

لمحاولة طرح حلول لمشكلة التفكك الأسري، قد يكون من المناسب طرح الحلول في جانبين: جانب وقائي وجانب علاجي

أ - الوقاية:

قيل قديماً: درهم وقاية خير من قنطار علاج، وقد تبني هذا المثل بشكل واسع في كثير من البرامج الاجتماعية والصحية والاقتصادية والتربوية المعاصرة . . وفي مشكلة التفكك الأسري، لا شك أن العناية بما يقي من الوقوع في هذه المشكلة يجب أن يعطى الأهمية التي يستحقها من قبل الجميع. ولعلنا نعرض بعضاً من طرق الوقاية فيما يلي:

- تقوية إيمان الفرد:

من أهم الأمور التي تقي الأفراد من الوقوع في مختلف المشكلات، بناء إيمان قوي في نفوس الناشئة من الصغر، ونقصد بذلك التربية الإيمانية التي عرفها أحد الباحثين بأنها: ربط الولد منذ تعقله بأصول الإيمان، وتعويده منذ تفهمه أركان الإسلام، وتعليمه من حيث تمييزه مبادئ الشريعة الغراء. وقد قال الشاعر:

وينشأ ناشئ الفتيان منا على ما كان عوده أبوه

ما دان الفتى بحجى ولكن يعوده التدين أقربوه

فإذا نشأ الفتى على إيمان قوي صحيح صادق، نتج عن ذلك شخصية سوية مستقيمة قادرة على مواجهة كافة المشكلات بروح المؤمن القوي، المتكل على الله، المتسلح بسلاح المعرفة الشرعية الصحيحة والمستفيدة من كل ما هو جديد مفيد لا يتعارض مع تعاليم دينه، فهيهات أن تفت تلك المشكلات عضد هذه الشخصية أو توهن قواها، بل سرعان ما تنجلي عن طريقه منذ بدايتها وفي مهدها.

وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ((الإيمان بضع وسبعون ـ أو بضع وستون ـ شعبة فأفضلها قول: لا إله إلا الله، وأدناها إماطة الأذى عن الطريق، والحياء شعبة من الإيمان))(1). وهذا الحديث اشتمل على الأركان الثلاثة للسلوك: الركن الداخلي والركن الخارجي والركن الخلقي . . فالركن الداخلي هو الإيمان والذي أساسه الإيمان الصادق بالله بكل الدلالات التي تحويها كلمة الشهادة.. ثم الركن الخارجي وهو السلوك، وضرب له مثلاً بإماطة الأذى عن الطريق الذي يعكس تطبيقاً لعدد كبير من معايير المجتمع، كالمسؤولية والمشاركة ودفع الأذى وخدمة الآخرين وصيانة المرافق العامة، وغير ذلك مما يدخل في هذا المفهوم . . وأخيراً الركن الخلقي، وضرب له مثلاً بالحياء، وهو خلق رفيع يدل على سماحة النفس وتواضعها ولين الجانب واحترام الآخرين، والحديث يحمل في طياته الكثير من المعاني التي يصعب علينا حصرها.

وقد أكد الكثير من الباحثين الغربيين أهمية الإيمان في سلوك الأفراد، فقد قال الطبيب النفسي الأمريكي هنري لنك: إن هؤلاء الآباء الذين كانوا يتساءلون كيف ينمون عادات أولادهم الخلقية ويشكلونها، في حين ينقصهم هم أنفسهم تلك التأثيرات الدينية التي كانت قد شكلت أخلاقهم من قبل، كانوا في الحقيقة يجابهون مشكلة لا حل لها، فلم يوجد بعد ذلك البديل الكامل الذي يحل محل تلك القوة الهائلة التي يخلقها الإيمان بالخالق وبناموسه الخلقي الإلهي في قلوب الناس.

كما يجب التنبيه إلى أن تقوية الإيمان لا تقف على صغار السن، بل يجب أن تمتد لتشمل الأفراد في جميع مراحلهم العمرية، وهذه مسؤولية كافة مؤسسات المجتمع السياسية والدينية والثقافية والتربوية والإعلامية.

2- بناء الأسرة على أسس صحيحة:

ويقصد بذلك قيام الأسرة من البداية على تعالم الإسلام، من مرحلة اختيار الزواج أو الزوجة، امتثالاً لما جاء في الصحيحين عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: ((تنكح المرأة لأربع: لمالها ولحسبها وجمالها ولدينها، فاظفر بذات الدين تربت يداك))(1). فهذه هي معايير الاختيار عند الناس، ولكن رسول الله صلى الله عليه وسلم نبه إلى أهمها، والذي إذا فقد لا قيمة للبقية من بعده وهو الدين، فالزوج سواء كان ذكراً أم أنثى إذا كان ذا دين قوي قويم أسس النجاح لهذه الأسرة الوليدة، وكان حريصاً على قيامها بما هو مطلوب منها على أفضل وجه، مبتعداً عن ما يعكر صفوها أو يحدث خللاً في علاقاتها وتماسكها، كما أن التقارب بين الزوجين في السن والمستوى التعليمي والاجتماعي والاقتصادي من عوامل الوقاية من الخلافات الأسرية التي قد تحدث عند التباين بين الزوجين في بعض ما ذكره أعلاه، ويدخل في هذا فهم وتطبيق الزوجين للحقول والواجبات التي شرعها الإسلام لكل منهما.

3- عدم التدخل في حياة الزوجين:

وهذا موجه بالدرجة الأولى لأهل الزوج والزوجة، فعندما ينأى أهلهما عن التدخل فيما يعرض لهما من مشكلات، ويطلبون منهما أن يعملا سوياً على حلها دون إقحام الأهل في تلك المشكلات، فإن هذه وسيلة وقاية تحمي الأسرة من دخول أطراف أخرى قد لا تقدر مسؤولية الحفاظ على كيان الأسرة، كما يحدث من بعض الأمهات مع بناتهن المتزوجات (غالباً يحدث هذا عن حسن نية)، فتحول أي مشكلة وإن كانت صغيرة (عدم شراء الزوج لزوجته حلي تطلبها) إلى مشكلة كبيرة يتدخل فيها الآباء والأمهات والأقارب، وأحياناً الجهات الرسمية، وقد يتطور الأمر إلى تفكك تلك الأسرة.

هذه بعض الأمثلة على وسائل الوقاية.

ب ـ العلاج:

تتعدد الوسائل العلاجية التي يمكن استخدامها لعلاج مشكلة التفكك الأسري، وسنحاول في الصفحات التالية إجمالها في خمس وسائل هي:

1ـ المؤسسات الدينية:

ويقصد بها كل المؤسسات الدينية المتاحة في المجتمع، كالمساجد والعلماء وهيئات الإفتاء . . فالمساجد، وهي المكان الذي يتردد عليه المسلم خمس مرات في اليوم والليلة، يمكن أن يقدم فيها بيان لحقوق الزوجين في الإسلام، وكيف عالج الإسلام نماذج من المشكلات الأسرية في القرآن الكريم وفي سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي حياة الصحابة والتابعين ومن بعدهم من صالحي الأمة. كما أن علماء الشريعة، من خلال تفاعلهم مع مشكلات الأسر التي تصلهم عن طريق الإذاعة أو التلفاز أو الصحافة، وعرضهم لرأي الإسلام في تلك المشكلات وخصوصاً الجديد منها، يقدمون خدمة الناس هم بأمس الحاجة إليها، كما أن لقاءاتهم المباشرة مع الأفراد أو عبر الهاتف لها أثر كبير في حل العديد من المشكلات الأسرية قبل تفاقمها وتسببها في تفكك تلك الأسر المسلمة.

وهذا الدور يقوم به كثير من علماء المسلمين في العديد من البلدان الإسلامية، ولعل الباحث يذكر هنا ما هو حاصل من أعضاء هيئة كبار العلماء في المملكة العربية السعودية (أعلى هيئة دينية) حيث يقومون بالتفاعل مع الناس عبر كل الوسائل، سواء المباشرة من خلال اللقاء في مكان عملهم، أو في مساجدهم، أو في مختلف مساجد المملكة، أو من خلال تلقي الاتصالات الهاتفية في منازلهم، من خلال أرقام هواتف معلنة وموزعة على نطاق واسع، أو من خلال إذاعة القرآن الكريم والتلفاز السعودي عبر البرامج المباشرة أو المسجلة، أو من خلال الصحف والمجلات في كثير من بلدان العالم الإسلامي.

2- المؤسسات التربوية:

وهي مؤسسات التربية والتعليم في المجتمع، حيث يقع عليها مسؤولية توفير برامج تلامس احتياجات الناس. ومن ذلك توفير المرشدين الطلابيين في مدارس التعليم العام، الذين يعملون

على تلمس مشكلات الطلاب، والسعي لحلها بالاتصال بالوالدين ومناقشة المشكلة معهما (لأنهما أحياناً سبب المشكلة)، فما يحدث في منزل الطالب من خلافات ونزاعات يؤثر عليه وعلى تحصيله العلمي. كما أن الجامعات ومؤسسات التعليم العالمي بما يتوفر لديها من كفاءات علمية عالية التأهيل يتوقع منها توفير برامج موجهة للأسر في مجتمعاتها لإيضاح السبل إلى حياة زوجية سعيدة، وكيفية مواجهة المشكلات الأسرية، وتوفير عيادات إرشادية لأفراد الأسر يقابلون فيها المختصين فيعرضون عليهم المشكلات ويتلقون منهم سبل العلاج المناسبة.

3- المؤسسات الثقافية والإعلامية:

وهذه المؤسسات كما أنها قد تسهم في وقوع مشكلة التفكك من خلال برامجها وما يعرض فيها، يمكن أن تساهم في العلاج من خلال وعي القائمين عليها بمسؤولياتهم نحو المجتمعات التي يوجهون إليها برامجهم فيمكن تقديم برامج وندوات حول عدد من المواضيع، مثل مقومات الأسرة المسلمة في العصر الحديث، حقوق الزوجين في الإسلام، السعادة الزوجية في المنظور الإسلامي، مشكلات أسرية معاصرة وحلولها من منظور إسلامي، كما يمكن طرح مثل هذه الموضوعات من خلال الكتب، وفي المجلات والصحف،وعلى مواقع في شبكة الإنترنت. ويحرص على برامج اللقاءات المباشرة.

4- المؤسسات الخيرية:

وهي المؤسسات التي يمكن أن تعين في حل مشكلات لها دور في التفكك الأسري، مثل المساعدة المادية والعينية للأسر الفقيرة، فالوضع الاقتصادي المتردي يؤدي إلى تصدع الأسرة وتفككها، ونشاهد في عالمنا الإسلامي الدور الإيجابي الذي تقوم به تلك المؤسسات الخيرية في مجالات عدة، ومنها الاهتمام بالأسر من حيث المسكن والغذاء واللباس والتعليم، وهذه عناصر رئيسة لحياة كل أسرة والنقص فيها يخلق مشكلات داخل الأسرة وبين أفرادها.

كما تستطيع تلك المؤسسات تبني مشاريع عديدة تساعد الأسر على مواجهة متطلبات الحياة المعاصرة المتزايدة، مثل تكاليف الزواج، والمساندة الاجتماعية للمتزوجين الجدد، ورعاية ضحايا الأسر المتفككة، خصوصاً صغار السن منهم عن طريق دور مهيأة بكل الوسائل المعينة لعيش حياة مستقرة وسعيدة.

5- المؤسسات الصحية:

وهي المؤسسات التابعة لوزارة الصحة والتي يتوقع منها توفير برامج متعددة تهتم بالجانب الصحي للأسر، سواء ما تعلق منها بالأمراض الجسمية أو الأمراض النفسية أو برامج الصحة النفسية. ولا شك أن معالجة هذه الأمراض يساعد على تماسك الأسرة ويخفف عنها المعاناة الناتجة من تدهور الوضع الصحي لأحد أفرادها. ولكن الملاحظ ضعف أو غياب برامج الصحة النفسية في خدمات المؤسسات الصحية الحكومية، وهي برامج هامة تساعد على حماية المجتمع من الوقوع في الأمراض النفسية والتي تتزايد يوماً بعد يوم، بسبب أسلوب الحياة المعاصرة، السريع في خطاه، والجالب للضغوط النفسية نتيجة المطالب المتزايدة التي يحتاجها إنسان هذا العصر.

6- مؤسسات الإرشاد الزواجي:

وهي مؤسسات تهتم بكل ما يخص الأسرة في جميع مراحل دورة حياة الأسرة، ففي التأسيس تقدم خدمات المشورة للراغبين في الزواج، عن وصف للحياة الزوجية والحقوق الواجبات على الزوجين، وتوقع حدوث الخلافات نتيجة اختلاف الطبيعة بين الزوجين ونوعية التربية التي تلقاها كل منهما والظروف المحيطة بهما. كما تقدم خدمات معالجة المشكلات التي تطرأ بعد الزواج بين الزوجين، وتقترح الحلول المعينة على تجاوز تلك المشكلات، وتقدم برامج مخصصة لتنمية مهارات معينة لدى الزوجين، لتجنب تفاقم المشكلات واستخدام الأساليب المناسبة لحلها بطريقة تحافظ على تماسك الأسرة وترابط أفرادها.

ويهدف الإرشاد الزواجي إلى:

- تخفيف التوتر والقلق والعداوة بين الزوجين.
- وقف ردود الفعل العدائية في التفاعل الزواجي.
- التعرف على أسباب الصراع وتبصير الزوجين به.
- تنمية الدافع عندهما لحل الصراع والتنافس الذي قد يحدث بينهما.
- مساعدتهما على توفيق آرائهما المختلفة، والوصول إلى حلول وسط لتسوية الخلافات الناشئة بينهما.
- تشجيع كل منهما على التعبير عن همومه التي مصدرها البيت أو العمل، والتعرف على هموم الطرف الآخر.
- مساعدتهما على تحسين ظروفهما الأسرية التي لها علاقة بالخلافات.
- مساعدة كل منهما على تعديل مفهوم الذات، ومفهوم الزوج الآخر عنده، مما يجلعه يحسن الظن به، ويتفاعل معه تفاعلاً إيجابياً حسناً(1).

ومؤسسات الإرشاد الزواجي يمكن أن تساعد أيضاً في المرحلة اللاحقة للإرشاد، وهي مرحلة الحكمين التي حددها القرآن الكريم لحل النشوز الذي يطرأ على الحياة الزوجية ويهدد بتفككها. قال سبحانه وتعالى: (وإن خفتم شقاق بينهما فابعثوا حكماً من أهله وحكماً من أهلها إن يريدآ إصلحاً يوفق الله بينهما إن الله كان عليماً خبيراً) (النساء:35). وهنا نجد مهمة الحكمان علاجية تسعى للإصلاح والتوفيق، وحل الخلافات بما يعين على عودة المياه إلى مجاريها وحفظ رابطة الزواج من التفكك والانسلاخ، مع لزوم حسن النية وإرادة الخير من الحكمين والزوجين، كما في الآية(إن يريدآ إصلحاً يوفق الله بينهما) (النساء: 35). فخطاب المثنى موجه للحكمين كما قال بعض المفسرين (الزمخشري) كما أنه موجه للزوجين.

7- صندوق العائلة الخيري:

وهي تجربة اجتماعية لدى عدد كبير من العوائل في المملكة العربية السعودية. وتقوم على أساس تكوين صندوق خيري يساهم فيه رب كل أسرة ينتسب لتلك العائلة بمبلغ مالي سنوي . ويُختار للصندوق مجلس إدارة من أفراد العائلة، ويقوم المجلس بتنظيم العديد من الأنشطة، من أهمها عقد لقاء سنوي أو نصف سنوي أو ربع سنوي حسب ما يتم الاتفاق عليه، ويحضر هذا اللقاء كل أفراد العائلة من مختلف مناطق المملكة وأحياناً من دول الخليج المنتسبين لتلك العائلة، حيث يتم التعارف بين أفراد العائلة.

كما أن من الأنشطة التي يضطلع بها الصندوق، إصلاح ذات البين بين أفراد العائلة والتوسط لحل الخلافات الزوجية، وتقديم المساعدات المالية للمحتاجين أو الذين تواجههم ظروف ديون لا يستطيعون سدادها، كما يتم مساعدة شباب العائلة المقدمين على الزواج ولا يستطيعون توفير كافة المبالغ المادية للزواج. . وهذه كلها أنشطة إيجابية يرجى أن تنتشر في بقية العالم الإسلامي، لما لها من فوائد كثيرة على العائلة وعلى المجتمع ككل.

هذا ما تيسر عرضه في موضوع التفكك الأسري، والذي يحتاج لتضافر الجميع دون وقوعه، والبحث عن سبل العلاج إذا وقع

* * *

من مراجع البحث:

- تربية الأولاد في الإسلام، عبدالله ناصح علوان، 1403هـ.
- العلاقة الزوجية والصحة النفسية، كمال إبراهيم مرسي، 1411هـ.
- أطفالنا والخادمات، اعتدال عطيوي، بدون تاريخ.
- إنتاجية مجتمع، محمود محمد سفر، 1404هـ.
- هل يسبب سوء استعمال الإنترنت إدماناً نفسياً؟، أسامة أبو سريع، 2000م.
- مسؤولية الأب المسلم في تربية الولد، عدنان حسن باحارث، 1414هـ.
- الزواج والعائلة: التحليل النفسي والاجتماعي للعلاقات الأسري، عدنان عبدالكريم الشطي، 1995م.

التفكك الأسري . . العلاج والحلول

الشيخة العنود بنت ثامر بن محمد آل ثاني

لا شك أن العلاقات الأسرية هي أسمى وأقدس العلاقات على وجه الأرض .. بذرتها، تبدأ بين فردين بالزواج، ثم أفراد بالإنجاب، وتمتد لتشمل الأقارب والأصهار من الطرفين. إنها كالشجرة التي تمتد أوراقها ليستظل بها الجميع، وكلما ازدادت أوراقها وتشابكت أغصانها كلما كانت الحضن الدافئ والحصن الأمين لكل من يأوي إليها.

لقد تعددت الكتابات حول العلاقات الأسرية والتفكك الأسري، وتناولها العديد من الدراسات والأبحاث، فمن الباحثين من تناول بعض جوانبها، فيما اشتملت أبحاث بعضهم الآخر على جميع الجوانب. فهي موضوع خصب وحساس، ولم لا وهي أساس البنيان الاجتماعي الذي بدأ به سبحانه وتعالى الخلق بخليفته على الأرض، آدم وحواء، ومدهما بالذرية، ونظم العلاقات الأسرية في كتبه وشرائعه السماوية.

غير أن التقدم الحضاري والتطور الزمني قد ألقى بظلاله على الأسرة، فلم تعد كما كانت من التماسك، بل أصبح تفككها أحد الظواهر التي لا نستطيع أن نغمض أعيننا عنها، إذ أن أي خلل في البنيان الأسري لن تقع تبعاته السيئة على فرد واحد من الأسرة، بل على كل الأطراف المعنية التي تضمها مظلة العلاقات الأسرية، لذا ارتأيت أن أقدم بحثي المتواضع هذا، وحرصت في كتابته على أن يكون بأسلوب مبسط حتى يمكن أن يستفيد منه كل من يطلع عليه.

يتعرض البحث في مقدمته لمفهوم الأسرة والتفكك الأسري، وقد خصصت الجزء الأكبر منه لتناول موضوع العلاج والحلول . . كما يتضمن عرضاً للمقترحات التي جاءت في الدراسة الميدانية التي قام بها الدكتور محمد محمد بيومي حول الإرشاد الأسري.

وفي النهاية حاولت أن أضع ملامح رؤية مستقبلية خلصت إليها من خلال اطلاعي على الموضوع.

وتتمنى الباحثة أن يفي هذا الجهد الغرض المطلوب من إعداده، وأن يكون إضافة للجهود الموصلة للباحثين والدارسين في موضوعه.

والله من وراء القصد.

أولاً: مفهوم الأسرة .. والتفكك الأسري

أوجدت معظم القوانين والشرائع من أجل حماية الأسرة، وليكون الزواج قائماً على الثبات والاستمرار، لأن في هذا مصلحة الوالدين من ناحية ومصلحة الأبناء من ناحية أخرى. والزواج لا يمكن أن يعطي ثماره إلا إذا نظرنا إليه كرباط أبدي لا انفصال له، وإلا لكان في إمكان أي طرف من الطرفين، ولأتفة الأسباب أن يتخلى عنه في أية لحظة.

ويرى علماء النفس أن الأسرة المتكاملة ليست تلك التي تكفل لأبنائها الرعاية الاقتصادية والاجتماعية والصحية فحسب، بل هي الأسرة التي تهيئ لهم الجو النفسي الملائم أيضاً. ومن هنا فإن مجرد وجود الطفل في بيت واحد مع والديه لا يعني دائماً أنه يحيا في أسرة متكاملة أو يلقى العناية الأبوية الكافية.

وليست هناك أية بدائل يمكنها أن تحل محل عطف وحنان الأم، باعتبار أن الأمومة ليست وظيفة آلية يمكن أن تقوم بها أية هيئة توفر للطفل الغذاء والمأوى، وإنما هي علاقة إنسانية حميمة تبدل من معالم الشخصية لكل من الأم والطفل، وكذلك فإن للأب دوراً حيوياً في حياة الأبناء وبالذات الذكور، فهو النموذج والقدوة، ذلك بالإضافة إلى الدور الذي يقوم به الإخوة والأخوات في حياة كل فرد في الأسرة.

ونعني بكلمة (أسرة) بوجه عام، الجماعة الصغيرة ذات الأدوار والمراكز الاجتماعية ـ مثل: الزوج، الأب، الابن، الابنة ـ يربطها رباط الدم أو الزواج أو التبني، وتشترك في سكن واحد، وتتعاون اقتصادياً. وترتكز الأسرة في العادة على زواج شخصين ـ ذكر وأنثى ـ يتمتعون بعلاقات جنسية يقرها الدين والمجتمع .. ويتوقع أن تشمل الأسرة أطفالاً يتحمل الكبار مسؤولية تربيتهم.

إن النمط التقليدي للأسرة في العادة يضم الزوجين وأطفالهما، إلا أن ذلك لا يمنع من وجود أنماط أخرى، فالمرأة المطلقة وأطفالها تعتبر أسرة، وكذلك الزوج المطلق وأطفاله، والأرمل أو الأرملة وأطفالهما أيضاً، كما توجد بعض النماذج الأخرى في البلاد الغربية وأمريكا مثل النساء والرجال الذين لم يتزوجوا إطلاقاً إلا أنهم أصبحوا آباء لأطفال غير شرعيين. أو لأطفال بالتبني، وكذلك المنحرفين جنسياً من كلا الجنسين، وكذلك الذين لهم أطفال من زواج سابق يطلق عليهم مسمى أسرة.

ويشير الدكتور الوحش أحمد إلى أن الباحثين (برجس ولوك) وهما من الباحثين المختصين في مجال الأسرة، استخدما تعريفاً لها يضم العناصر الآتية:
1- تتكون الأسرة من أشخاص مرتبطين برباط الزوجية، أو برباط الدم أو التبني.
2- يعيش أفراد الأسرة عادة مع بعضهم في منزل واحد، وأن حجم البيت وأهله يختلف بحسب تركيب ونوع الأسرة.
3- تتكون الأسرة من أشخاص يتفاعلون ويتصلون ببعضهم بعضاً من خلال أدوارهم الاجتماعية، مثل، زوج وزوجة، أم وأب، ابن وابنة، أخ وأخت، وهذه الأدوار معروفة اجتماعياً ويوافق عليها الأفراد.
4- تشارك الأسرة في الثقافة العامة النابعة من المجتمع الذي توجد فيه. ولكن لكل أسرة إنسانية بعض الخصائص الثقافية الخاصة، والتي تنتج من تفاعل أفراد الأسرة واتصالهم حيث تختلط نماذج سلوكهم المختلفة.

5- إن نماذج الاختلاف هذه قد تتكون نتيجة لخبرات الزوج أو الزوجة السابقة، ما قبل الزواج، كما يمكن أن يحضرها الأطفال من اتصالهم وتفاعلاتهم مع غيرهم (1).

من أسس نجاح العلاقة الزوجية:

يحتاج صرح الزواج إلى بعض الأساسيات الضرورية للمساعدة على نجاحه، ومن الملاحظ أن تلك الأساسيات أو المفاهيم ليست مرتبة حسب أهميتها لكي يبدأ الزوجان بأولها وينتهيا بآخرها، فلكل زوجين خصائصهما وظروف ارتباطهما المختلفة عن الآخرين، فقد تبدأ علاقتهما بالحب أو بالشعور بالانتماء، أو تبدأ بالصداقة والتعاون، فليس المهم من أين نبدأ، لكن المهم أن تشمل العلاقة الزوجية كل تلك المفاهيم.

* الحب:

يتحدث العالم النفسي (أدلر) عن رابطة الحب ـ كما ورد في كتاب الدكتورة سميحة كرم عن العلاقات الأسرية، فيقول: إنها خليط من القوة والحنان، ((لأن كلاً من الرجل والمرأة يريد أن يحيط كل منهما الآخر بعنايته، وأن يسبغ عليه عطفه وحنانه من جهته، كما أن كلاً منهما يريد أن يركن إلى الآخر ويتلقى منه العطف والرعاية كأنما هو مجرد طفل، وحاجته إلى رعاية الآخرين كأنما هو أب مسؤول)). ويرى علماء النفس بصفة عامة أن على الزوج ألا ينتظر أن يأتي الحب منذ بداية الحياة الزوجية حباً ناضجاً مكتملاً، لأن الجانب الحسي في الحياة الزوجية ـ وخاصة بالنسبة للمرأة ـ هو في حاجة إلى تهيئة طويلة وتربية دقيقة.

* الاحترام:

من المهم أن يحترم كل شريك شخصية الطرف الآخر، ويتقبل عيوبها قبل مزاياها، والتقبل يعني القبول والتفهم بأن صفات قرينه قد يكون جزء منها وليد الظروف والبيئة، لذا يجب ألا نحاول أن نعيب على الطرف الآخر تلك العيوب ونتذمر منها، ونحاول أن نغيرها بالقوة. فبعض هذه العيوب قد يذوب تلقائياً عندما يشعر الطرف الذي يحملها أن شريكه يقبلها فقط من أجله، رغم أنها قد تكون صفات غير مرغوب فيها، وبعضها الآخر قد يظل على ما هو عليه، إذن فما جدوى الانتقاد الدائم والنزاع المستمر بشأنها؟ إن ذلك لن يخلق إلا مزيداً من المصاعب والمتاعب.

ونعني أيضاً بالاحترام تقدير القرين لآراء الطرف الآخر حتى ولو كانت لا تساير رغباته الشخصية، وهنا يظهر مبدأ التقارب الفكري، لأنه لا بد من التقابل في المنتصف . . إن ذلك يعني ويؤكد احترام كل منهما لآراء الآخر. والاحترام يشمل احترام كيان الشخص في وجوده أو غيابه، لأنه لا يصح أبداً أن نذم أو نشكو الشريك لآخرين في حالة عدم وجوده. . إن ذلك يهدم صرح الشريك في داخل الفرد قبل أن يهدم في عيون الآخرين.

* الانتماء:

إن الشعور بالانتماء إلى الكيان الأسري من المفاهيم الأساس في العلاقة الزوجية، فالزواج ليس مجرد علاقة رسمية فقط تمت بموجب عقد الزواج، أو مجرد علاقة جسدية أباحها العقد ذاته، أو هو مجرد معيشة فردين معاً ألزمها الزواج، إن الزواج أسمى من ذلك بكثير، إنه يعني أن هناك

شخصين قد ارتضيا أن يكملا مسيرة حياتهما معاً، يتقاسمان مرها قبل حلوها، وكل منهما يشعر بآلام الآخر كأنها آلامه، ويرقص قلبه فرحاً بأفراح شريكه، وكل نجاح أو تحقيق هدف يسجل لصالح الكيان الأسري وليس لصالح فرد معين. إن الفتاة تترك أسرتها الكبيرة وتذهب لتكوّن أسرتها الصغيرة، ويصبح انتماؤها الأكبر لأسرتها الصغيرة.

* التعاون:

إن التعاون من السمات الأساس التي يجب أن يتحلى بها الزوجان، فكل منهما لا بد أن يكون السند للطرف الآخر . . وقد يكون من المفيد أن نشير لبعض الصور السلبية التي قد نشاهدها أحياناً في بعض الأسر، حيث يقف أحد الطرفين في طريق نجاح الطرف الآخر، ويتفنن في وضع العراقيل أمامه، وكأن نجاح الشريك يحط من قدره هو. وفي الطرف المقابل نرى صوراً جميلة للتعاون بين الزوجين، فكل منهما يعاون الآخر ليدفعه قدماً للأمام، وليس هناك مانع من أن يتنازل أحد الطرفين قليلاً عن أهدافه إذا كانت ستعوق تحقيق أهداف الطرف الآخر، لأن كل تقدم يصيب أي شريك هو في النهاية لصالح الأسرة التي تضمهما معاً، لذا فإن القول: بأن ((وراء كل رجل عظيم امرأة)) هو قول على قدر كبير من الصواب والصدق.

* الصداقة:

لعل الصداقة هي الكلمة التي تشمل كل الصفات السابقة المتعلقة بالمفاهيم الأساس في العلاقة الزوجية، فالصداقة تعني المحبة الحقيقية، وتعني الاحترام المتبادل القائم على التفاهم، والانتماء الذي يعني الالتزام الأدبي والمعنوي تجاه الطرف الآخر. إن من أجمل التعبيرات التي تسمعها من أحد الزوجين أنه بالإضافة إلى علاقتهما الزوجية فإنهما قد يصبحا صديقين . . فالزوج قد لا يستطيع أن يبوح بكل مكنونات قلبه لزوجته ولكنه قد يقولها إذا شعر أن زوجته صديقته، بمعنى أن بإمكانها أن تفهم وتقدر دوافع سلوكه، ولن تسيء فهم كلماته (1).

يعتبر الزواج أو الأسرة جماعة تتميز إلى حد كبير بما تتميز به الجماعات الأولية والاجتماعية من خصائص. وعلى الرغم من ذلك فهناك بعض الخصائص التي تتميز بها مثل هذه الجماعات توفر قدراً أكبر من الاعتماد المتبادل الذي يؤدي إلى زيادة التفاعل بصورة أكبر مما يحدث في كثير من الجماعات الأخرى.

ويؤدي تشابك الأدوار التي تتضمنها جماعة الأسرة إلى أن تصبح كثير من التصرفات والأفعال التي تصدر عن الأعضاء ذات آثار عميقة في الأعضاء الآخرين. فهناك علاقات ودية متوازنة بين كثير من أعضاء الأسرة كالعلاقات بين الأبوين، وبينهما وبين الأطفال . . مثل هذه العوامل تتفاعل مع غيرها وتميل إلى زيادة كثافتها.

وعندما تكون للمعتقدات والتوقعات الخاصة بالعلاقات والروابط الأسرية صفة الاستقرار النسبي لفترة ملائمة من الزمن وفي مواقف مختلفة متعددة، تستطيع الأسرة أن تمارس وظائفها، ويتحرر الأفراد في الجماعة الأسرية نسبياً من التوترات، ويشكل الأفراد الذين يشتركون في عملية التفاعل وحدة وظيفية متكاملة.

ومن ثم عندما تتوفر جميع هذه الشروط، يكون للأسرة تنظيم معين، أي يتم التعاون في عملية بناء اتجاهات منظمة يوافق عليها الأعضاء. هذه المجموعة من الاتجاهات المتبادلة المشتركة أو التوقعات تكوِّن ما نطلق عليه تنظيم أو بناء الأسرة، أو شبكة علاقات المراكز والأدوار

والأهداف المشتركة والقيم التي يقوم عليها نسق العلاقات الأسرية، وعندما يشترك أعضاء الأسرة في نفس التوقعات والأهداف، ويستطيعون العمل والتوافق معها، يستطيع أعضاء الأسرة بصفة عامة إشباع حاجاتهم اليومية.

وعلى الرغم من ذلك فقد يحدث أحياناً أن تظهر صعوبات تعوق التفاهم أو القيام بالأدوار، سواء من داخل جماعة الأسرة أو من خارجها، وفي مثل هذه المواقف قد ينشأ صراع مؤقت بين توقعات أعضاء الأسرة المختلفين. وإذا ما اتخذ هذا الصراع صفة الاستمرار فقد يؤثر في وحدة الأسرة برمتها.

وكذلك يمكن أن تؤدي التغيرات الاجتماعية التي تطرأ على المجتمع الذي تعتبر الأسرة جزءاً منه إلى تغير في بناء الأسرة. وعلى سبيل المثال، فقد يؤدي عدم توفر فرص العمالة إلى بطالة رب الأسرة، ولا يغير ذلك من دور الأب الاقتصادي في الأسرة فقط بل ويؤثر في اتجاهات وتوقعات أعضاء الأسرة في علاقتهم المتبادلة بين بعضهم بعضاً، وكذلك يؤثر بدرجات مختلفة في شبكة العلاقات الأسرية بأكملها، وفي علاقاتها بالتالي مع المجتمع الخارجي.

وفي الحياة الزوجية، قد يتدخل عدد من العوامل التي تؤدي إلى استقرار الحياة الأسرية والنجاح في الزواج، وقد تؤثر هذه العوامل بطريقة تؤثر هذه العوامل بطريقة عكسية فينتج عنها الفشل واضطراب الحياة الزوجية . فتشابه الخلفية الثقافية أو اختلافها التي يحملها كل من الزوج أو الزوجة وينقلها إلى الحياة الزوجية قد تؤدي إلى التوافق والتجانس أو تنتهي إلى الصراع والخلافات. وكذلك يمكن أن يؤدي نمو الميول والقيم إلى تقوية الروابط والوحدة من خلال الاهتمامات المشتركة وإشباع الميول، أو قد تتجه نحو الاختلافات والصراع. كما أن أنواع النشاط الأسري وما تتضمنه من الأعمال المنزلية، وتربية الأطفال، والهوايات الأسرية، وحالات المرض، والأصدقاء، يمكن أن يشترك فيها الزوجان، أو قد يهرب أحد الزوجين إلى أنواع من النشاط خارج دائرة الأسرة، كما يحدث في بعض الزيجات.

وقد أظهرت إحدى الدراسات أهمية التقبل الاجتماعي الذي يبديه الآخر، كالأصهار والأقارب والأصدقاء، في مساعدة الزوجين على التوافق خاصة في بداية تكيفهم مع الموقف الجديد. ومع ذلك فإن ديناميات الحياة الزوجية تعتبر أكثر من مجرد نمو الروابط الودية، فالزواج يعني المشاركة في اتخاذ القرارات وتكامل وجهات النظر.

وفي مثل هذه العملية لا يعني الزواج قيام الأفراد باتخاذ قرارات مستقلة، ولكن الزوجين يفكران ويقرران معاً، فإذا اتخذت قرارات مشتركة حول موضوعات، كالميزانية والإنفاق أو تربية الأطفال، فإنها تؤدي إلى تكامل الحياة الزوجية، أما إذا تمت القرارات بطريقة (أوتوقراطية) أو فردية فإنها تضعف الزواج.

أما في حالة توافق الزوجين واحترام وجهات النظر المختلفة وتحقيق المشاركة المتبادلة، فيمكن أن يقوى الزواج بدرجة كبيرة . . ويستمر التوافق والتكيف باعتباره عملية دينامية مستمرة. . ويساد التكيف الزواجي كلا من الزوج والزوجة على مواجهة المواقف الزوجية وعلاج التغيرات التي تطرأ على المواقف الاجتماعية والتي تعرقل وتؤثر في أدوارهما كزوج وزوجة . . وإلى جانب ذلك هناك جوانب أخرى من أهمها التصميم على نجاح الزواج والإيمان بقيمته(1).

وتشير سناء الخولي في كتابها (1983م) إلى أن من النادر أن تكون حياة الأسرة والزواج كاملة Perfect طوال دورة حياتهما، لأن كثيراً من الأحداث التي تتعرض لها الأسرة تؤدي إلى حدوث

أزمات، حيث إن الأسرة التي تقابلها المشكلات هي، غالباً تلك الأسرة التي ليس لها الإمكانات الملائمة لمواجهة الأحداث.

ويقسم الدكتور محمد الجوهري في كتابه (1979م) الأزمات الأسرية إلى الأقسام التالية:

1- الأسرة التي تشكل ما يطلق عليه (البناء الفارغ)، وهنا نجد الزوجين يعيشان معاً ولكنها لا يتواصلان إلا في أضيق الحدود، ويصعب على كل منهما منح الآخر دعماً عاطفياً.

2- الأزمات الأسرية التي ينتج عنها الانفصال الإرادي لأحد الزوجين، وقد يتخذ ذلك شكل الانفصال أو الطلاق أو الهجر.

3- الأزمات الأسرية الناتجة عن أحداث خارجية، كما هي الحال في حالات التغيب الدائم غير الإرادي لأحد الزوجين، بسبب الترمل أو السجن، أو الكوارث الطبيعية كالفضائيات أو الحرب.

4- الكوارث الداخلية التي تؤدي إلى إخفاق غير متعمد في أداء الأدوار، كما هو الحال بالنسبة للأمراض العقلية أو الفسيولوجية، ويدخل في ذلك التخلف العقلي لأحد الأطفال، أو الأمراض المستعصية التي قد تصيب أحد الزوجين.

أما هيل Hill فقد صنف الأزمات الأسرية في كتابه إلى ثلاث فئات هي:

1- التمزق أو فقدان أحد أفراد الأسرة Dismembermen ، ويعني (هيل) بالتمزق فقدان أحد أعضاء الأسرة نتيجة موته في الحرب، أو دخول أحد الزوجين المستشفى، أو موت أحد الوالدين.

2- التكاثر أو الإضافة accession والمقصود بالتكاثر ضم عضو جديد للأسرة دون استعداد مسبق، مثل تبني طفل، أو زوج أم، أو حضور أحد الأجداد للإقامة مع الأسرة، أو المربية، كما في مجتمعات الخليج العربي حالياً.

3- الانهيار الخلقي: Demoralization ويشير إلى فقدان الأسرة والأخلاقية، ويقصد بها (هيل) فقدان العائل أو الخيانة الزوجية أو إدمان الخمور والمخدرات. وهذه يمكن أن تؤدي إلى نتائج عديدة من التفكك الأسري، مثل: الطلاق، والانتحار، الهجر.

ومن أسباب النزاعات الأسرية أيضاً:

1- عدم فهم كل من الزوجين لنفسية وطباع الآخر، حيث كثيراً من نجد كلاً من الزوجين يتمسك برأيه دون مراعاة لرأي الآخر.
لذا فعلى الرجل أن يناقض أفراد أسرته في أمور الأسرة، ويكون معتدلاً في قراراته بحيث لا يظلم، لأن المرأة عادة تتغلب عليها العاطفة أكثر من العقل ي اتخاذ القرارات.

2- تظهر الأزمات في بعض الأسر بسبب عمل المرأة، وكيفية صرف ميزانية الأسرة، وهل الإنفاق مسؤولية الرجل أم أنه يجب على المرأة مشاركته؟ وقد يكون لهذا العامل في بعض الأحيان تأثير على العلاقات الأسرية. فقدرة الشخص على مزاولة عمل الأعمال ترتبط بالراحة النفسية التي يتمتع بها في أسرته، كما أن قدرته على مزاولة نوع من الأعمال ومدى مطابقته له يؤثر في حالته النفسية داخل الأسرة.

3- ومن أهم أسباب الأزمات والمشكلات في الأسرة الحديثة مدى اهتمام الأسرة بالأبناء، ومثال ذلك أنه في المجتمعات الخليجية الحديثة نجد عدداً كبيراً من الوالدين قد تركوا الطفل للخدم، حيث أصبح كالدمية تحضره لنا الخادمة لكي نلعب معه مدة وجيزة ثم تأخذه بعد ذلك لنراه في اليوم التالي.

4- من أسباب الأزمات الأسرية أيضاً، الزواج الذي ينشأ عن الطمع والكسب المادي أو المعنوي، فعندما لا يستطيع أحد الطرفين تحقيق هذه المكاسب تقع المشكلات بينهما.

5- وقد ترجع الأزمات الأسرية إلى إفرازات الحضارة الحديثة على أسرنا الإسلامية، مثل إطلاق العنان للمرأة وتركها تتحرك بحرية لا حدود لها، لتذهب إلى حيث تريد ومتى تريد، وبالتالي قد لا تعرف الشيء الكثير عن الأسرة، مما يدفع الزوج ((الشرقي)) إلى الحد من تلك الحرية فينشأ عن ذلك خلافات زوجية.

6- إن كثيراً من المشكلات والأزمات الأسرية قد يرجع أصلها إلى عدم نضوج عقلية الزوج أو الزوجة بالدرجة الكافية لمواجهة أمور الحياة. ويمكن إرجاع ذلك إلى الزواج المبكر في بعض الأحيان.

7- العاهات الجسمية، قد يكون لها تأثيرها على العلاقات الزوجية، فقد تؤدي إلى زيادة حاجة الفرد إلى الاعتماد على الأسرة اعتماداً كبيراً في قضاء شؤونه، الأمر الذي يسبب له الضيق وبالتالي سرعة الاستشارة. وقد يؤثر عجز الأسرة عن إشباع حاجات ذي العاهة إلى نشأة بعض الأزمات الأسرية (1).

ويعتبر التفكك الأسري أحد الموضوعات المهمة التي يجب أن يلم بها الدارس للأسرة . . وهناك عدة مفاهيم متداخلة ولكنها بمعان متشابهة، مثل التفكك الأسري، الانحلال الأسري، المشكلات الأسرية، ولن ندخل في جدل فلسفي حول الاختلاف بين كل من هذه المفاهيم، حيث إنها تلتقي جميعاً في وصف الأسرة بأنها: غير قادرة أو غير محققة لوظائفها المتوقعة منها.

فيعرف الدكتور أحمد زكي بدوي في كتابه (معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية) التفكك (الانحلال) بأنه: اتجاه التفاعل بين الوحدات التي تتكون منها الأسرة ضد مستويات الاجتماعية المقبولة، بحيث يحول ذلك بين الأسرة وبين تحقيق وظائفها والتي لا بد لها من القيام بها لتوفير الاستقرار والتكامل بين أفرادها.

بينما يعرفه (عاطف غيث) في كتابه ((المشاكل الاجتماعية السلوك الانحراف)) بأنه:

((أي وهن أو سوء تكيف وتوافق، أو انحلال يصيب الروابط التي تربط الجماعة الأسرية كلاً مع الآخر، ولا يقتصر وهن هذه الروابط على ما يصيب العلاقة بين الرجل والمرأة، قد يشتمل أيضاً علاقات الوالدين بأبنائهما)).

ويعرفه (كل النحاس) وآخرون بأنه : ((حالة الاختلال الداخلي أو الخارجي التي تترتب على حاجة غير شديدة عند الفرد عضو الأسرة، أو مجموعة الأفراد، بحيث يترتب عليها نمط سلوكي أو مجموعة أنماط سلوكية يعبر عنها الفرد أو مجموعة الأفراد المتعاملين معه بكيفية تتنافى مع الأهداف المجتمعية)).

وتشير Beck إلى أن التفكك الأسري يمر في العادة بعدة مراحل يمكن تلخيصها على النحو التالي :

1- مرحلة الكمون:

وهي فترة فترة محددة وربما تكون قصيرة جداً بشكل يجعلها غير ملحوظة، والخلافات فيها سواء كانت صغيرة أو كبيرة لا يتم مناقشتها أو التعامل معها بواقعية.

2- مرحلة الاستثارة:

وفيها يشعر أحد الزوجين أو كلاهما بنوع من الارتباك، وبأنه مهدد وغير قانع بالإشباع الذي يحصل عليه.

3- مرحلة الاصطدام:

وفيها يحدث الاصطدام أو الانفجار نتيجة الانفعالات المترسبة، وتظهر الانفعالات المكبوتة لمدة طويلة.

4- مرحلة انتشار النزاع:

إذا زاد التحدي والصراع والرغبة في الانتقام فإن الأمور تزداد حدة، ويؤدي ذلك لزيادة العداء والخصومة بين الزوجين، والنقد المتبادل بينهما، ويكون هدف كل طرف هو الانتصار على الطرف الآخر دون محاولة الوصول إلى التسوية، وينظر كل منهما إلى نفسه على أنه الإنسان المتكامل على حساب الطرف الآخر، ويزداد السلوك السلبي . . وإذا كان النزاع في البداية يتعلق بناحية معينة فإنه سرعان ما ينتشر ليغطي النواحي الأخرى المتعددة.

5- مرحلة البحث عن حلفاء:

إذا لم يستطع الزوجان حل المشكلة بمفردها فإنهما يبحثان عمن يساعدهما في تحقيق ذلك من الأهل والأقارب والأصدقاء، وإذا استمر النزاع لفترة طويلة فإن القيم والمعايير التي تحكم بناء الأسرة تصبح مهددة، وهنا قد يلجأ أحد الطرفين أو كلاهما للحصول على الإشباع من خلال المصادر الأخرى البديلة، مثل التركيز على الاهتمام بالأطفال، أو المشاركة في الأنشطة الاجتماعية، والتركيز على النجاح في العمل على حساب الإشباع الذي يتحقق داخل الأسرة.

6- مرحلة إنهاء الزواج:

وعندما يكون لدى الزوجين على الأقل الدافعية والرغبة لتحمل مسؤولية القرار المتعلق بالانفصال، تبدأ إجراءات الانفصال، والتي تعني عدم التفكير في العودة مرة أخرى للحياة الزوجية، وهنا قد يوكل أحد الطرفين أو كليهما محامياً لذلك ويلجأ للقضاء(1).

إن مصطلح ((تفكك الأسرة)) يشير إلى انهيار الوحدة الأسرية وانحلال بناء الأدوار الاجتماعية المرتبطة بها، عند ما يفشل عضو أو أكثر في القيام بالتزاماته ودوره بصورة مرضية.

وقد صنف وليام w.Gooke في كتابه الأشكال الرئيسة لتفكك الأسرة، كما يلي:

1- انحلال الأسرة تحت تأثير الرحيل الإرادي لأحد الزوجين عن طريق: الانفصال، أو الطلاق، أو الهجرة، وفي بعض الأحيان قد يستخدم أحد الزوجين حجة الانشغال الكثير بالعمل ليبقى بعيداً عن المنزل وبالتالي عن شريكه لأطول فترة ممكنة.

2- التغيرات في تعريف الدور، التي تنتج عن التأثر المختلف بالمتغيرات الثقافية، وهذه قد تؤثر في مدى ونوعية العلاقات بين الزوج والزوجة، غلا أن الصورة أو النتيجة الأكثر وضوحاً تكون في صراع الآباء مع أبنائهم الذين يكونون في سن الشباب.

3- أسرة (القوقعة الفارغة) وفيها يعيش الأفراد تحت سقف واحد، ولكن تكون علاقاتهم في الحد الأدنى، وكذلك اتصالاتهم ببعضهم، ويفشلون في علاقاتهم معاً وخاصة من حيث الالتزام بتبادل العواطف بينهم. ويمكن أن تحل الأزمة العائلية بسبب أحداث خارجية External ، وذلك مثل الغياب الاضطراري المؤقت أو الدائم لأحد الزوجين بسبب الموت أو دخول السجن أو أية كوارث أخرى مثل الحرب أو الفيضان. . إلخ.

4- الكوارث الداخلية التي تنتج عن فشل لا إرادي في أداء الدور نتيجة الأمراض النفسية أو العقلية، مثل التخلف العقلي الشديد لأحد أطفال الأسرة، أو الاضطراب العقلي لأحد الأطفال أو لأحد الزوجين، والظروف المرضية الجسمانية المزمنة الخطيرة والتي يكون من الصعب علاجها(1).

وجدير بالذكر أنه لا ينظر لجميع أنماط تفكك الأسرة في أي مجتمع بنفس الدرجة من الأهمية، إلا أن الطلاق يعتبر أهم أشكال التفكك الأسري في جميع المجتمعات بلا استثناء.

والطلاق هو إنهاء العلاقات الزوجية بحكم الشرع والقانون، ويترتب عليه إزالة ملك النكاح . . ونظراً لخطورة هذه الظاهرة في حياة الأسرة والمجتمع، فقد قيدته المجتمعات بقيود شديدة وأباحته في حالات محددة، وهو مع إباحته شرعاً وقانوناً غير أنه أبغض الحلال إلى الله عزوجل، وهو ظاهرة قديمة قدم عهد الإنسانية بالزواج (2).

جاء الإسلام وجعل للطلاق ضوابط ومراحل وفرصة للرجوع والمعاودة، لأن الطلاق في نظر الإسلام أبغض الحلال، يقو الرسول صلى الله عليه وسلم: ((أبغض الحلال إلى الله تعالى الطلاق))(1)، ((وما أحل الله شيئاً أبغض إليه من الطلاق))(2).

ويحدد الإسلام الطلاق بثلاث مرات، كما قال سبحانه وتعالى: (الطلاق مرتان فإمساكُ بمعروف أو تسريحُ بإحسانٍ) (البقرة: 229).

ففي المرة الأولى يكون رجعياً، بمعنى: يستطيع الرجل أن يراجع زوجته قبل انقضاء عدتها، أما إذا طلقها مرة أخرى، ولم يراجعها بعد مضي العدة فإنها لا تحل إلا بعقد ومهر جديدين. وعلى هذا فالطلاق يرتبط في الشريعة الإسلامية بالتصور الإسلامي للأسرة، حيث الأسرة في تصور الإسلام مؤسسة اجتماعية اقتصادية، والأسرة بمعناها المادي هو الشد والربط، وبمعناها الاجتماعي الرابطة بين الأفراد في المؤسسة الواحدة.

ومما يدل على خطر ظاهرة الطلاق، أن الدين جعله الحل الأخير لإنهاء حالة التوتر العائلي، واعتبره الخاتمة المؤلمة والمصير المحتوم بعد فشل كل جهود الإصلاح.

وتختلف المجتمعات من حيث العوامل الاجتماعية من حيث العوامل الاجتماعية النفسية التي تكمن وراء ظاهرة الطلاق، بحسب اختلاف درجات الثقافة في تلك المجتمعات،

ويمكن حصر أهم أسباب الطلاق فيما يلي:

1- الصراعات الزوجية، التي تنجم عن عدم الانسجام النفسي بين الزوجين، تعتبر كما يؤكد علماء النفس من أهم أسباب الطلاق.

2- الجهل بالأمور والثقافة الجنسية.

3- ضعف شخصية المرأة وعدم مشاركتها للزوج مشاركة إيجابية، أو العكس بالنسبة للرجل.

4- انغماس الرجل في السهر والسكر والسفر وأموره الخاصة.

5- عقم أحد الزوجين، أو إصابته بمرض مزمن.

6- اختلاف الزوجين في المستوى الثقافي والاجتماعي، فقد تكون مجموعة الصفات المرغوبة عند الزوجين غير متماثلة مما يودي إلى فك رابطة الزوجية.

7- الخيانة الزوجية والأمور المتعلقة بالشرف.

8- عمل المرأة، في كثير من الأحيان يكون السبب الأساس للطلاق.

9- العوامل المزاجية التي تحدد ردود الفعل الانفعالية والعاطفية للفرد.

10- التفاوت في المستوى العمري بين الزوجين.

11- النظرة إلى الزواج نظرة غير جدية، وعدم تحمل مسؤوليات الزواج، التي تعين على احتمال وبقاء استمرارية الحياة الزوجية.

12- تدخل الأهل في المعيشة بين الزوجين.

13- تعدد الزوجات وسهولة إجراء الطلاق(1).

وقد شهدت مجتمعات الخليج العربي تغيرات سريعة وبنائية شملت كل الأنساق المجتمعية المختلفة، وكان لتلك التغيرات آثار واضحة على الأفراد والجماعات، وخاصة تلك الآثار التي أصابت النسق الأسري من حيث الخصائص والمكونات والوظائف والأدوار.

لقد تعرض المجتمع الخليجي لعملية تحديثية واسعة النطاق بفعل التحضر وتدفق الثروة النفطية، وأدى الازدهار الاقتصادي للأفراد إلى تغير المستوى المعيشي للمواطن الخليجي، وبالتالي أدى

إلى سيطرة أنماط سلوكية مستحدثة وغلبة الطابع الاستهلاكي وتغير نوع العمل وأشكاله واختفاء المهن التقليدية، وبروز المهن الحديثة المرتبطة بالعمل الحكومي والعمل بالقطاع الخاص بكل مجالاته وتفرعاته.

كما تأثر المجتمع في الخليج بالمؤثرات الخارجية الوافد والتي أدت إلى تغيير المفاهيم والمعايير التقليدية بأخرى وافدة، وشهد المجتمع الخليجي استخداماً واسعاً لمختلف نماذج التقنيات الحديثة، وأصبحت هذه المنتجات جزءاً لا يتجزأ من حياة الأسرة ومقتنياتها.

وكما تفاعل المجتمع في السابق مع التغيرات التي أحدثتها الثروة النفطية، فإن مجتمع الأسرة الخليجية اليوم تفاعل مع ثروة الاتصالات العالمية باعتبارها جزءاً من حركة كونية تهدف إلى تشكيل عالم جديد يقوم على فلسفة جديدة للنظر إلى العلاقات الإنسانية، كمتطلب من متطلبات التطور في القاعدة التقنية ومفاهيم العلم الطبيعي والإنسان.

إن كل التحولات السريعة والمذهلة دون شك ستكون لها انعكاساتها الإيجابية والسلبية على واقع الأسرة، وستساهم بشكل أو بآخر في تغيير بنيتها واتجاهاتها وتعقد مسؤوليتها.

ولا ينكر أحد ما تقوم به وسائل الاتصال من دور في إضعاف الهوية الثقافية للإنسان الخليجي، لأن المواد التلفزيونية التي تنقلها عشرات الفضائيات العالمية تحتوي على مضامين ثقافية تهدد التماسك الأسري وتضعف العلاقات الأسرية، ومن ثم تهديد استقرار وتماسك الأسرة.

لقد تعرضت دول الخليج العربية إلى تطورات غير مسبوقة، على أثر اكتشاف الثروة النفطية، مما أدى إلى اتساع عملية التحديث، فيما سارت الكثير من الدول العربية على معدلاتها التدريجية والبطيئة في عملية مخططات التنمية . . وسبقت دول الخليج بلداناً عربية كثيرة في هذا الجانب، مما أفضى إلى تغيرات بنائية ومجتمعية عميقة نجمت عنها انعكاسات سلبية على واقع الأسرة الخليجية وزيادة المشكلات التي تعاني منها . . من هنا كان تخصيص هذا الجزء من البحث لظاهرة الطلاق في المجتمع الخليجي، لتتبع خصوصيتها والتعرف على حجمها وأسبابها وخلفياتها.

لقد تأثرت الأسرة الخليجية ولا تزال، بما حولها من متغيرات ومؤثرات . . ومقارنة بالأسرة التقليدية المستقرة والمتماسكة، تواجه الأسرة المعاصرة العديد من الصعوبات والمشكلات التي تنعكس سلباً على تماسكها واستقرارها، ولعل مشكلة الطلاق من أهم المشاكل المهددة للكيان الأسري.

ولقد تصدت المؤسسات الحكومية والجمعيات الأهلية والشخصيات الأكاديمية، في العديد من الدول الخليجية، لدراسة الظاهرة، بهدف التعرف على حجمها ومعدلاتها وانعكاساتها السلبية وأسبابها.

فقد أشارت دراسة عن الطلاق في المجتمع القطري، للدكتورة أمينة الجابر لسنة 1994م، بأن نسبة الطلاق إلى الزواج تراوحت في العقد الأخر ما بين 24 -33% وهي نسبة عالية في مجتمع مستقر اقتصادياً ومترابط أسرياً.

وتحاول الدراسة التعرف على أسباب الطلاق في المجتمع القطري، فأرجعتها إلى ثلاثة عوامل أساس:

1- التقاليد الموروثة بما تمثله من عدم الرؤية قبل عقد الزواج، وتدخل الأهل في اختيار الزوج أو الزوجة، وطغيان شخصية الأم على الزوج، وفارق السن الكبير بين الزوجين، وزواج البدل، وتعلق المرأة الزائد بأهلها، ثم إن نظرة الزوج إلى الزوجة نظرة غير صحيحة، فهي نظرة لا ترى فيه إلا مربية لأطفاله وراعية لبيته دون مراعاة لمشاعرها كإنسانة وزوجة.

2- الجهل وعدم الفهم السليم لأحكام الشريعة الخاصة ببناء الأسرة، وما فرضه الله على كل من الزوجين من حقوق نحو الآخر، وما أمر به عند حدوث نشوز أو إعراض أو خلافات بين الزوجين، وما وضعه من قيود على الطلاق بحيث جعله في أضيق الحدود أو عند الضرورة.

3- فساد الأخلاق، والسعي وراء الشهوات، وتبديد الأموال في المحرمات، وسوء التربية، مع انتشار مظاهر الترف الاقتصادي التي تدفع إلى التسابق في شكليات ترهق الزوج مادياً وتدفعه في النهاية إلى الطلاق.

كما استعرضت الدراسة الآثار المترتبة على الطلاق، وهي محاولة نظرية دونت فيها الباحثة الآثار السلبية على كل من المطلقة والمطلق والأبناء، واستعرضت أيضاً تصوراً لوسائل العلاج التي يمكن أن تساهم في تخفيف هذه المشكلة، وترشد الناس إلى مفاهيم يجب أن تسود بينهم حتى لا يصبح الطلاق ظاهرة متفشية مزعجة تهدد المجتمع بمشكلات متنوعة تمتص طاقاته وقدراته، وتؤثر في مسيرته ومستقبله.

وتؤكد الدارسة أن الطلاق من تلك القضايا والمشكلات التي لا يجدي فيها سنّ تشريع للحد من تفاقمها بقدر ما يجدي في علاجها والتغلب على أضرارها التوجيه والإرشاد بأسلوب علمي يخاطب العقل والوجدان، ولا بد من بذل الجهد المتواصل لتصحيح المفاهيم الخاطئة والتقاليد المضرة، وأن يقدم للناس التصور الصحيح الذي جاء به الدين وحض على التمسك به.

وتلخص الدراسة إلى وضع عدد من التوصيات لا بد من مراعاتها للعمل بالتصور المشار إليه سلفاً ووضعه حيز التنفيذ، ومن أهمها:

1- أن تهتم وسائل الإعلام بتخصيص برامج يومية أو أسبوعية توضح الأسس التي تقوم عليها الأسرة في الإسلام، وتبين الآثار السلبية للطلاق.

2- إنشاء مكاتب مختصة بشؤون الأسرة يشرف عليها علماء الدين والاجتماعي والتربية، وتكون مهمتها التدخل لحل المشكلات الزوجية والحيلولة دون وصول الأمر إلى القاضي للطلاق.

3- ضرورة إدخال بعض البرامج النظرية والعملية في مناهج السنوات النهائية في المرحلتين الثانوية والجامعية، تكون مختصة بالأسرة على نحو ينمي المفاهيم الصحيحة ويعد الأبناء لحياة زوجية سعيدة.

4- اتخاذ قرار يضمن للزوجية بقاءها في منزل زوجها، وذلك بوضع أسس لطلاقها وعدم الإسراع فيه من قبل المحكم(1).

ولعل قانون الأحوال الشخصية القطري ـ تحت التجربة ـ يأتي بالحلول الناجحة.

والآن لنتساءل: ماذا يمكن أن يحدث للأطفال عندما تتقوض دعائم الأسرة وتنهار؟

إنه من غير اليسير تقديم إجابة دقيقة على هذا التساؤل في الوقت الحاضر. ومن الجلي أن الأطفال الذين ينشأون في أحضان أسرة سعيدة يتمتعون بصحة نفسية ووجدانية جيدة، هذا في الوقت الذي يفتقد الأطفال الذين يربون في ظل أسرة تفتقر إلى الحنان والانسجام السعادة وذاك الهناء، حتى ولم لم يحدث طلاق بين الأبوين.

وقد ركزت الدراسات التي أجريت على التفكك الأسري بوجه عام على الفروق بين أطفال المطلقين وغيرهم. وقد أخفقت هذه الدراسات في التحقق من أهم المسائل التي كان ينبغي عليها أن تكشف عن أبعادها، ألا وهي مدى التزام أفراد الأسرة بالقيام بأدوارهم تجاه بعضهم بعضاً.

وتؤكد دراسات الطب النفسي على الصعوبات التي يواجهها الأفراد الذين نشأوا في أسر تفتقر إلى الحنان والانسجام، وقد استطاعت بحوث أجريت مؤخراً أن تزيح الغطاء عن الآثار المدمرة على الأسرة عندما يحجز طفل مصاب بتخلف عقلي في البيت وبالذات على الأخت الكبرى . . وعلى نحو مماثل تنشأ آثار ضارة عندما يصاب الأب أو أحد الإخوة بمرض عصبي.

ومن هنا فإنه من غير اليسير الإجابة عن ذلك التساؤل المطروح ما لم تتوفر لدينا البيانات الكافية التي تساعد على ذلك. وتؤكد إحدى الدراسات على أن الحاجة ملحة إلى مزيد من الفئات ذات المغزى بالنسبة لما يتوفر لدينا من بيانات عما يحدث للأطفال عندما ينهار البناء الأسري.

أما العنصر الآخر في هذا الارتباط فإنه يتمثل في تنشئة الأطفال على نحو ملائم، فغياب الأب عن الأسرة سواء كان بالطلاق أو الوفاة يؤدي إلى فقدان النموذج الذي يمكن أن يجتذبه الطفل.

وعلى كل حال، فإنه إذا افترضنا ثبات الوضع الطبقي للأبوين فإن معدلات الجناح ترتفع بين أبناء المطلقين أكثر من غيرهم، وكذلك ترتفع هذه المعدلات بين الأطفال الذين انهار بناؤهم الأسري نتيجة الانفصال أو الطلاق، مثلما يحدث بالنسبة للأطفال اليتامى. وهو ما يمكن التنبؤ به بسبب الدعم والمساندة الاجتماعية وكذلك الاحتمالات المتضائلة في أن الأطفال الذين يفقدون الأب سبب الموت مثلاً يمكن أن يتعاركوا أو يمروا بمرحلة من النزاع أو المشكلات مثل تحديد الهوية أو الولاء.

وقد قام كل من (شلدون واليانور جلو بك) بربط جناح الأحداث بعدد من أنماط عدم الاستقرار الأسري، فوقع الجناح أكثر احتمالاً بين الأطفال الذين انحدروا من أسر تعرضت للطلاق، كما أن الأطفال الذين ينشأون في أسر مات عائلها تزداد معدلا جناحهم بنسبة (50%) بالنسبة لغيرهم من الذين ينشأون في أسر مستقرة. ومع ذلك فإن الأطفال الذين ينحدرون من أسر تعرضت لانفصال الأبوين دون حدوث الطلاق يمثلون نسبة عالية من الجناح حيث تبلغ النسبة (1:2) بالقياس إلى الأسر المستقرة (مع استبعاد الوضع الطبقي).

ويبدوا أن الفشل الذي يصيب أداء أحد الأبوين للدور المنوط به في البيت (في الأسر) يمثل عاملاً مدمراً على الأطفال أكثر مما يمثله انسحاب أحد الأبوين من العلاقة الزوجية.

وفي دراسة أخرى اتضح أن المراهقين الذين يعانون من مشكلة سوء التكيف الشخصي ينحدرون أساساً من أسر تتعرض لصراعات زوجته ومشاكل لا تنقطع بالقياس إلى نظرائهم الذين ينحدرون من أسر تعرضت للتقويض نتيجة الطلاق أو موت العائل (1).

ويتفق الباحثون في مجال الإرشاد والتوعية الأسرية على ضرورة تعاون جميع المهتمين بالدراسات الأسرية من علماء الاجتماع، وعلماء الدين وعلماء النفس، وعلماء الاقتصاد، ورجال القانون، ورجال السياسة في وضع خطط التوعية الأسرية، وبرامج وقائية تعين الشباب وراغبي الزواج على فهم هذه الحياة الزوجية والعائلية، للتعرف على دور كل عضو بالأسرة، والصعوبات التي تعترض هذه الحياة، والعوامل المؤثرة فيها، وأساليب العلاج الصحيح لذلك.

ويمثل العلاج الأسري خطوة متقدمة مهمة في خدمة الفرد والجماعة.

ويشير محمد خليفة بركات في كتابه ((علم النفس التربوي)) إلى أن برامج التوعية الأسرية يجب أن تشمل ما يلي:

1- التوعية بوظائف الأسرة، وكيفية تنظيم الحياة العائلية من النواحي الاقتصادية، وتدبير شؤون الحياة المنزلية . .. مثل تخطيط ميزانية الأسرة، والموازنة بين بين مصادر الدخل وبين متطلبات الإنفاق والاستهلاك، بما يحفظ التوازن الاقتصادي للأسرة . . . وكذلك التوعية بشؤون الادخار والاستثمار، وتبادل المصالح، وغير ذلك من المبادئ الاقتصادية.

2- من المهم أن يحاط الآباء والأمهات علماً بالمبادئ القانونية التي ترتبط بالحقوق والواجبات الاجتماعية . . مثل قوانين الأحوال الشخصية، وما يتصل بعقود الزواج والطلاق والنفقة، وكذلك شؤون الميراث، وحقوق أفراد الأسرة في التركات، وأيضاً أنواع الجرائم من جنايات وجنح ومخالفات والعقوبات التي ترتبط ببعض الجرائم، كالسرقة والزنا . . . وبالأخص ما يتعلق بأمور التشرد وانحراف الأحداث وما إلى ذلك.

3- يجب أن تهتم الأسرة بمبادئ التربية الخلقية من حيث الخير والشر، ومن حيث احترام القيم والتقاليد الاجتماعية، والتمسك بالفضائل، والمعايير لاجتماعية السائدة، وتنشئة الأطفال على العادات والصفات الخلقية المرغوبة، والابتعاد عن العادات السيئة كالتدخين وتعاطي المخدرات والخمور وتعود لعب الميسر وتجنب صحبة السوء . . . إلى غير ذلك.

4- ويجب تثقيف الآباء في الأمور الدينية حتى ينشئوا أبناءهم على المبادئ الدينية، والمعتقدات السليمة، ويتكون لديهم الضمير الإنساني عن طريق العبادات، والتمسك بالفضائل الدينية.

5- ويمكن أن يعرف الآباء أهمية التربية الجمالية حتى يشجعوا أبناءهم وبناتهم على حب الفنون وتذوق الجمال، وعلى ممارسة هواياتهم المختلفة المرتبطة بالتربية الفنية.

ولا بد أن يدرك الآباء والأمهات أهمية التربية الثقافية للأبناء، بحيث يشجعونهم على القراءة والاطلاع، وتدريبهم على استخدام اللغة الصحيحة كتابة وتعبيراً .. وترتبط بذلك الثقافة العلمية، بما يساعد على النقد البناء، والأخذ بالأسلوب العلمي في التفكير، بما يساعد على النقد البناء، والأخذ بالأسلوب العلمي في التفكير، وفي محاربة المعتقدات الخاطئة، ومناقشة الأمثال العامية الشائعة.

ومن أهم البرامج توعية الآباء والأمهات ما يرتبط بالنواحي الصحية من حيث الوقاية والتشخيص والعلاج، وأهمية العناية بالتغذية، وتحقيق مبادئ الصحة الجسمية والنفسية(1).

ثانياً: وسائل العلاج والحلول للتوعية الأسرية

إن جميع برامج وخدمات الرعاية الأسرية، تهدف إلى مساعدة الأفراد للتمتع بحياة نفسية واجتماعية راضية، وإعانتهم للاشتراك في حياة الجماعة ومساهمتهم في المجتمع المساهمة الفعالة.

كما تعمل هذه البرامج والخدمات على زيادة قدراتهم الشخصية والأسرية في عمليات التكيف المطلوبة.

ماذا نقصد بعملية العلاج الأسري:

نقصد بالعمليات العلاجية بصفة عامة العمليات التي تقوم بإحداث تغيير في نظام الأسرة حتى يمكنها أن تؤدي وظائفها المختلفة وتحقيق حاجاتها كوحدة متكاملة، ولا بد أن يدخل في هذا التغيير ويتشابك معه تغيرات من جانب أفراد الأسرة، مثل تغيرات في الاتجاهات والمشاعر والسلوك والأدوار وغيرها.

فالفرد يحتاج إلى أن يشعر بأن الأسرة لها ذات مستقلة، كما أنه تحتاج إلى مساندة أفرادها لوحدتها، وأنها تعتمد على أنشطتهم وتعاملهم . . وفي هذا الإطار يجب أن يحدد المعالج أهداف العلاج بكل عناية، ويختبره من وقت إلى آخر. فقد تحتاج الأسرة إلى أمور غير تلك التي يعتقد المتخصص أنها في حاجة إليها، أو غير تلك التي يريدها لها، ويأتي ذلك عن طريق المحادثة الصريحة بينه وبين الأسرة.

ولابد أن يلاحظ المعالج أن العلاج الفعال هو الذي يبدأ مباشرة في تناول الصراعات والصعوبات الفردية التي لها صفة التكرار، لأن كثيراً من مثل هذه الأسر لا تجد العلاج المبكر وتكون نتيجة ذلك أن تواجه مشكلات متراكمة في حياتها المستقبلية.

والمعالج الأسري يحاول إتاحة الفرصة أمام أفراد الأسرة للتفاعل، سواء كان ذلك عن طريق الاتصالات اللفظية أو غير اللفظية، حتى يمكنه أن يتفهم المشكلات والصعوبات، ليتمكن من ثمّ من تعديل اتجاهات هؤلاء الأفراد واستغلال وإطلاق القدرات المعطلة.

وفيما يلي بعض الطرق التي تساعد في حل المشكلات التي تواجه الزوجين وبالتالي تسبب التفكك الأسري.

1- الاهتمام بوضع سياسة للتوعية الأسرية، تشمل الإجراءات التالية:

- تغيير مفاهيم الآباء والأمهات والأسرة بشكل عام حول أسس الاختيار للزوجين، والاتجاه نحو تدعيم فكرة الزواج المتكافئ.
- تغيير المفاهيم المرتبطة بالعلاقات الزوجية، لكي تتوافق مع التغيير الحادث في نمط العلاقة الزوجية التقليدية، والتي يمكن أن تتم من خلال ما يلي:
- توعية الذكور والإناث بأدوارهم الأسرية المستقبلية، ويمكن أن يبدأ ذلك منذ مراحل التعليم الأولى.

- عقد دورات تدريبية وندوات وحلقات نقاش حول الأدوار الأسرية وتباينها بين الزوجين، ومتطلبات تأسيس علاقة زوجية ناجحة(1).

2- دور الزوجين في حل مشكلاتهما:

وهي في نظري من أهم الطرق لتفادي حدوث المشكلة.

قد يبدو للبعض أن الزواج الفاشل ينشأ عن وجود مشكلات حادة تعترض الزوجين في بداية حياتهما الزوجية مما يعتذر معه الاستمرار فيها، فتنتهي بانفصالهما عن بعضهما بواقعة الطلاق.

ولكن الحقيقة أن تعذر الاستمرارية في الحياة الزوجية قد لا يكون بسبب وجود هذه المشكلات الحادة، ولكن بسبب تجمد الزوجين عندها، وتحجر فكر كل منهما بسببها.

ومن هنا يأتي دور الزوجين في حل مشكلاتهما بأنفسهما، حيث يرى ماهر محمود (1988) في كتابه ((سيكولوجية- العلاقات الاجتماعية)) أن هناك أسساً لحل المشكلات الزوجية تتمثل في:

- المرونة في التفكير واستخدام المنطق في الحوار، فهما يسهمان في حل أية مشكلات تعترض الحياة الزوجية مهما كانت درجة حدتها أو خطورتها. ومن المهم أن يتيح كل منهما للآخر الفرصة للتعبير عن رأيه بصراحة وموضوعية بلا هجوم ولا تجريح، بحيث تستهدف المناقشة معرفة أسباب الخلاف والتغلب عليه بعيداً عن العناد والتكبر الذي يدفع بعضهما للتمسك والتشبث برأيه حتى ولو كان مخطئاً فيه.

- ضبط النفس وكظم الغيظ والتحكم في الانفعالات بحيث لا يصطدمان مع بعضهما بعضاً في طريق بلا عودة.

- تحمل المسؤولية الكاملة من جانب أي من الطرفين فيما يتعلق بسلوكياته الخاطئة تجاه الطرف الآخر، بحيث لا يتمادى أي منهما في صب غضبه ولومه على غيره، واتهامه بأنه السبب في المشكلات، وتبرئة نفسه منها.

- الترويح عن النفس، فعندما يشعر أحد الزوجين أو كليهما بأن الحياة الزوجية بينهما تمر في مرحلة حرجة وخطرة، بصرف النظر عمن تسبب فيها، يجب أن يبادر كل منهما بتجميد هذه المشكلات على ما هي عليه لفترة مرحلية دون الخوض فيها، ومن ثم يحاول أي منهما أو كلاهما خلال فترة الانتقال هذه أن يبحثا عن وسيلة فعالة ومؤثرة للترويح عن نفسيهما بطريقة جيدة(1).

3- العلاج الديني ودور جمعيات الإصلاح الديني:

قال الرسول صلى الله عليه وسلم : ((ألا أخبركم بأفضل من درجة الصلاة والصيام والصدقة، قالوا : بلى، قال: إصلاح ذات البين . . وفساد ذات البين هي الحالقة))(2).

هناك اتجاهات حديثة بين علماء النفس تنادي بأهمية الدين في علاج الأمراض النفسية، وترى أن في الإيمان بالله قوة تمد الإنسان بطاقة روحية، تعينه على تحمل مشاق الحياة، وتجنبه القلق الذي يتعرض له كثير من الناس في العصر الحالي.

* ومن هنا تأتي أهمية الدور الذي يمكن أن تضطلع به جمعيات الإصلاح الديني، فهي تهدف إلى تشجيع أعمال البر والخير وبث الأخلاق الحميدة والتعريف بالإسلام ونشر فضائله وآدابه. وتقوم كذلك بتقديم المساعدات النقدية والعينية للمسلمين، وتوزيع الصدقات والزكاة ورعاية الأيتام والفقراء داخل البلاد وخارجها، كما تقوم ببناء المساجد والمدارس والعيادات ... وكثير من هذه الجمعيات تصدر المجلات والكتب والنشرات الدينية التي تنشر الكلمة الصادقة وتنشر الفكر الواعي وتبصر المسلمين بأمور دينهم ودنياهم.

* وتضطلع هذه الجمعيات أيضاً بمساعدة أفراد الأسرة على مواجهة الصعوبات والمشاكل والأزمات الأسرية المختلفة، وذلك بإقامة الندوات والمحاضرات التي يدعي لها المتخصصون في مجال الأسرة.

بالإضافة لذلك، فإن الإسلام قد وضع مراحل متدرجة لعلاج التفكك الأسري، هي:

- الوعظ:
ومعناه النصح أو العتاب أو التوجيه سواء من الزواج للزوجة، أو من الزوجة للزوج، أو ممن لهم تأثير قوي على الزوج أو الزوجة كالأب أو الأم أو الإخوة، ويجب أن يتضمن الوعظ الكلمات الطيبة وضرب الأمثلة من الأثر الصالح والسنة النبوية الشريفة، واختيار الأسلوب الملائم لذلك.

- الهجر:
ونعني به فراش الزوجة، وهذا الدرجة هدفها إشعار الطرف الآخر برفض المعاشرة كوسيلة للضغط من أجل التغيير وقد حدد الشرع ألا تزيد مدة الهجر عن شهر إلى أربعة أشهر، والهجر لا يعني ترك المنزل وإنما هو وسيلة لمحاولة الإصلاح داخل المنزل وداخل الأسرة وبدون تدخل الآخرين.

- الضرب غير المبرح:
إن لم ترتدع المرأة بالنصح والوعظ ولم يضغط عليها هجر الفراش لتغير من سلوكها، أباح الشارع الحكيم وسيلة الضرب كعقاب مادي هدفه الإيذاء المعنوي وليس الإيذاء البدني.

- التحكيم:
وهنا يتم اختيار حكم من أهل الزوجة وحكم من أهل الزوج، ومن رأي الإمام القرطبي أن الحكمين لا يكونان إلا من أهل الزوج والزوجة، إذ هما أعرف بأحوال الزوجين، ويشترط أن يكونا من أهل العدالة وحسن النظر، فإن لم يوجد من يصلح لذلك فمن غيرهما، وذلك إذا أشكل أمرهما ولم يدر ممن جاءت الإساءة، فأما إذا عرف الظالم فإنه يؤخذ منه الحق ويجبر على إزالة الضرر.

4- دور وسائل الإعلام في التوعية الأسرية:

تلعب وسائل الاتصال المختلفة، سواء المباشرة أو غير المباشرة، من خلال رسائلها الإعلامية، دوراً حيوياً في تنشئة الأسرة التنشئة السليمة التي تضمن استقرارها، وتعمل من خلال شبكة العناصر والمؤثرات الوسيطة، على إحداث التأثير المطلوب بين أفرادها لانتهاج السلوك المقبول حيال أية مشكلات أو نزاعات قد تواجهها، ذلك أنها تضطلع بوظائف مهمة تجاه الجماهير

كالتعليم والتثقيف، والتوعية، والإرشاد، والترفيه.

ولقد خلص الباحثون في مجال الإعلام إلى عدة نتائج حول أثر الإعلام وقوته في الإقناع، من أهمها: أن وسائل الإعلام تعزز القيم الاجتماعية وتدعمها، وتصبح في كثير من الأحيان المصدر الرئيس للمعرفة، كما أن المعلومات الواردة من وسائل الإعلام عادة ما تلعب دوراً أساسياً في صنع قرارات الجماهير حيال القضايا المختلفة.

أما فيما يخص الأسرة كجمهور نوعي من جماهير وسائل الإعلام المختلفة، فقد اتفق الباحثون على أن المواقف التي يعتنقها أفراد الأسرة وأصدقاؤهم تحدد بمقدار كبير قبول المعلومات الواردة عبر وسائل الإعلام أو رفضها .. كما يتجلى تأثير وسائل الإعلام بصورة واضحة في تكوين الآراء لديهم حول المواضيع التي لا يعرفون عنها إلا القليل، وبهذا فإن وسائل الإعلام تقل فعاليتها في تغيير الآراء الموجودة فعلاً عند الأفراد.

لقد استنتج عالم الاتصال المشهور (لاسويل) أن وسائل الاتصال تقوم بنقل الموروث الاجتماعي ونشره من جيل إلى جيل، والتعرف به، وهو ما عبر عنه بالوظيفة التعليمية لوسائل الاتصال، التي تعني تأهيل الفرد وتنشئته تنشئة مشتقة مع أهداف المجتمع ومثله وقيمه. ولما كانت التنشئة الاجتماعية تعلم الالتزام بأساليب الجماعة، فهي عملية مستمرة مدى الحياة، يكتسب المرء من خلالها المعايير والقيم والسلوكيات المقبولة اجتماعياً، ويمارسها بدوره. وفي المجتمع الحديث تقوم وسائل الإعلام بعملية التنشئة الاجتماعية بصورة موازية ومكملة لما تقوم به المؤسسات الأخرى (التعليمية والعائلية والثقافية) إن لم تتفوق عليها، خاصة في عالم متغير كعالمنا تكثر فيه الأحداث وتتسارع بطريقة غير مسبوقة.

ومما يزيد من فعالية وسائل الإعلام في التنشئة الاجتماعية الوقت المتزايد الذي يكرسه المرء لها، فالذهاب إلى المدرسة مثلاً قد يتوقف بعد سنين عديدة، ولكن التعرض لوسائل الإعلام يكون مدى الحياة. لذلك فإن وسائل الإعلام من خلال التزامها بقضايا المجتمع والإنسان توفر رصيداً مشتركاً من المعرفة الاجتماعية يتأثر به كل أفراد المجتمع . . ومن البديهي القول: إن ذلك الرصيد المشترك يمكن الأفراد من القيام بأدوارهم بفاعلية، ويتيح لهم المشاركة الإيجابية في الحياة العامة وشؤونها.

ويؤكد هذا الاستعراض لبعض خصائص وسائل الاتصال الإعلام، الحاجة لاستخدام هذه الوسائل الاستخدام الأمثل في الإرشاد الأسري، وذلك يتطلب إعداداً مدروساً للرسائل الإعلامية التي تبث للجمهور، من حيث شكلها ومضمونها . . كما يتطلب اختيار وسيلة الاتصال المناسبة التي يمكن بها إحداث التأثير المطلوب في الجمهور المستهدف، واختيار الأوقات المفضلة للجمهور، بوصف ذلك عملاً مهماً في التعرض الاختياري للرسائل الإعلامية . . كذلك التنوع والتوسع في الرسائل الإعلامية فيما يخص تنمية معارف الجمهور، وعرض القضايا الجدلية، ومحاولة مساعدة الجمهور في صنع القرار والاستنتاج، وتقديم الحجج الخاصة بالمواضيع المختلفة للإرشاد، وتوضيح خطورة عدم التقيد بما تحمله الرسائل الإعلامية من تعليمات ومعلومات، فضلاً عن المصداقية والدقة اللتين هما أساس ثقة المتلقي بوسيلة الاتصال(1).

5- دور المؤسسات الحكومية والأهلية في التوعية الأسرية:

فيما يلي بعض النماذج لمؤسسات حكومية أو أهلية تقدم وتشارك في حل المشكلات الأسرية، ويختلف حجم هذه المؤسسات وأهدافها طبقاً لإمكانياتها واحتياج المجتمع لمثل هذا التخصص:

أ - مراكز التنمية الاجتماعية Social Development

تقوم المراكز التنموية بتقدم الخدمات الإرشادية للأسر، ورفع مستوى التربية الاجتماعية، العمل على استقرار الحياة الأسرية، وإرساء دعائم الأسرة على أسس وقيم دينية وأخلاقية ووطنية، باعتبار تلك القيم من العلامات المهمة في هذا الاستقرار.

ومن برامج مراكز التنمية الاجتماعية ووسائلها في تحقيق أهدافها ما يلي:

- المحاضرات والندوات، التي تتولى التوعية الاجتماعية والثقافة والصحية للمرأة والرجل على السواء.

- تنظيم دورات تدريبية للنساء، ككيفية التعامل مع المشاكل الأسرية، وعن كيفية تربية الأبناء(1).

بالإضافة إلى الاستعانة بالجمعيات الأهلية والتطوعية في إقامة المحاضرات والندوات والدورات التدريبية للعلاقات الأسرية. ويمكن تأسيس تخصصات في الجامعة تقوم بتدريب أخصائيين في مجلا العلاقات الأسرية، يكونون هم القائمين فيما بعد على إدارة وحل مشكلة الزواج(2).

ب - مكاتب التوجيه والاستشارات الأسرية:

تتلخص أهداف هذه المكاتب في: علاج المشاكل التي تتعرض لها الأسرة، وتقضي أسبابها، وتهيئة الجو العائلي السليم الذي يكفل للأسرة نشأة اجتماعية سليمة صالحة، وتوجيه الأسرة نحو مصادر الخدمات الاجتماعية المختلفة في المجتمع المحلي للانتفاع بها، ومعاونة قضاة الأحوال الشخصية في بحث العوامل المسببة للمنازعات الزوجية والعائلية، بالإضافة إلى القيام بالبحوث والدراسات المتصلة بالأسرة والتي تساعد على تحديد الإطار العام للخدمات اللازمة لها. وتعمل هذه المكاتب على تحقيق أهدافها بأسلوبين:

الأول: الأسلوب العلاجي:

وذلك بدارسة الحالات التي تعرض عليها وبحث أسبابها، وتشخيصها تشخيصاً دقيقاً، والعمل على علاجها، واتخاذ الحلول اللازمة لتقديم الخدمات اللازمة التي تساعد على زوال أسباب المشكلة.

الثاني: الأسلوب الوقائي:

وذلك بالتوعية الاجتماعية والأسرية، والاستعانة بوسائل الإعلام المختلفة، وإجراء البحوث والدراسات، وعقد الندوات والمؤتمرات بهدف زيادة الوعي الأسري في المجتمع وتفادي المشاكل والمنازعات قبل وقوعها(1).

وهناك عدة طرق تقدمها المراكز كوسائل للعلاج من بينها:

* الجلسات الأسرية: وفيها إما أن تكون:

- الاستشارة جماعية (في جو هادئ وخصوصي)،

- أو استشارة جماعية (جماعة الدعم الاجتماعي، جماعة المجهولين).

* البرامج والدورات التدريبية (الثقة بالنفس، مهارات الاتصال، تطبيقات أسرية، السعادة الزوجية التربية الإيجابية للأولاد، إدارة الضغوط).

* الإصدارات المرئية والسمعية، الخاصة بالاستشاريين المحليين والعالميين(1). وهناك أساليب علاجية حديثة تطبق الآن من أجل حل المشكلات الزوجية قبل أن تتفاقم، منها العلاج الزواج المرتبط بالمواقف، والعلاج الزواج السلوكي، والعلاج الزواج الذي يركز على العواطف، وهو أحدث أساليب العلاج حالياً. وكلها أساليب تطبق تحت إشراف أخصائي المشكلات الزوجية الذي يجب أن تتوفر لديه الخبرة العلمية المرتبطة بالإرشاد الاجتماعي والنفسي والسلوكي.

- ويقوم العلاج الزواج المرتبط بالموقف، على إعادة تمثيل الموقف محل الخلاف بين الزوجين، الذي يعتبر مجالاً للتنفيس عن المشاعر السلبية بين الزوجين، حتى يعود الهدوء لحياتهما من جديد.

- أما المنهج السلوكي فيقوم على خلق مواقف التفاعل بين الزوجين، ويستهدف إيجاد التواصل الجيد بينهما، أولاً، وتغيير أساليبهم أو سلوكياتهم في مواجهة المواقف، ثانياً، وذلك من خلال تدريبهم على التعبير عن مشاعرهم، واكتساب القدرة على الاستماع أو الإنصات للطرف الآخر.

- أما الأسلوب الذي يعالج المشكلات الزوجية بالتركيز على العواطف، فيقوم على مساعدة الزوجين على إدراك مشكلاتهم ومشاعرهم الخفية التي يزيد كبتها من حدة الصراع بينهما أو يؤدي إلى التفاعل السلبي بينهما، وبالتالي فإن المنهج يركز على تدعيم:

- العلاقة الإيجابية

- تفادي مناطق الاختلاف.

- إظهار المشاعر الخفية في موقف تفاعلي هادئ.

- تدعيم الثقة بين الزوجين.

العلاقة بين مفهوم الذات وأساليب المعاملة الزوجية:

أجرى الدكتور محمد محمد بيومي، أستاذ النفسية بجامعة الزقازيق، دراسة ميدانية لتحديد العلاقة بين مفهوم الذات، وأساليب المعاملة الزوجية، وعلاقتهما بالتوافق الزواج، وذلك بهدف:

- الخروج ببعض التوصيات والتطبيقات النفسية والتربوية الإرشادية المتعلقة بالإرشاد الزواج وخدماته، بقصد مساعدة الزوجين على تحقيق أقصى قدر من التوافق الزواج.

ومن ضوء ما كشفت عنه الدراسة من نتائج، تتضح أهمية الحاجة إلى الإرشاد الزواج لطرفي العلاقة الزوجية، والقائمين على تربية النشء والشباب. ويمكن في ضوء هذه النتائج اقتراح الخدمات الإرشادية والتطبيقات التربوية التالية:

أولاً: في مجال التربية الزوجية والأسرية:

(أ) بالنسبة للآباء:

- تقديم نموذج طيب لأساليب المعاملة الزوجية يرغب الأبناء في الزواج، وفي اتباع هذه الأساليب السوية في قابل حياتهم الزوجية. فالبنت التي ترى أمها تحترم أباها لا شك أنها ستحترم زوجها في المستقبل والعكس صحيح . . وهذا بالنسبة للابن تماماً، فالابن الذي يجد أباه يحترم أمه ويقدس الحياة الزوجية، لا شك أنه سوف يقدسها ويتكون لديه اتجاه موجب نحوها.

- اتباع أساليب معاملة والديه سوية مع الأبناء، فلا شك أن اتباع مثل هذه الأساليب سوف يساعد على تكوين شخصيات ناضجة عاطفياً ووجدانياً، لديها مفهوم موجب عن ذاتها، مما ينعكس على اتباعها لهذه الأساليب السوية في تعاملها الزواج، وعلى العكس فإن اتباع أساليب معاملة غير سوية مع الأبناء سوف يكوّن شخصيات قلقة مضطربة تفتقر للنضج العاطفي والانفعالي، لدينها مفهوم وسالب عن ذاتها، مما ينعكس على أساليب معاملتها الزوجية مستقبلاً.

- تقديم المعارف والمعلومات الصحيحة والمبسطة عن الحياة الجنسية والزوجية للأبناء بشكل مبسط ومقبول.

- عدم إرغام الأبناء على اختيار شريكة حياة لا يرغبون في الزواج منه، والاكتفاء بالنصح والمشورة.

- عدم المغالاة في المهور عند زواج البنات، ومراعاة الكفاءة والتكافؤ ومستقبل شريك أو شريكة الحياة.

- البعد عن التدخل السافر في حياة الأبناء بعد زواجهم، وتركهم يعيشون هذه الحياة كما يرغبون، مع التدخل بالنصح والإرشاد والصلح عندما تقتضي الظروف ذلك وبرغبة الأبناء.

(ب) بالنسبة للمؤسسات التعليمية والتربوية:

- الاهتمام بالتربية الزوجية ووضعها ضمن مقررات الصفوف النهائية بالنسبة لطلاب المدارس الثانوية الفنية، ولطلاب النهائية بالجامعة.

- الاهتمام بالتربية الجنسية والعاطفية، وتقديم المعلومات الصحيحة عنها من خلال مقررات الأحياء ولم النفس وعلم الاجتماع.

- التركيز في التربية الدينية في المرحلة الثانوية على النكاح وأحكامه وما يتعلق به من خطبة

وصداق، وعقد، ونفقة . . إلخ.

- التركيز في علم الاجتماع على الأسرة، وتكوينها، وأهميتها، والأسباب التي تساعد على تكوين أسرة ناجحة:

(ج) بالنسبة للعاملين بمراكز الأمومة والطفولة ووزارة الصحة:

- الاهتمام بمكاتب فحص الراغبين في الزواج لتقوم بتقديم خدماتها الطبية والإرشادية للراغبين في الزواج من حيث الأمراض الوراثية والتناسلية والعقم وخلافة تجنباً لمشكلات تهدد مستقبل الحياة الزوجية مستقبلاً.

- توسيع نطاق هذه الخدمات بإنشاء مكاتب للعلاقات الزوجية والإرشاد الزواج، وحل المشكلات بعيداً عن المحاكم.

(د) بالنسبة لعلماء الدين وعلماء الاجتماع ورجال القانون:

- تقديم الإرشادات والتوجيهات والأحكام والفتاوى الدينية السليمة المتعلقة بجميع أمور الزواج.

- تطبيق الشريعة الإسلامية تطبيقاً تاماً يتمشى وروح العصر، فالإسلام صالح لكل زمان ومكان.

- توضيح الغموض حلو زواج المتعة، والزواج العرفي، والمساعدة على إصدار التشريعات اللازمة في هذا الخصوص.

- توضيح الأساليب الاجتماعية الرشيدة لقيام حياة زوجية سعيدة.

2- خدمات إرشادية للراغبين في الزواج:

- تقديم الخدمات الإرشادية المتعلقة بسيكولوجية المرأة والرجل.

- المساعدة في اختيار شيك/ شريكة الحياة من حيث:

- النضج العاطفي والجنسي والجسمي والعقلي.

- التدقيق في الاختيار، وعدم التسرع جرياً وراء نزوة طارئة أو إعجاب عارض مؤقت.

- التكافؤ نسبياً من حيث: المستوى التعليمي والعقلي، الوسط الاجتماعي، المهنة، الدخل، المستوي الديني والخلقي.

- اعتبار الدين المقوم الأساس للاختيار الزواج.

- البعد عن زواج المصلحة.

- تقديم خدمات إرشادية تتعلق بأساليب المعاملة الزوجية وإدارة الأسرة، وتربية الأبناء.

3- خدمات إرشادية للمتزوجين فعلاً:

- تقديم المعلومات المتعلقة بمقومات الزواج الناجح.

- تقديم المعلومات المتعلقة بالتوافق الزواج وأساليبه.

- تقديم الخدمات الإرشادية المتعلقة بكيفية حل المشكلات الزوجية بأيسر الطرق.

- تقديم الخدمات المتعلقة بطرق التفاعل الاجتماعي مع الزوجة والأبناء.

- تقديم الخدمات المتعلقة بطرق تربية الأبناء ورعاية نموهم.

وفي النهاية، فمما لا شك فيه أن الزواج السعيد ينمو في جو عامر بالثقة والحرية والاحترام المتبادل، فليس أخطر على السعادة الزوجية من أن يعيش الزوجان في قاتم من الشكوك المستمرة، والريبة الدائمة، أو في محيط خانق من الضغط المتوالي والقسر المتواصل، وإذا كانت الثقة لا تولد إلا الثقة، فإن الريبة أيضاً لا يمكن أن تولد إلا الريبة والشك.

ولما كانت السعادة الزوجية ليست منحة أو هبة بل هي كسب، فإنه لا بد لضمان هذا الكسب من تعاون كل من الزوج والزوجة في سعي حثيث من أجل العمل على تحقيق أسباب التكيف، وتجنب دواعي الخلاف والنزاع والتشاحن، وزيادة عوامل وأسباب التوافق والانسجام الشاملة . . . واهتمام الدولة بتوفير جميع سبل الرفاهية والتقدم للمجتمع . . كما أرى أن التخطيط Planning للمستقبل أمر حتمي تفرضه مسيرة التغير المستمر(1).

الخاتمـــــــــــــــــة

توصيات ومقترحات الدراسة:

من واقع الدراسة النظرية للتفكك الأسري، وما يصاحب ذلك من سلبيات، يمكن رصد العديد من التوصيات والمقترحات لتكون عوناً لأصحاب القرار تساعدهم في وضع التصورات الملائمة والمعالجات الضرورية لخفض آثار التفكك الأسري، وذلك للحفاظ على استقرار وتماسك الأسرة في المجتمع.

1- المحافظة على القيم والتقاليد الأصلية، والانفتاح على المجتمعات الأخرى في ضوء ذلك.

2- ضرورة زيادة عدد الأخصائيين الاجتماعيينSocial Workers في جميع المجالات بهدف الوصول به لمستقبلية مجتمع منتج.

3- إتاحة الفرصة لخريجي وخريجات قسمي الخدمة الاجتماعية وعلم الاجتماع في الجامعة، للعمل في مؤسسات الرعاية والتنمية الاجتماعية بالدولة، تدعيماً للكوادر الوطنية في هذا الشأن، كخطوة نحو توطين مهنة الخدمة الاجتماعية.

4- تشجيع المبادرات الفردية ودور القطاع الأهلي (التطوعي) والقطاع الخاص في التنمية والرعاية والاجتماعية، وتفعيل دور الحكومة في ذلك بالتوجيه والتدعيم والتشجيع.

5- الاستمرار في التأكد على أهمية العنصر البشري وضرورة استثمار الموارد البشرية عن طريق تقديم الخدمات المختلفة لها، من تعليم وتدريب ورعاية اجتماعية.

6- ضرورة أن تشكل الجمعيات الأهلية (التطوعية) والخاصة هيئة قومية أو اتحاد عام، يقوم بمهمة التنسيق فيما بينها، والإشراف والتوجيه لها في ضوء سياسة اجتماعية مكتوبة متفق عليها.

7- الاهتمام بمسألة التوعية وإعداد برامج تخصصية حول الأسرة ومشكلاتها، ومساهمة كافة وسائل ومؤسسات الإعلام المقروءة والمسموعة والمرئية في تنفيذ تلك البرامج، وإقامة الندوات والمحاضرات، ونشر الكتب والمطبوعات والأفلام لتبصير المجتمع بخطورة قضية الطلاق وأثارها ونتائجها.

8- أهمية إدراك المجتمع للدور الهام الحيوي للأسرة في المجتمع، باعتبارها تشكل محور العلاقات الاجتماعية، وأهمية إشاعة روح التفاهم العائلي والمودة وإدخال البهجة والسعادة بين أفراد العائلة، وتلبية متطلباتها، وتعزيز التفاعل الإيجابي بين عناصر الكيان الأسري.

9- إنشاء المراكز الاستشارية للمساهمة في علاج المشكلات الأسرية والتدخل المبكر لاحتوائها، والسيطرة على مسببات مشكلات الطلاق منذ البداية وقبل تفاقمها ووصولها المستقبلية مرحلة مستعصية على الحال.

10- تفعيل أدوار مؤسسات المجتمع المدني في مواجهة مشكلات المجتمع وخاصة المشكلات الأسرية.

11- إنشاء صندوق تأمين اجتماعي لأطفال ونساء الأسر المفككة لتأمين حياتهم، وحصر أولاد الأسر المفككة، ومتابعة تحصيلهم الدراسي، والاهتمام بتدريبهم مهنياً لضمان حياة كريمة وعمل شريف، بعيداً عن التشرد والانحراف.

والله ولي التوفيق.